مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٠٠**

الثلاثاء، ٢٠ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد تشابوتوفتش/السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد ميكايليس
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بومبيو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة (S/2019/643).

1925821 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة (S/2019/643)

الرئيسة (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو، إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، البحرين، تركيا، الجمهورية العربية السورية، العراق، قطر، لبنان، مصر والمملكة العربية السعودية.

وأقترح أن يوجه المجلس الدعوة إلى المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد سيلفيو غونثاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/643، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة من الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيوتي.

السيدة فيوتي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة البولندية على عقد هذه المناقشة في التوقيت المناسب.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مقلقة ومعقدة، حيث تتسم بالصراعات المطولة، والتوترات الجغرافية السياسية التي تتأجج على المستوى الإقليمي، وقضايا الحكم، وحالات العجز الشديد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عدد من البلدان. مع ذلك، وكما أشار الأمين العام إلى مجلس الأمن العام الماضي،

> ”آليات وضمانات إدارة مخاطر التصعيد التي كانت قائمة في الماضي على ما يبدو لم تعد موجودة“. (S/PV.8231، صفحة ٢)

يجب أن يكون طموحنا المشترك هو إيجاد السبل لمنطقة غنية برأس المال البشري والموارد الطبيعية كي تحقق كامل إمكاناتها لصالح الجميع. يجب ألا نغفل عن هذا الطموح.

لقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة وحدها عرضاً كاملاً لبعض التحديات. أدت سلسلة الأحداث في مضيق هرمز والممرات المائية المجاورة إلى زيادة التوتر لمستويات خطيرة. ومن الأهمية بمكان احترام الحقوق والواجبات المتعلقة بالملاحة وفقًا للقانون الدولي. ثمة حاجة ماسة إلى ضبط النفس وحوار حقيقي من أجل تجنب الخطر المتمثل في أن يؤدي سوء تقدير بسيط إلى مواجهات كبيرة عن غير قصد فتفضي إلى عواقب وخيمة حتى خارج المنطقة. الخلافات الحادة حول البرنامج النووي الإيراني

تزيد من تفاقم الخلافات في الخليج. ورغم المخاوف المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة إلا أنها تظل الإطار الدولي الوحيد المتفق عليه لمعالجة برنامج إيران النووي.

في سورية، لا يدخر المبعوث الخاص غير بيدرسن أي جهد لوضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات اللازمة لإطلاق اللجنة الدستورية باعتبارها مدخلاً لعملية سياسية أوسع تيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ولتنفيذ تدابير بناء الثقة، بما في ذلك المتعلقة بالمحتجزين. ومع ذلك، تشعر الأمم المتحدة بالقلق من أن الأعمال العدائية المستمرة في شمال غرب سوريا قد تهدد بتقويض جهود المبعوث الخاص المبذولة لإنعاش العملية السياسية.

وفي اليمن، تواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها والمنقذة للأرواح، في حين يظل المبعوث الخاص مارتن غريفيث مشاركًا في الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق الحديدة. نأمل أن يؤدي ذلك إلى مناقشات أوسع وتشمل الجميع بالكامل حول إنهاء الصراع.

يظل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني القضية الأقدم على جدول أعمال الأمم المتحدة للسلم والأمن. الحل العادل المقبول من الطرفين أمر ضروري لمستقبل المنطقة بأسرها. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى السماح للفلسطينيين والإسرائيليين بالعيش في دولتين ديمقراطيتين، جنباً إلى جنب في سلام وفي حدود آمنة ومعترف بها، وذلك استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما هو الحال في المناطق الأخرى، فإن تحقيق الوعد بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الإنساني الدولي يتطلب التزامًا واتخاذ إجراءات جريئة، وخاصة من أجل هدف إنهاء الصراعات ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف والحفاظ على السلام. وعلى نفس المنوال، فإن التصدي لخطر الإرهاب والتطرف العنيف يجب أن يعالج الشواغل الأمنية وأن يعزز في الوقت ذاته الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. يرتبط التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ارتباطًا جوهريًا بحل الصراعات ومنع نشوبها. النمو الشامل والاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين وفرص الشباب تمثل جميعها جوانب أساسية للحلول الدائمة.

لقد تم تحقيق بعض المكاسب الملحوظة في المساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة، بما في ذلك زيادات كبيرة في محو الأمية والتعليم والحصول على الخدمات الصحية. ومع ذلك، تظل الفرص المتكافئة محدودة، ولا يزال العنف الجنساني واسع الانتشار. إن زيادة مشاركة المرأة في الحكم والأنشطة الاقتصادية لن تؤدي إلى تحسين دخل الأسرة والاقتصادات الوطنية فحسب ولكن أيضاً إلى الحد من مواطن الضعف في مواجهة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية وإلى إطلاق إمكانات هائلة.

بينما تحظى المساواة أمام القانون بمكاسب تدريجية، لا يزال الطريق طويلاً في عدد من الحالات المتعلقة بتعديل القوانين التمييزية وضمان مشاركة أكثر تمثيلاً في البرلمانات والقيادة في الحياة السياسية والعامة بشكل عام. نحن نعرف مدى أهمية أن تتمكن المرأة من أداء دور حقيقي في عمليات السلام في البلدان المتضررة من الصراعات؛ وفي الواقع فإن مشاركة المرأة على قدم المساواة ترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق سلام أكثر استدامة. ومع ذلك، لا تزال النساء مهمشات. علاوة على ذلك، ومع وجود مقاومة لنيل النساء والفتيات لحقوقهن في صميم جداول الأعمال الإرهابية والمتطرفة، من المهم للغاية أن تكون الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين أساسية لعملنا في مجال الوقاية والمرونة والسلام

تكتسي قوة الشباب نفس الأهمية، كما أقر ذلك مجلس الأمن في قراره التاريخي بشأن الشباب والسلام والأمن (القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)). يشكل الأطفال والشباب قرابة نصف سكان المنطقة. إن توفير فرص العمل هو أمر حتمي، وكذلك

الاستثمار في التعليم والتدريب والمهارات التي تلبي احتياجات مجتمعات وأسواق اليوم.

إن قائمة التحديات طويلة، ولكن لا ينبغي لذلك أن يثبط عزيمتنا. يجب أن يكون أكثر ما له أولوية هو منع البؤر الأكثر التهاباً في المنطقة من الغليان. يجب أن تكون الأولوية الرئيسية هي للإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة، تليها تدابير بناء الثقة لدفع الأطراف بعيداً عن المواجهة ونحو الحوار.

تتصدى الأمم المتحدة للتحديات العديدة على جبهات متعددة: من دعم الدبلوماسية الوقائية إلى التوسط في الصراعات المستمرة؛ ومن تقديم المساعدة الإنسانية لملايين الأشخاص إلى معالجة البعد الخاص بحقوق الإنسان؛ ومن دعم مبادرات التنمية المستدامة إلى تعزيز القدرات لمعالجة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال مصادر الطاقة البديلة في المنطقة. ويعمل المبعوثون والممثلون الخاصون للأمين العام في المنطقة على نطاق واسع مع طائفة كبيرة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية، وبالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ولا يزال دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين لا غنى عنه.

إن لمنطقة الشرق الأوسط العديد من المنزلقات والانقسامات. ومع ذلك، تكمن في هذه التحديات الفرصة للبناء على نصوص ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة نحو إجراءات تُحدث تغييراً حقيقياً ومستقبلاً مشرقاً لشعوب المنطقة. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بهذا المسعى التزاماً قوياً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية جمهورية بولندا.

أولاً، أود أن أشكر بحرارة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي على إحاطتها الإعلامية الثاقبة والشاملة بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين.

وأود أيضاً أن أقول إن بولندا تؤيد تماماً البيان الذي سيدلي به اليوم القائم بالأعمال المؤقت لوفد الاتحاد الأوروبي.

لقد نوقشت قضايا الشرق الأوسط في قاعة مجلس الأمن بوتيرة متكررة جدا. ولسوء الحظ أن الحلول التي تم وضعها حتى الآن لم تحقق السلام والاستقرار. في السنوات الأخيرة عصفت بالمنطقة موجة من الصراعات العنيفة في عدد من بلدانها التي كانت تعيش من قبل في سلام.

إن ما نحتاج إليه هو نهج إيجابي لاستعادة السلام والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط. التوزيع غير المتكافئ للثروة يولد عدم المساواة ويقوض التماسك الاجتماعي ويشوه الاقتصادات. لذلك فإن تشجيع ريادة الأعمال، خاصة بين الشباب، وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وضمان الحصول على التعليم هي مفاتيح معالجة القضايا الاجتماعية وإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية للمنطقة.

تنعقد جلسة اليوم في وقت حاسم. فانعدام اليقين بشأن التطورات التي يشهدها الشرق الأوسط يجعل المنطقة بأكملها في دائرة الأضواء السياسية مرة أخرى. حيث لم تنته الحرب في سورية، وقد يؤدي أي تصعيد يحدث لاحقا إلى عواقب وخيمة على الشعب السوري. إننا نشهد في اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يواجه ١٣ مليون شخص المجاعة. ولا يزال الحل السياسي المقبول لدى الطرفين في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين بعيد المنال. وقد تؤدي التوترات المتزايدة التي يشهدها الخليج الفارسي، جراء حادث بسيط أو سوء تقدير إلى حدوث مواجهة عسكرية.

ولهذه التوترات مجموعة متنوعة من الأسباب الجذرية منها الضغط الديموغرافي وضعف الاقتصادات والحوكمة والتطرف

المصحوب بالعنف والتشدد والهجرة الجماعية غير الشرعية. ويواجه الناس في سورية واليمن وفلسطين كفاحا يوميا بسبب معاناتهم من الحرمان ونقص الغذاء والرعاية الطبية متدنية الجودة وغياب التعليم. ومن مسؤوليتنا المشتركة والتزامنا الأخلاقي إيجاد طريقة لإنهاء معاناة المدنيين وإعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم بنشاط الراغبين في العمل وفقًا للقانون الدولي لمواجهة السياسات والأنشطة العدوانية في المنطقة.

والأمن في الشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من هيكل النظام العالمي. وتؤدي النزاعات والتوترات في المنطقة إلى عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية في جميع أنحاء العالم، مثل نزوح اللاجئين والهجرة المتزايدة التي هي من أكثر القضايا العالمية إلحاحًا.

ويمثل الإرهاب الدولي تحديا آخر. وفي العراق وسورية، تشكل هزيمة تنظيم داعش خطوة مهمة. لكننا لا نزال بعيدين عن القضاء على آفة الإرهاب في المنطقة والتهديد الناجم عنه في جميع أنحاء العالم. والهدف في رأينا هو وضع قواعد ونُظم مالية بطريقة تمنع الإرهابيين من استخدام الثغرات الموجودة للقيام بأنشطتهم. وكذلك تشكل عودة المقاتلين الأجانب تهديداً لأوطانهم الأصلية.

والتحدي الآخر هو انتشار الصواريخ القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول عليها. وقد لوحظت مرارًا وتكرارًا العواقب المأساوية للثغرات الموجودة في نظام التحكم، ومن الأمثلة على ذلك هجمات الحوثيين في اليمن. ويتعين التأكيد من جديد على أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ينص على ضرورة قيام جميع البلدان بفرض ضوابط محلية على التكنولوجيا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونُظم إيصالها.

ويساورنا القلق كذلك، بصفتنا عضوًا في الاتحاد الأوروبي وطرفا في خطة العمل الشاملة المشتركة، بشأن إعلان إيران أنها لن تلتزم بالامتثال الكامل لأحكام الاتفاق ذي الصلة. وينبغي لإيران أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تزيد من تقويض تنفيذ كل من خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وحرية وأمن الملاحة البحرية في المنطقة مصدر قلق مستمر. وتشكل الهجمات والمصادرة الأخيرة للسفن في الخليج تهديداً مباشراً لأمن الملاحة البحرية. ويجب التقيد التام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ويؤدي الشرق الأوسط، بفضل موارده وموقعه الإستراتيجي، دورًا رئيسيًا في تأمين إمدادات الطاقة العالمية. وهناك حاجة إلى تعزيز أمن البنية التحتية الحيوية للطاقة من أجل التقليل من تقلبات أسعار النفط الخام إلى أدنى حد ممكن وضمان أمن الإمدادات.

ويشكل ضمان أمن الفضاء السيبراني تحديا رئيسيا آخر. ويمكن للسلوك المسؤول لدول الشرق الأوسط في الفضاء السيبراني تعزيز الاستقرار السيبراني الإقليمي.

وكثيراً ما يتم التأكيد في الأمم المتحدة على وجود صلة قوية بين حقوق الإنسان والسلام والأمن. ولاحترام حقوق الإنسان الأساسية في الشرق الأوسط، مثل تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة وكفالة حرية التعبير وسيادة القانون، أهمية خاصة. وينطبق ذلك أيضًا على حقوق النساء المقدر لهن التصدي للكراهية وبناء الاستقرار والسلام الاجتماعيين.

عقدت بولندا إحاطة لمجلس الأمن الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8596) بشأن القانون الإنساني الدولي بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف. ومسؤوليتنا المشتركة هي احترام القانون الدولي وحماية أضعف المجموعات في النزاعات المسلحة، بمن في ذلك الأطفال والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد الأقليات الدينية.

وسنحتفل في غضون يومين في ٢٢ آب/أغسطس هنا في نيويورك، باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد، الذي حددته الجمعية العامة بمبادرة من بولندا. إن تعزيز أمن وسلامة الأقليات الدينية في الشرق الأوسط هو التزامنا المشترك. وتتطلب الثقافة الغنية في منطقة الشرق الأوسط الحماية أيضًا. ويجب علينا حماية التراث المادي وغير المادي على حد سواء مما يساعد على تطوير الحوار بين الأديان والثقافات كمنبر حيوي لتحقيق المصالحة.

ونحتاج إلى مبادرة جريئة للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة. وتؤكد بولندا، تمشيا مع موقف الاتحاد الأوروبي، أن الحلول لمشاكل الشرق الأوسط تستدعي اتباع نهج متعدد الأطراف. وبناءً على هذا الافتراض، قامت كل من بولندا والولايات المتحدة في شهر شباط/فبراير الماضي بتنظيم اجتماع وارسو الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط، الذي شكل نقطة انطلاق لعملية وارسو التي تتكون من أفرقة عمل تتعامل مع المواضيع الأفقية الرئيسية التي عرضتها للتو. وستتناول الأفرقة مكافحة الإرهاب والتمويل غير المشروع وانتشار الصواريخ والأمن البحري والطيران والأمن السيبراني وأمن الطاقة، وكذلك القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان.

ومن المقرر أن تجتمع أفرقة العمل في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وسيتم تقديم نتائج مناقشاتها في المؤتمر الرفيع المستوى خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠. وسنشجع البلدان من جميع أنحاء العالم على الانضمام إلى هذه الجهود. ونحن على ثقة من أن عملية وارسو ستسهم في حل المشكلات متعددة الجوانب في الشرق الأوسط وتحقيق المزيد من الاستقرار والثقة في المنطقة وخارجها.

إننا نحتاج إلى تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الاستقرار والرفاهية في المنطقة. وعندها فقط سيتمكن الشرق الأوسط من الاستفادة من إمكاناته الهائلة كمساهم ذي قيمة في تحقيق السلام والأمن العالميين.

أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لمعالي السيد مايكل بومبيو وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بومبيو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ريبيرو فيوتي على إحاطتها. كما أشكر أصدقاءنا البولنديين على استخدامهم رئاسة مجلس الأمن لمواجهة التحديات المعقدة في الشرق الأوسط.

وكما ذكرت في شهر كانون الثاني/يناير في القاهرة، فإن إدارة ترامب تعيد إحياء دور القيادة الأمريكية في المنطقة من خلال بناء ودعم التحالفات لمواجهة التحديات الإقليمية. وهذه ليست احتفالات خطابية، لأننا نهتم بالنتائج وليس الإجراءات الرمزية. ويجب أن نفكر في ما تم إنجازه في سبعة أشهر فقط. حيث ساعدنا على تفكيك الهيكل المادي لخلافة تنظيم داعش، ونواصل العمل مع ٧٩ شريكًا ضمن التحالف العالمي لمواجهة داعش لمساعدة المنطقة على التخلص من هذا الخطر. ونعمل بشكل وثيق مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن غريفيث للمساعدة على إحلال السلام في اليمن.

وتيسير إقامة صلات جديدة بين إسرائيل وجيرانها العرب عن طريق الاجتماعات الوزارية واجتماعات المتابعة في وارسو، التي ناقشها الرئيس للتو. وقد نظمنا حلقة العمل في البحرين في حزيران/يونيه للجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والقادة المدنيين بغية المساعدة في تحسين حياة الفلسطينيين. واستضفنا ثاني اجتماع وزاري على الإطلاق للنهوض بالحرية الدينية في الشهر الماضي؛ وكانت حماية الأقليات الدينية في الشرق الأوسط محور ذلك الحدث.

وفي الآونة الأخيرة، أطلقت الولايات المتحدة جهودنا الرامية إلى حماية النقل البحري الدولي في مضيق هرمز. ورحبنا بالمملكة المتحدة والبحرين كشريكين ونتطلع إلى انضمام دول أخرى إلى تلك المهمة من أجل حماية حرية البحار.

تلك هي أنواع الجهود المتعددة الأطراف بالتحديد التي تؤيدها الولايات المتحدة. وهي مجدية وفعالة وتجسد قيم المجتمعات المحبة للحرية التي ينبغي للمجلس أن يعمل على دعمها.

ولكن الفرصة متاحة لنا الآن للقيام بالمزيد. فلننظر تحديدا للتحديات التي تواجه المنطقة. فالنزاع في ليبيا ما زال محتدما. وهناك أكثر من ملايين ونصف لاجئ سوري ونحو ٦ ملايين من السوريين المشردين داخليا لم يعودوا بعد إلى ديارهم بسبب استمرار العنف. والخلاف في مجلس التعاون الخليجي لم يُحل على نحو كامل. والعديد من البلدان لا تحترم حقوق الإنسان الأساسية لأبناء شعوبها، والإرهابيون الإسلاميون المتطرفون ومموِّلوهم يبحثون عن أوجه ضعف جديدة لاستغلالها.

وبطبيعة الحال، تواصل جمهورية إيران الإسلامية بمعية وكلائها إثارة الرعب والاضطراب في العراق ولبنان وسورية واليمن، مُتسببةً في عواقب إنسانية مدمرة. ومنذ إعلان الولايات المتحدة عزمنا على تخفيض جميع مشتريات النفط الإيرانية إلى الصفر في نيسان/أبريل، انخرط آية الله في حملة واسعة لدبلوماسية الابتزاز. وهذه مجرد قائمة قصيرة بما قام النظام به منذ تموز/يوليه.

ففي ١ تموز/يوليه، تجاوزت إيران حد ٣٠٠ كيلوغرام المفروض على مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب، في تحد لالتزاماتها النووية. وفي ٢ تموز/يوليه، هاجم الحوثيون المدعومون من إيران مطار أبها المملكة العربية السعودية، ويواصلون القيام بذلك منذ ذلك الوقت. وفي ٨ تموز/يوليه، بلغت إيران مستويات للتخصيب تناهز ٤,٥ في المائة، مُنتهكةً التزاماتها النووية، التي تفرض حدا على الخصيب بنسبة ٣,٦٧ في المائة. ولا تزال إيران تهدد بمواصلة توسيع نطاق برنامجها النووي، مُتحدية بذلك التزاماتها الدولية.

وفي ١٠ تموز/يوليه، حاولت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي دون جدوى احتجاز ناقلة نفط تابعة للمملكة المتحدة أثناء عبورها لمضيق هرمز. وفي ١٤ تموز/يوليه، قامت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي باحتجاز ناقلة نفط مملوكة للدولة الإمارات العربية المتحدة ترفع علم بنما في مضيق هرمز. وفي ١٩ تموز/يوليه، احتجزت ناقلة النفط المملوكة للدولة الإمارات العربية المتحدة التي ترفع علم بنما ناقلة البريطانية ”ستينا إيمبيرو“، في مضيق هرمز، ولا تزال إيران تحتجز تلك السفينة وطاقمها. وفي ١٩ تموز/يوليه، قامت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي أيضا باحتجاز ناقلة النفط ”ميسدار“ المملوكة لبريطانيا وتحمل علم ليبريا. وفي ٢٥ تموز/يوليه، قامت إيران بتجربة إطلاق قذيفة تسيارية، في تحد للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي سياق آخر متصل بإيران، فإننا نتتبع عن كثب حكي خطة العمل الشاملة المشتركة اللذين ينتهيان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وهما حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة والقيود المفروضة على سفر قاسم سليماني. وبمقدور العالم بأسره تتبعهما أيضا. ولدينا الآن ساعة بالعد التنازلي في الصفحة الشبكية المعنية بإيران في موقع وزارة الخارجية على الإنترنيت. والوقت ينفد وينبغي أن نواصل نشاط تقييد قدرة إيران على تعزيز نظامها الإرهابي. ولدى المجتمع الدولي الكثير من الوقت ليحدد كم بقي لديه من الوقت قبل أن تتخلص إيران من القيود وتتسبب في اضطرابات جديدة، ولكي يفهم ما يجب عليه عمله للحيلولة دون حدوث ذلك.

ومن الواضح أنه من حلب إلى عدن وطرابلس إلى طهران، تشتد الحاجة أكثر من أي وقت مضى لمزيد من التعاون في الشرق الأوسط. ونحن بحاجة إلى تفكير جديد لحل المشاكل

القديمة. ولهذا السبب قامت بولندا والولايات المتحدة بإنشاء عملية وارسو والأفرقة العاملة لديها، التي أعلن عنها مؤخرا. وعملية وارسو نتاج للاجتماع الوزاري في وارسو هذا العام من أجل تعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وإنشاء الأفرقة العاملة صيغة أخرى لمهمة الولايات المتحدة للتصدي لتحديات الشرق الأوسط مع أصدقائنا وحلفائنا وشركائنا. وسترتكز الأفرقة العاملة السبعة الجديدة على أمن الفضاء الإلكتروني وحقوق الإنسان والأمن البحري وأمن الطيران وأمن الطاقة وانتشار القذائف ومكافحة الإرهاب والمسائل الإنسانية واللاجئين. ونناشد جميع الدول، التي وجهت الدعوة إليها، حضور الاجتماعات الأولية للأفرقة الخمس الأولى في الخريف المقبل، ونعرب عن امتناننا للبحرين رومانيا وكوريا الجنوبية على انضمامها لبولندا والولايات المتحدة في استضافة تلك الاجتماعات.

وما من بلد بمفرده سيكون موضوعا لتلك المناقشات. فجميع البلدان سيتم الاستماع إليها وجميع الأصوات ستُحترم. وبينما نواصل العمل من خلال عملية وارسو، سنتطلع إلى دعوة الدول مجددا في عام ٢٠٢٠ لمتابعة الاجتماع الوزاري الذي عُقد في وارسو. وآمل أن يلبي الدعوة جميع الحاضرين.

السيد ميكايلس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب ألمانيا بالمبادرة التي اتخذتها بولندا لإدراج جلسة اليوم على جدول الأعمال. ونقدر بشكل خاص حضور وزير خارجية الولايات المتحدة مايكل بومبيو معنا اليوم.

لقد اعتُبر الشرق الأوسط على الدوام منطقة مضطربة، ومن البديهيات أنه يمكن زعزعة استقراره بسهولة. ومن المؤسف أن ذلك هو ما نشهده اليوم. ولكن ذلك ليس بالقصة القديمة. فالكثير من الاتجاهات تشير إلى أننا بصدد شرق أوسط جديد، وهذا الشرق الأوسط الجديد بالتأكيد لا يتناسب مع رؤية الازدهار والسلام في المنطقة، التي انتشرت في التسعينيات. إنها قصة زيادة التوترات وتزايد الأخطار. وأود أن أتناول خمسة اتجاهات تحديدا.

أولا، نرى تصاعد التوترات فيما بين دول المنطقة. وهذا على سبيل المثال ينطبق على الحالة في الخليج. ثانيا، نلاحظ نزاعات داخلية طويلة الأجل، تسهم في اتساع نطاق التجزئة. وسورية واليمن مثالان على ذلك. ثالثا، نحن بصدد تفاعل النزاعات داخل الدول وفيما بينها. وهذا ما تتسم به طبيعة النزاعين في سورية واليمن، اللذين تشارك فيهما على نحو متزايد جهات فاعلة إقليمية وخارجية. رابعا، تبدي أطراف فاعلة إقليمية قوية سلوكا عدوانيا بشكل متزايد، مما يؤدي إلى تقويض الاستقرار الإقليمي. وأخيرا وليس آخرا، نلاحظ تزايد الاهتمام من قبل جهات فاعلة من خارج المنطقة، كثيرا ما تسعى إلى تحقيق أهداف أنانية ومدمرة.

والجمع بين هذه العوامل يجعل الحالة في الشرق الأوسط أكثر تقلبا وخطورة مما كانت عليه منذ فترة طويلة. وينبغي أن نغير الديناميات السلبية في المنطقة ونوقف الانتقال من سيئ إلى أسوأ في الشرق الأوسط. فعدم الاستقرار الطويل الأمد في الشرق الأوسط سيجعلنا نعاني جميعا، والسكان في المنطقة بكل تأكيد. ولكن كيف يمكننا أن نحرز التقدم في الشرق الأوسط؟

من مسؤولية الدول في المناطق نفسها تهيئة البيئات السياسية التي تمكن شعوبها من أن يعيشوا حياة دون خوف من القمع والتعذيب والجوع والعنف، بل توفر لهم بدلا من ذلك السلامة والكرامة والحرية. والسبيل المستدام الوحيد لتحقيق المصالحة هو الحوار والصلح داخل المنطقة بصورة تسد الفجوات الدينية والعرقية.

وبقدر ما يتعين على دول المنطقة القيام بدورها بغية بناء السلام في الداخل وفي الجوار، فإن ذلك ليس مهمتها لوحدها. فقد طان الاستقرار في الشرق الأوسط على الدوام قضية تحظى باهتمام عالمي. ومشاركة المجتمع الدولي تنطوي على مسؤولية

متزايدة. ولن نتمكن من إحراز التقدم نحو تحقيق الأمن في الشرق الأوسط إلا إذا تجاوزت جميع الجهات الفاعلة الخارجية المصالح الوطنية الضيقة واستثمرت الجهات الفاعلة الإقليمية في تحقيق الاستقرار الدائم. ولذلك لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي. ولكن ما هي المبادئ التي ينبغي أن توجه عملنا؟ الإجابة لها ثلاثة جوانب.

أولا، ينبغي أن تسترشد بمبدأ التمسك الكامل باحترام القانون الدولي. وينطبق ذلك بشكل خاص على القانون الإنساني الدولي الذي كثيرا ما يتم تجاهله في سورية على وجه الخصوص.

ثانيا، ينبغي اتخاذ خطوات لوقف التصعيد ووضع استراتيجيات لتخفيف التوتر. وحيثما يكون القانون الدولي محل خلاف أو ينحى جانبا، ينبغي وضع العمليات السياسية التي تعزز وقف التصعيد وبناء الثقة. وأعتقد أن هذا الأمر ينبغي أن يقع في صميم سياسات الشرق الأوسط لدينا. واليوم، لا نزال بعيدين كل البعد عن توفير الحلول لمشاكل الشرق الأوسط، ولكن يمكننا إيجاد الأسس لوضع تلك الحلول.

ثالثا ينبغي لنا أن نسترشد بمبدأ التنسيق والتعاون بين كافة الجهات الفاعلة الخارجية ونغلِّب الحلول المتعددة الأطراف بدلا من الحلول المفروضة من طرف واحد.

وأود أن أتطرق إلى ثلاثة ملفات قطرية موجزة لتوضيح ذلك النهج.

فيما يتعلق بسورية، يجب وضع حد لسفك الدماء هناك. وفي هذه الحالة تتوفر لنا منصتان للحوار في المجتمع الدولي لا منصة واحدة. فلدينا المجموعة الصغيرة ومجموعة أستانا اللتين يمكن من خلالهما التوفيق من الناحية النظرية بين المصالح المتضاربة وتشجيع التعاون الإقليمي. وسيكون ومد الجسور بين الصيغتين سيكون عاملا رئيسيا في تحقيق السلام للشعب السوري. وألمانيا مستعدة للاضطلاع بدور هنا.

وفيما يتعلق بإيران، لا نزال ملتزمين التزاما راسخا بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة لأنه بموجب هذه الخطة العمل الشاملة المشتركة تخضع إيران لأقوى نظام للتحقق النووي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أن هذه ضمانة قيّمة لكفالة وجود إيران خالية من الأسلحة النووية ولم نر أي بديل حقيقي عنها.

وفي الوقت نفسه ندرك أن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست إلا جزءا من هذا اللغزه الأحجية،. إذ يتعين التصدي لدور إيران الإقليمي وبرنامجها للقذائف التسيارية وتهديداتها للأمن البحري في الخليج وينفذ ذلك بالفعل. ونفعل ذلك من خلال الحوار السياسي، وإذا اقتضى الأمر، عبر تنسيق الجزاءات. وتدرس فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا في الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن البحري. ونحن مقتنعون بأن جهود جميع الأطراف النشطة للتهدئة ستحقق نتائج إيجابية في حين ستؤدي الضغوط المتزايدة والإجراءات الأحادية إلى العكس ذلك.

وفيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين، خدمت عموما، خدمتُ لما يقرب من ثماني سنوات كدبلوماسي في إسرائيل. والتزام ألمانيا الثابت بأمن إسرائيل هو حجر الزاوية في سياستها الخارجية والأساس الذي يقوم عليه إيماني الشخصي. وهناك تعدُّ الولايات المتحدة جهة فاعلة رئيسية لتحقيق الاستقرار كما هو الحال في المنطقة برمتها. ويحدوني الأمل في أن تواصل سياستها الطويلة الأمد لدعم الطرفين في التوصل إلى حل الدولتين المتفاوض عليه. إن ما تمس الحاجة إليه هو استئناف الحوار الذي بسبب غيابه تندلع أعمال العنف وتنتشر.

وفي الختام، تؤكد مناقشة اليوم مرة أخرى على أن منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق تعقيدا حيث تتلاقى

فيها القوى السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في جميع أنحاء العالم. إنها منطقة مثيرة ورائعة. وتستحق شعوب المنطقة الشرق الأوسط السلام والاستقرار. ويجب علينا، في مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل، دعم جميع المبادرات التي تقربنا من تحقيق ذلك الهدف.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين بولندا على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة وترحب بوزير الخارجية وعودته إلى نيويورك لرئاسة الجلسة. كما تشكر الصين السيدة فيوتي، رئيسة مكتب الأمين العام، على إحاطتها.

لا يؤثر السلام والأمن في الشرق الأوسط على المصالح الأساسية لبلدان المنطقة فحسب بل على الاستقرار والتنمية العالميين. ودأبت الصين على متابعة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في الشرق الأوسط عن كثب، واتخذت موقفا موضوعيا ومحايدا يدافع عن مفهوم أمني جديد يضم الخيوط المشتركة للأمن التعاوني والمستدام في محاولة لبناء مجتمع له مستقبل مشترك للبشرية. وأود أن أوضح النقاط التالية.

تتعلق النقطة الأولى بتكثيف الجهود المبذولة لتحقيق حلول سياسية للقضايا الساخنة الإقليمية. والقضايا الساخنة في الشرق الأوسط معقدة ومتشابكة. وينبغي للمجتمع الدولي دعم الأمم المتحدة في اضطلاعها بدور محوري من خلال مساعيها الحميدة والالتزام بالتوصل إلى حلول سياسية وتشجيع الحوار والمفاوضات والتمسك بالسيطرة البناءة الفعالة على الحالة ومراعاة الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف باستمرار. ويجب احترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وتعارض الصين بشدة الاستخدام المتعمد للقوة أو التهديد باستخدامها. كما تعارض الصين التدخل الخارجي وسياسات القوة والترهيب.

إن قضية فلسطين تمثل جوهر مسألة الشرق الأوسط. بل هي مشكلة جذرية في الشرق الأوسط المنطقة. والحفاظ على الحقوق المشروعة للفلسطينيين مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي.، وحل الدولتين هو السبيل الوحيد لمعالجة مسألة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. إن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية هي المبادئ الأساسية الواجب اتباعها لنزع فتيل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفع راية تعددية الأطراف وأن يتقيد بمبادئ الإنصاف والعدالة وفي الوقت المناسب استئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات.

وثانيا، فيما يتعلق بمساعدة البلدان في الشرق الأوسط على تحقيق التنمية المستدامة، فالاضطرابات في الشرق الأوسط تنبع من الفقر والتخلف ويمكن حلها في نهاية المطاف من خلال تحقيق التنمية المستدامة. فالتنمية تؤثر على سبل عيش الأشخاص وكرامتهم وتشكل ضمانة أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلام الدائم.

وينبغي التركيز على تثقيف الشباب وتوفير فرص العمل والحد من الفقر، وهو ما أكدت السيدة فيوتي على أهميته توا. وعندما يحقق الشباب الكرامة من خلال التنمية سنتمكن من رؤية الأمل في المستقبل. ويجب أن نكون منفتحين في دعمنا لبلدان المنطقة في استكشاف مسارات التنمية بما يتماشى مع أوضاعها الوطنية وبناء شراكات مفيدة للجانبين لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي.

ثالثا فيما يتعلق ببناء أوجه التآزر للتصدي لخطر الإرهاب، يواجه الشرق الأوسط حالة متردية تنطوي عل ى تشمل مكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف بينما تعاني بلدان المنطقة بشدة من الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي بناء توافق في الآراء وتوحيد المعايير ودمج السياسات ومعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل في التصدي بحزم للإرهاب والسياسات المتطرفة.

ويجب أن تتمكن بلدان المنطقة من الاستفادة من الحوار حول السياسات وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون فيما يتعلق بالتعاون الفني وتدريب الموظفين وتجفيف منابع تمويل الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود وتبادل الدروس المستفادة في القضاء على التطرف في محاولة للحفاظ على الأمن المشترك واستعادة الاستقرار والنظام على المستوى الإقليمي.

رابعا، فيما يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، يجب بذل الجهود لدعم خطة العمل الشاملة المشتركة وضمان تنفيذها الكامل والفعال المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فهي السبيل الواقعي والفعال الوحيد لمعالجة المسألة النووية الإيرانية وتتوافق مع المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وينبغي للأطراف أن تنطلق من المنظور الشامل والطويل الأجل وأن تواصل المسار العام صوب الحلول السياسية والدبلوماسية وتضمن تحقيق توازن بين الحقوق والالتزامات بموجب خطة العمل المشتركة المشتركة وتيسر تخفيف التوتر بشأن المرتبط بالمسألة النووية الإيرانية.

وستواصل الصين بذل الجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ الشامل والفعال لخطة العمل مع الحفاظ بجزم بحزم على حقوقها ومصالحها المشروعة. وتدعم الصين إقامة منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفي الوقت الحاضر، لا يزال الوضع في الشرق الأوسط معقدًا ويستمر في التطور ومتناميا في إطار التحديات الأمنية المتزايدة. لقد تجاوز التحدي المتمثل في تحدي الاستجابة له قدرة أي دولة من الدول بمفردها. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمق تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، وأن تعزز آليات الأمن الجماعي وترسخها.

وندعم بلدان المنطقة في تطوير علاقات حسن الجوار على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ويجب أن تلتزم الأطراف بتسوية النزاعات من خلال الحوار والمشاورات وتيسر التخفيف من حدة التوترات والحفاظ على الأمن الإقليمي وأمن الطاقة الدولي من أجل تجنب المساهمة في نشوب أزمات جديدة. ونرحب بأي مبادرات للحوار قد تفضي إلى تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ونؤيد مفهوم الأمن الجماعي في منطقة الخليج على النحو الذي اقترحته روسيا. وتود الصين الحفاظ على اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق تلك الغاية.

وما برحت الصين ملتزمة بالنهوض بدورها البناء في إيجاد حلول لقضايا النقاط الساخنة في المنطقة. ونظل على اتصال ببلدان المنطقة، ونعمل على دعم بناء الثقة المتبادلة وتعزيز المحادثات. وقد شاركت الصين بفعالية في جميع الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة. ونشارك ضمن قوات حفظ السلام في لبنان، ونقدم قدرا كبيرا من المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين من البلدان المعنية لبعث الأمل في نفوسهم في إعادة بناء منازلهم. وقد أسهمنا في الجهود الاقتصادية التي تبذلها تلك البلدان. كما نود تعزيز التعاون مع بلدان المنطقة والتعامل مع إعادة بناء مبادرة الحزام والطريق باعتبارها فرصة لتوفير منصة إنمائية في الشرق الأوسط.

وما فتئنا نتعاون مع الأطراف الأخرى بشأن المسائل الإيرانية. ونحن ملتزمون بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في إطار جهودنا الرامية إلى معالجة المسألة الإيرانية. وستواصل الصين بذل جهود حثيثة لإحلال الأمن وتحقيق التنمية في الأمد الطويل في الشرق الأوسط، في جو يسوده الازدهار.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا وقبل كل شيء، أن أنوه بحضور وزير خارجية بولندا، ومعالي السيد مايك بومبيو، وسعادة السيد أندرياس ميكايليس في جلسة اليوم. كما أود أن أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

يعاني الشرق الأوسط من انقسام عميق وخسارة فادحة في نسيجه الديني والعرقي والثقافي المتنوع. وتلك هي الحالة في وقت نواجه فيه عددا كبيرا من النزاعات التي تقوض الاستقرار في المنطقة. ونرى أن السلامة الإقليمية لبلدان مثل سورية واليمن وليبيا مهددة، وأن ملايين الأشخاص قد شردوا من ديارهم. ونلمس أثر عدم الاستقرار هذا في البلدان المجاورة وخارجها.

وأعمال الجماعات الإرهابية جزء رئيسي من عوامل زعزعة الاستقرار. فهذه الجماعات على استعداد للتضحية بحياة المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، لتحقيق أهدافها. ويجب أن تظل الحرب على الإرهاب أولوية. ومن الواضح أن ثمة حاجة لوجود آليات فعالة تسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والمعاقبة عليها لضمان تحقيق الهدف المتمثل في الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الأطر القانونية الدولية القائمة لحماية النساء والأطفال، لا يزال النساء والأطفال يدفعون الثمن الأكبر للنزاعات في المنطقة. ومن الأهمية بمكان تعزيز حقوقهم وحمايتها بشكل كامل. ومع ذلك فمن الضروري أيضا حماية المؤسسات العامة، لأنها تؤدي دورا هاما في إعادة إحلال السلام والأمن في المنطقة.

والاستثمار في التعليم شرط أساسي لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة. فهو الأداة التي توفر للأجيال الجديدة حلقة وصل حيوية لعيش حياة طبيعية. ولذلك فمن الضروري حماية المؤسسات التعليمية والهياكل الأساسية أثناء النزاعات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن شن هجمات على هذه المرافق يحد من قدرة الأطفال والشبان على تطوير المهارات اللازمة لمستقبلهم.

والافتقار إلى الحق في التجمع السلمي، والقيود المفروضة على حرية التعبير، والزواج المبكر والزواج القسري، والعنف الجنسي والجنساني، والافتقار إلى الفرص المتاحة للمرأة والشباب للمشاركة في عمليات صنع القرار، كلها عقبات رئيسية تواجهها منطقة تسعى إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين.

وتؤدي قلة الفرص المتاحة نتيجة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية إلى تشريد فئات من الأشخاص، مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى حدوث اشتباكات بينها. وما من بلد بمنأى عن الأثر المزعزع للاستقرار الناتج عن تغير المناخ. وتتطلب مكافحة تغير المناخ بذل جهود جماعية. ولهذا ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل بذل جهودها للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي. وبالمثل، يمكن أن يؤدي ذلك الأثر إلى تفاقم أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى وقوع اشتباكات جديدة. ويمكننا أن نفهم كيف أصبح تغير المناخ عاملا مضاعفا للنزاعات.

ويجب أن تشكل السيطرة على أسلحة الدمار الشامل والترسانات الكيميائية أولوية في جدول أعمال المجلس. ويجب أن نسعى إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة عن طريق تعزيز آليات تحديد الأسلحة. فالاتجار غير المشروع بالأسلحة يفاقم النزاعات، ويعزز الإرهاب والجماعات المتمردة والجماعات الإجرامية، ويقوض الاستقرار في المناطق التي تمت استعادة الهدوء فيها.

وأخيرا، نشجع المجلس على إعادة تأكيد مسؤولياته وبذل كل جهد ممكن لضمان تحقيق الاستقرار والتوافق في المجتمعات المحلية، واستعادة السلام والأمن اللذين فقدا نتيجة للنزاع.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على وقوفكم مع مجلس الأمن مرة أخرى وعلى عقد مناقشة اليوم الهامة. والشكر موصول لوزير الخارجية بومبيو على تخصيص الوقت للانضمام إلى المجلس اليوم، وأرحب بوكيل وزارة الخارجية ميكايليس.

لقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى المئوية لنهاية الحرب العالمية الأولى، وهي حرب أسهمت بدرجة كبيرة في تشكيل الشرق الأوسط الجديد. وتعود أصول العديد من النزاعات في المنطقة إلى الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية. كما أدت نهاية الحرب العالمية الأولى إلى إنشاء عصبة الأمم. وهذا، بدوره، أرسى الأساس لإنشاء الأمم المتحدة. ولا يزال عدد كبير من النزاعات التي أدت إلى الكثير من الدمار في المنطقة – من سورية إلى اليمن، ومن ليبيا إلى غزة – تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال المجلس. والمسار الراهن في المنطقة مثير للقلق ومحفوف بخطر تصاعد النزاع والمواجهة. وقد ذكرت السيدة فيوتي صعوبة معالجة التصعيد في عالم اليوم. وفي حين لم تنجح دائما الجهود التي نبذلها لإيجاد حلول متعددة الأطراف كما كنا نأمل، فإن البديل يبدو أسوأ بالتأكيد.

غير أن التجربة علمتنا أن وقف التصعيد، والحوار، والعمليات السياسية، ودعم النظام الدولي القائم على قواعد، هي أفضل الوسائل لمعالجة التوترات التي قد تقوض مصالحنا الجماعية في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار، وإن لم تكن حلولا مثالية. ونحن نعلم أن هذا ينطبق في جميع أنحاء العالم، وينطبق تماما على الحالة في الشرق الأوسط اليوم. ولهذا السبب لا تزال المملكة المتحدة مؤيدة قوية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجلس لتسوية النزاعات الدولية.

وقد أشار وزير الخارجية بومبيو ووزير الدولة ميكايليس إلى أهمية الجهود الإقليمية. وفي الأسابيع الأخيرة، أشار عدد من أعضاء المجلس – وآخرهم زملاؤنا الروس – أيضا إلى أهمية إيجاد سبيل لمعالجة بعض التحديات الأساسية بصورة جماعية. وقد تكون هذه فكرة لم يحن وقتها بعد، لأسباب ليس أقلها حاجة المنطقة نفسها إلى الاستعداد لهذا العمل. بيد أننا نؤمن بأهمية البحث على نحو تطلعي في الإمكانات التي قد تكون متاحة، ومن أين يمكننا البدء. وقد يتمثل أحد الخيارات في البدء بأحدث بؤر التوتر – مضيق هرمز – وبدء حوار جاد وشامل بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، على نحو ما أوضح وزير الدولة الألماني.

تطرق وزير الخارجية السيد بومبيو اليوم إلى دور إيران في المنطقة. ويكن بلدي احتراما كبيرا للشعب الإيراني. ونحترم الثقافة الإيرانية. إنها ثقافة عريقة تحتل مكانة بارزة إلى جانب التطورات العظيمة في التاريخ القديم لأوروبا. ونقبل أن إيران تضطلع بدور مشروع في الشرق الأوسط. ونقبل أنها تتمتع بالحق في الدفاع عن نفسها، شأنها شأننا جميعا. ولكن لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الطريقة التي تتبعها لتحقيق مصالحها الوطنية تسهم في العديد من المشاكل الإقليمية التي نناقشها اليوم.

وعندما خاطبت المجلس في إطار صيغة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في حزيران/يونيه، كررت التأكيد على أن أولوية سياسة المملكة المتحدة تجاه إيران هي منع إيران من تحقيق قدرة نووية يمكن أن تهدد الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. وكما أوضح ممثل ألمانيا، ما زلنا نعتقد أن ذلك الهدف سيتحقق على أفضل وجه من خلال الجهود للحفاظ على الاتفاق النووي، أي خطة العمل الشاملة المشتركة. إننا نحث إيران على العودة إلى الامتثال التام لأحكام الاتفاق. وليس من مصلحتنا جميعا انهيار الاتفاق. إن الاتفاق جزء أساسي من الهيكل العالمي لعدم الانتشار. ويكتسي أهمية بالغة لأمننا الوطني والأمن المشترك لشركائنا وحلفائنا. فلا يوجد حل أفضل. ولا بديل عنه.

وأوضحت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا باستمرار بأننا سنعمل على دعم الاتفاق. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بتقديم آلية لدعم العمليات التجارية، وبالتالي ضمان استمرار التجارة المشروعة مع إيران. كما نواصل المشاركة في المشاريع الأساسية في إطار الاتفاق، بما في ذلك الاضطلاع بدور المشاركة في رئاسة مشروع تحديث مفاعل آراك. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها

الرئيس ماكرون لإيجاد حل عن طريق الحوار بالتنسيق الوثيق مع الأطراف الأوروبية الثلاثة الموقعة.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة ليست ترخيصا لتتجول إيران بحرية عبر النزاعات في الشرق الأوسط. فإيران تواصل دعم الوكلاء عبر المنطقة الذين يقوضون الأمن الإقليمي وينتهكون قرارات مجلس الأمن، سواء القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن لبنان أو القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بشأن حظر الأسلحة المفروض على اليمن. ويؤسفنا أن إيران اختارت، بدلا من دعم التوصل إلى حل سياسي في سورية تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، دعم الأسد في السعي إلى حل عسكري، بما في ذلك عن طريق تشكيل الميليشيات الطائفية وإرسالها إلى سورية، مما ساعد على تأجيج النزاع. وهذا النمط من السلوك الإيراني يشكل خطرا جسيما على السلام والاستقرار.

وذكر الوزير بومبيو أنه في ١٩ تموز/يوليه صعدت القوات الإيرانية على متن ناقلة النفط ”ستينا أمبيرو“ التي ترفع العلم البريطاني عند مرورها عبر مضيق هرمز داخل المياه الإقليمية العمانية. ولا تزال ناقلة النفط محتجزة إلى الآن. وكما أشارت رئيسة ديوان الأمين العام، من الضروري أن ندافع عن حرية الملاحة في مضيق هرمز لتقديم ضمانات للصناعة العالمية للنقل البحري وردع المزيد من الهجمات. وهذا ليس هدفا بريطانيا فحسب؛ بل من مصلحة كل دولة، ويتطلب تكاتف دول المجتمع الدولي لدعم الأمن البحري في الخليج.

ولن أتطرق كثيرا اليوم إلى سورية لأن المجلس يعقد العديد من الجلسات بشأن ذلك النزاع المحزن. ولكنني سأشير ببساطة إلى أنه لا يمكن إعادة إعمار سورية من دون عملية سياسية مستدامة تقودها الأمم المتحدة على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وبخصوص السفينة الإيرانية ”غريس ١“، رحبنا بالتدابير والإجراءات القانونية التي اتخذها مؤخرا جبل طارق لتنفيذ جزاءات الاتحاد الأوروبي التي فرضت للضغط على نظام الأسد ودفعه للدخول في المفاوضات. ونتفهم أن إيران قد قدمت تأكيدات لحكومة جبل طارق بألا تذهب السفينة والبضائع التي تحملها إلى كيان خاضع لجزاءات الاتحاد الأوروبي مثل سورية. ويجب على إيران الالتزام بتلك الضمانات.

ونحن بحاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار في إدلب لمنع المزيد من المعاناة. ونطلب إجابات عن سبب وكيفية انتهاك النظام وحلفائه للقانون الدولي الإنساني بشكل صارخ. وأود أن أذكر، إن جاز لي، أن تلك الجرائم تنطوي على مسؤولية فردية وشخصية للجناة. وتستمر الانتهاكات أيضا في توفير حيز للتطرف والمزيد من التشدد، ولا يزال تنظيم داعش يشكل تهديدا خطيرا في جميع أنحاء المنطقة.

ولا يمكننا أن نعتبر التقدم الذي أحرز في العراق في توفير الأمن وتحقيق الاستقرار للشعب العراقي أمرا مفروغا منه. وستواصل المملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، دعم حكومة العراق لضمان معالجة الظروف التي أدت إلى ظهور تنظيم داعش.

والحالة في ليبيا معرضة لخطر المزيد من التدهور. وأصبح من الواضح خلال الأشهر الأربعة الماضية أنه لا يمكن لأي من الطرفين تحقيق نصر عسكري. والفائز الوحيد في النزاع القائم هو الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تسعى إلى استغلال الفوضى وعدم الاستقرار لتحقيق غاياتها الخاصة. وكما قال الآخرون، فإن طريق المضي قدما هو امتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والالتزام بالحوار السياسي ووقف دائم لإطلاق النار.

كما أنه ثمة حاجة ماسة إلى حل سياسي في اليمن – لا لإنهاء النزاع فحسب بل للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية الهائلة. ونحث الأطراف على الموافقة على أحدث مقترحات الأمم المتحدة بالسماح بتوسيع نطاق المناقشات السياسية.

وتؤكد الأحداث المثيرة للقلق في عدن الحاجة الماسة إلى عملية سياسية شاملة للجميع. ونرحب بمبادرة جلالة الملك سلمان لحل الأوضاع.

وفي سياق التوترات المتزايدة في المنطقة، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تنفذ الحكومة اللبنانية وجميع الأطراف اللبنانية سياسة لبنان للنأي بالنفس عن النزاعات الإقليمية. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة بالكامل، ولا سيما القراران ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسنواصل من جانبنا المساعدة على بناء قوة الدولة اللبنانية وقدراتها على مقاومة تعدي حزب الله. وسنساعد لبنان على تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع إحراز تقدم سريع في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر التنمية الاقتصادية والإصلاح من خلال المشاريع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للحفاظ على الهدوء والاستقرار على طول الخط الأزرق. ولكنني أؤكد في نفس الوقت أهمية تمكين القوة من تنفيذ ولايتها دون عوائق. ومن غير المقبول ألا تتمكن القوة من الوصول إلى مواقع أنفاق حزب الله في جنوب لبنان.

وتناول متكلمون آخرون مسألة إيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وكما قالت رئيسة ديوان الأمين العام إنها أطول قضية دولية للسلم والأمن الدوليين نتناولها هنا. وبالنسبة للمملكة المتحدة، فإن موقفنا بشأن الحل القائم على وجود دولتين لم يتغير. ونحث حكومة الولايات المتحدة على تقديم مقترحاتها التفصيلية لاتفاق سلام قابل للتحقيق يعالج الشواغل المشروعة للطرفين.

والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لدعم تطوير الاقتصاد الفلسطيني تستحق كل الثناء. ومن الضروري إحراز تقدم سياسي من أجل إطلاق الفرص الاقتصادية. ولكن كما قلنا في المجلس من قبل حتى يتحقق التقدم السياسي لا بد من اتخاذ خطوات لمعالجة القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. ونود أن نرى زيادة الفرص التجارية الخارجية للفلسطينيين. كما نود أن نرى تحقيقا للاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية. ولا يمكن تحقيق الحل الدائم إلا من خلال إسرائيل آمنة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة مشتركة للدولتين.

لقد ركزت اليوم على الجوانب الجغرافية السياسية والجوانب المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين باعتبارها أكثر التحديات إلحاحا التي تواجهنا. ولكنكم وجهتم الانتباه عن حق، سيدي الرئيس، وعدد من المتكلمين الآخرين، إلى الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للنساء. واتفق معكم على أهمية هذا المجال. ولكن أود أن أوضح أنه ليس عذرا لكي تقوم بعض الحكومات بتحويل الأموال التي يمكن إنفاقها بشكل أفضل داخليا على الأشياء الحقيقية التي تساعد على بناء الدولة نحو العنف والاضطهاد والمغامرة. لقد تكلمتم سيدي الرئيس عن الحكم الرشيد والتعليم والشباب. وأود أن أؤكد على اهتمام رئيس الوزراء الجديد بالنهوض بتعليم الفتيات بصفة خاصة. ولكن من الصحيح أيضا أن الاستثمار والمساواة أمام القانون وسيادة القانون أمور أساسية أيضا، وبين الوزير بومبيو كيف تتضمن عملية وارسو عوامل السياسة الاقتصادية والعامة.

ولأعود للنقطة التي بدأت بها، لا نعتقد أن بلدان الشرق الأوسط ستغتنم الفرصة لتحديث اقتصاداتها بشكل كامل في ظل التراجع في حقوق المرأة كما ذكرت رئيسة ديوان الأمين العام. ولا تخدم التوترات وعدم الاستقرار حاليا في الشرق الأوسط أي طرف. وأود أن أدعو مرة أخرى إلى التهدئة والاحترام الكامل للقواعد الدولية والمشاركة في الحوار حيث يمكن للمنطقة أن تناقش مشاكلها بشفافية لمصلحة الشعوب التي عانت كثيرا.

السيدة فان فليربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر السيدة فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، المكتب التنفيذي للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن هذا الموضوع الصعب الذي يهمنا.

في الواقع، يمثل بناء السلام والأمن للجميع في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج أحد الأهداف الرئيسية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. لذلك، يسرنا أن نتمكن من تناول هذه المسألة بطريقة شاملة اليوم، في ظل قيادتكم، سيدي الوزير، وبحضور السيد بومبيو والسيد ميكايليس. وتؤيد بلجيكا تماما البيان الذي أدلى به القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي.

يعاني الشرق الأوسط ومنطقة الخليج في الوقت الراهن من العديد من التوترات والصراعات التي تدرج بصورة دورية في جدول أعمال مجلس الأمن. فالنزاعات في سوريا، واليمن، وليبيا، والاستعصاء في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وخطر عدم الاستقرار في لبنان، والتوتر في مضيق هرمز، والمسألة النووية الإيرانية، ومكافحة داعش والقاعدة، كل هذه العناصر، لا تهدد الأمن الإقليمي فحسب، بل تهدد أيضا، من خلال تدويلها، السلم والأمن الدوليين، حيث مجلس الأمن هو الضامن لهما.

بيد أنه كثيرا ما تعالج بنود جدول الأعمال هذه بمعزل عن غيرها. وكما يتضح من الحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في المجلس في ٢١ آذار/مارس الماضي، والإحاطة الإعلامية المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ١٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8548)، من الأهمية بمكان وضع نهج إقليمي ومتعدد الأبعاد. فهذا النهج الإقليمي سيتيح إمكانية مراعاة الأسباب الجذرية للتوترات والصراعات، فضلا عن الديناميات الإقليمية والتحديات الأمنية المشتركة التي تستند إليها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجالات أساسية ومترابطة تظل وثيقة الصلة بالموضوع وهي: الجوانب السياسية والأمنية، بغية تحديد وبناء الحيز المشترك للسلام والأمن الدوليين؛ والجوانب الاقتصادية والمالية، بهدف بناء منطقة ازدهار مشتركة، والجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بغية تشجيع العقود الاجتماعية الشاملة الجديدة القائمة على التعليم، والفرص الاقتصادية للشباب، والمساواة للمرأة، واحترام حقوق الإنسان، والتقاسم المنصف للثروة الوطنية.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى – أي الجوانب الأمنية – لا تزال أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية، تشكل محور التركيز. فاستخدام أي جهة للأسلحة الكيميائية، في أي مكان، أمر غير مقبول ويتنافى مع المعايير الدولية. وبالنسبة لبلدي، يمثل نزع السلاح، وعدم الانتشار، ومكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية أولويات. ومن الضروري تحديد المسؤولية عن الهجمات الكيميائية في سورية.

ومن نفس المنطلق، يظل القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أفضل أساس متاح متعدد الأطراف لإشراك إيران في مسائل عدم الانتشار النووي، وأثر ذلك على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. ويجب الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، والتغلب على التحديات التي تواجهها حاليا. وتتيح آليات التحقق المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها.

وتعتزم بلجيكا بناء السلام والتوافق في الآراء، وبالتالي سوف تواصل تقديم دعمها الكامل لتعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بغية اتخاذ نهج إقليمي، وأفقي ومتعدد الأبعاد للتوترات والصراعات في الشرق الأوسط والخليج. إن اتباع نهج متضافر يشمل جميع الجهات الفاعلة في المنطقة، ويتناول جميع المسائل هو وحده الذي يمكن أن يكفل الاستقرار والسلام في المنطقة على نحو مستدام، مع المراعاة الكاملة لتعددية الأطراف،والنظام العالمي القائم على سيادة القانون.

وأخيرا، فلنتذكر أنه خلال الربيع العربي عام ٢٠١١ احتشدت الشعوب للمطالبة بالمزيد من الحقوق والحرية والمساواة والديمقراطية والفرص الاقتصادية. ولم تتحقق بعض تلك التوقعات بعد. ويجب أن يستند أي حل مستدام في المنطقة إلى امتلاك المجتمعات والسكان لتلك التوقعات.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم، التي تتيح لنا تناول جميع القضايا المتصلة بالشرق الأوسط بروح الحوار. وهذا النهج الشامل لعدة قطاعات وثيق الصلة بالموضوع باعتباره مكملا لفرادى المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لأن الصراعات في المنطقة لها جذور مشتركة، كما أنها مترابطة. وأرحب بمشاركة وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد بومبيو، وأؤيد تماما التحليل الثاقب الذي قدمه وزير الخارجية الألماني، السيد ميكايليس. كما أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي.

أولا، أود أن أعود إلى الكلام عن حجم التحديات التي تواجه المنطقة، فبادئ ذي بدء، أفكر في التحديات الأمنية الناجمة عن استمرار التهديد الإرهابي، على الرغم من الانتصار الميداني على داعش في سورية والعراق. ففيما عدا الرد العسكري، لن يُحل التحدي المتمثل في التطرف العنيف بدون تنفيذ الحلول السياسية الشاملة، والمقترنة ببذل جهد متزايد من أجل تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، وبغية إعادة الإعمار عند تلبية الشروط السياسية. وستواصل فرنسا التعبئة بهدف تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، وفقا للقرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، الذي اعتمد في آذار/مارس الماضي.

ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول تهديدا للجميع، ويجب أن نقوم بردود جماعية تجاه ذلك. وأود أن أؤكد هنا مجددا تسلحنا باليقظة فيما يتعلق بالامتثال للحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية، بالنظر إلى أن كلا من النظام السوري وتنظيم داعش قد استخدماها. وتؤكد فرنسا أيضا من جديد التزامها التام بخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يوجد حاليا أي بديل لمنع الانتشار النووي في إيران. وكما سبق أن قلنا عندما أتيحت لنا الفرصة، فإننا نشجب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق. ولا تزال بقية الجهات المشاركة، بما في ذلك فرنسا، ملتزمة بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، ومواصلة الوفاء بالتزاماتها.

ونشعر ببالغ القلق إزاء إجراءات إيران في الآونة الأخيرة، والتي تنتهك التزاماتها بموجب الاتفاق. فلا يوجد أي حكم قانوني يجيز عدم التقيد بأي من التزاماتها. ولهذا السبب يجب علينا جميعا العمل للحفاظ على هذا الاتفاق وتحقيق عودة إيران إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها. وستظل فرنسا ملتزمة بقوة بهذا الهدف، بالتعاون مع شركائها. وفيما عدا ذلك، يجب أن نبني معا استراتيجية طويلة الأمد، لا يمكن أن اقتصارها على سياسة الضغط والجزاءات والاحتواء. فالنهج الشامل هو وحده الذي سيتيح حل المسائل العالقة المختلفة للطاقة النووية بعد الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، بشأن استمرار أنشطة القذائف التسيارية الإيرانية، وبشأن الاستقرار الإقليمي.

ثانيا، أفكر في التحديات السياسية التي تواجه المنطقة، التي تعاني من الصراعات التي تهدد استقرارها، والتي يكون السكان المدنيين أول من يعاني منها. ونحن نرى هذا في سوريا واليمن حيث تشكل انتهاكات القانون الإنساني الدولي أحداثا يومية. ويثير تكثيف القصف السوري والروسي في إدلب القلق بشكل خاص في هذا الصدد. ولذلك فإنني أكرر مناشدة فرنسا بالوقف الفوري لأعمال القتال والتنفيذ الكامل، ودونما إبطاء، لاتفاق سوتشي بين روسيا تركيا. وتعتقد فرنسا، شأنها في ذلك شأن ألمانيا، أن التنسيق الذي يجري على يد ما تسمى المجموعة المصغرة وفريق آستانا من شأنه أن ييسر التقدم.

وفي اليمن يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبشكل كامل ودون عوائق إلى جميع السكان وتنفيذ اتفاق ستوكهولم. وفضلا عن ذلك، يحتاج اليمن إلى التعجيل باستئناف الحوار السياسي بدون شروط مسبقة.

وفي هذا السياق، ففيما عدا الاستجابة للأزمات الطارئة، يجب علينا أن نعمل من أجل الحلول السياسية الشاملة والتعددية التي تكفل استقرار المنطقة على المدى البعيد. ويجب أن تكون الأولوية هي منع نشوب نزاعات جديدة ونزع فتيلها من خلال الحوار. وتلك الحتمية بالغة الأهمية نظرا للتوترات الحالية في منطقة الخليج. وفي هذا الصدد، يجب علينا العمل مع دول المنطقة، التي توجد على الخط الأمامي، ومع شركائنا الدوليين، وفي إطار المنظمات المتعددة الأطراف المعنية، من أجل إقامة حوار جامع ومتوازن في الأجل الطويل، ووضع تدابير لبناء الثقة، مثل ضمان حرية الملاحة في المضائق.

ويجب علينا أيضا تشجيع إيجاد الحلول السياسية الشاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة. وعلينا أن نعمل على تعزيز مؤسسات دولة قوية تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتحمي الحريات وجميع مكونات المجتمعات التعددية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع السلطات العراقية على مواصلة جهودها الرامية إلى إعادة إعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش والتوفيق بين جميع العراقيين. أما في سورية، فالحل السياسي ذو المصداقية هو وحده القادر على التقليل من احتمال أن تزعزع الأزمة الاستقرار، وعلى تحقيق السلام الدائم. ويجب أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في عملية السلام وفي تنفيذ تلك الحلول السياسية – وهي ضرورة أخلاقية وفرصة إضافية لصون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أؤكد مجددا التزام فرنسا بتعددية الأطراف، وبدور الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي. واتخاذ أي قرار انفرادي يحيد عن القانون الدولي يُضعف إلى حد كبير النظام القائم على أساس الشرعية الدولية ويقوّض قدرتنا الجماعية على اختتام عمليات السلام بنجاح.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد مجددا على أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا من خلال حل عادل ومتوازن، وعلى أساس إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن، داخل حدود معترف بها، تتخذان القدس عاصمة لكلتيهما، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا وقرارات المجلس. وفي هذا الصدد، نؤيد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يتسم عملها بالنيابة عن اللاجئين الفلسطينيين بالإهمية لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وللمجلس دور بالغ الأهمية يقوم به لأنه الضامن الرئيسي للقانون الدولي. ومن بين أمور أخرى، يجب عليه أن يدعو جميع المتحاربين في النزاعات إلى احترام القانون الواجب التطبيق، وبخاصة القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وأن يوفر الدعم بالإجماع للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال دعم المجلس والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام.

وستواصل فرنسا الدفاع عن تعددية الأطراف بوصفها وسيلة لكفالة وصون السلم والأمن الدوليين. وبتشكيكنا في تعددية الأطراف اليوم إنما نضعف أمننا، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية، والآليات والصكوك التي تكافح الإفلات من العقاب وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الختام، لا تنوي فرنسا التخلي عن مبادئها أو التزامها بالاستجابة للأزمات في الشرق الأوسط، أو عن رغبتها في أن ترى المجلس يقوم بدور أكبر في معالجتها. إن منطقة الشرق الأوسط منطقة تعاني من وقع الصدمة،حيث تمزق ويلات الحرب عددا كبيرا جدا من البلدان والمجتمعات، ويقع على عاتق منظمتنا المهمة في المقام الأول واجب حمايتنا منها. وتتطلع شعوب المنطقة إلى العيش في سلام وأمن. ويقتضي ذلك منا

أن نستخلص الدروس من الماضي، وقبل كل شيء، ألا نكرر أخطاءنا. ومن الضرورة العاجلة أن نوقف هذا العنف المدمر. ويمكننا أن نفعل ذلك إذا استخدمنا ديناميات المنافسة وتوازن القوى فيما بين الدول من أجل التوصل إلى الحلول التعاونية والعادلة وتنفيذ سياسة الحوار المتوازن حتى يتسنى لبلدان المنطقة وشعوبها إيجاد نقاط التقارب، وتحديد الطرائق لإقامة علاقات حسن جوار مستدامة واختيار ممارسة السلطة ممارسةً تعددية وغير عنيفة. ويبدأ ذلك بالالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بمبادرة الرئاسة البولندية بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى،، ونشكرها على المذكرة المفاهيمية (S/2019/643، المرفق)، التي تدعونا إلى التفكير في التحديات الراهنة التي تعترض سبيل تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ونرحب بصفة خاصة بحضور وزير خارجية بولندا، ونشكر السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي على إحاطتها المهمة التي قدمتها بعد ظهر هذا اليوم.

وقد أقامت بيرو علاقات مع الشرق الأوسط وحافظت عليها بفضل تراثها الإسباني. وندرك التنوع الثقافي والديني والعرقي الثري لشعوبه، وكذلك توقهم الذي لا يتزعزع إلى تحقيق السلام والازدهار. ولذلك فمن المؤسف أن المنطقة لا تزال مسرحا للعديد من المواجهات العنيفة والمتباينة من حيث الحجم والحدة، حيث تعصف بالسكان المدنيين الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وما مئات الآلاف من الضحايا في سورية بعد أكثر من تسع سنوات من القتال الدموي، والمجاعة المستمرة وتفشي الأمراض في اليمن، وحصار سكان غزة وانعدام الأمل لديهم والفرص أمامهم، إلا بضعة أمثلة على هذا الواقع القاسي. ومما يفاقم هذا المشهد المأساوي التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، وكذلك استخدام منطقة الشرق الأوسط بوصفها سوقا مثالية لبيع أنواع مختلفة من المعدات العسكرية على نطاق واسع.

ونحن نرى أن المجتمع الدولي يمكنه المساعدة من خلال دعم إنشاء مؤسسات قوية وشاملة للجميع يمكنها أن تمنع وتحل الاختلافات التي تنشأ بطبيعة الحال فيما بين شعوب المنطقة. وينطوي ذلك على بناء القدرات من أجل تلبية توقعات أفراد الشعب، بما في ذلك حماية وتعزيز حقوق الإنسان التي يتمتعون بها والاعتراف بتطلعاتهم المشروعة، وبخاصة الأقليات والنساء والشباب. وهو يعني أيضا تعزيز سيادة القانون من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، ومواءمة المساعدة الإنسانية مع الخطط الإنمائية التي تبعث الأمل في نفوس السكان المدنيين وتتيح الفرص لهم، وفقا لأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وثمة تحد كبير آخر يجب أن نتصدى له ويتمثل في محنة ملايين اللاجئين والمشردين داخليا، الأمر الذي يتطلب، ليس توفر الموارد المالية فحسب، بل الإرادة السياسية في المقام الأول من أجل كفالة العودة الآمنة والكريمة لهم بموجب المعايير المقبولة دوليا.

وتؤدي هذه المنظمة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، دورا حاسما في هذا الصدد – وهو المطالبة بالتقيد الصارم بالقرارات، وبالتالي كفالة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بوصف ذلك تدبيرا أساسيا لحماية السكان المدنيين، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بفعالية والحفاظ على نظم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي أيضا إيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات، الأمر الذي يتطلب تنسيق الإجراءات الاستراتيجية من أجل الوساطة وتيسير الحوار، ووضع نظم للإنذار المبكر، وبناء الثقة وتشجيع الممارسات الرشيدة، ومساعدة البلدان المهتمة بمحاكاتها.

وباختصار، يجب علينا الحفاظ على نظام دولي يقوم على المعايير بوصفها حدا أدنى للتعايش في عالم اليوم المترابط والمتقلقل.

وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد بيرو ضرورة معالجة الحاجة الملحة إلى إيجاد حل لقضية فلسطين في أي تحليل لظروف الشرق الأوسط، الأمر الذي يشمل تشجيع استئناف المفاوضات المباشرة المفضية إلى حل الدولتين. وينبغي لمبادرة السلام العربية، التي لا تزال صالحة تماما ومهمة، أن تسهم في تحقيق ذلك الهدف.

كما نغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا الشديدة للهجمات والإجراءات المتخذة التي تستهدف السفن في مضيق هرمز، والتي تهدد حرية الملاحة في المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية وتزيد من حدة التوتر. ونحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس في هذه الظروف الخطرة، وتجنب اتخاذ إجراءات انفرادية جديدة يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أننا عند منعطف حاسم حيث يجب أن ترمي جهود المجتمع الدولي، على سبيل الأولوية، إلى تجنب المزيد من انقسام الشرق الأوسط، وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

السيد العتيبي (الكويت) شكرا السيد الرئيس، وأشكر معاليكم على اختيار موضوع اليوم. كما أرحب بمعالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ومعالي وزير الدولة في جمهورية ألمانيا، على حضورهما معنا اليوم. وأشكر السيدة ماريا لويزا، رئيسة ديوان الأمين العام، على إحاطتها.

وأعبر عن تأييد دولة الكويت لما سيرد في بيان ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية.

إن قضايا الشرق الأوسط متشابكة ومعقدة، وتأخذ حاليا حيزا كبيرا من أجندة مجلس الأمن، تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من جدول أعمال المجلس.

حيث تشهد المنطقة العديد من الحروب والأزمات منذ أكثر من سبعة عقود. فهذه المنطقة التي تعد مهد الأديان السماوية الثلاثة والحضارات الإنسانية والثقافات وتتواجد فيها أقدم مدن العالم وتتمتع بموارد طبيعية وبشرية هائلة، من المؤسف أن تشهد هذه الأزمات الأمنية والسياسية المزمنة.

سأتناول موضوع المناقشة من ثلاثة جوانب.

أولا، النزاعات وسبل الوقية منها. إن الأمم المتحدة عموماً، ومجلس الأمن بشكل خاص، تتعاطى مع أكثر من ثمانية ملفات في الشرق الأوسط، منها ما مضى عليه أكثر من نصف قرن كالقضية الفلسطينية، وأخرى لسنوات عدة، مثل سوريا واليمن والسودان وليبيا. وتتعرض في الوقت الراهن خمس دول عربية لاحتلال أجزاء من أراضيها.

كما تتصدى منطقتنا للإرهاب في خمس جبهات وتشهد ستة نزاعات داخلية. وتتواجد في ست دول عربية عمليات حفظ سلام من أصل ١٤ عملية حفظ سلام، إضافة إلى كل ذلك تواجد أكثر من ثلث اللاجئين والنازحين في العالم داخل المنطقة العربية. إن العامل المشترك في معظم ما سبق هو الاحتلال، وهو أحياناً سبب وجود وأحياناً ذريعة الحركات الأيديولوجية العنيفة والإرهابية التي تفاقم من وضع تلك النزاعات.

لقد كررنا في أكثر من اجتماع ومناسبة ومحفل أن حل القضية الفلسطينية يكمن في إعادة الحق لأصحابه في أرضهم ودولتهم، والتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

إن سياسات إسرائيل منذ أن انضمت إلى الأمم المتحدة يجمعها عامل مشترك، ألا وهو عدم الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، والاستمرار في انتهاكاتها في ظل غياب أية مساءلة. استمرار الاحتلال

الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والجولان السوري وأراض لبنانية يمثل السبب الجذري للعديد من مشاكل الشرق الأوسط.

إن الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لسنوات طويلة لا تخرج عن سياق إدارة هذه الأزمات والنزاعات ومحاولة احتوائها ومعالجة تداعياتها. ولا بد من التحول إلى معالجة جذور هذه الأزمات والعمل على الوقاية منها. يجدر بنا أن نذكر بأن ميثاق الأمم المتحدة يمثل ضماننا ووسيلتنا الأولية للوقاية من النزاعات. كما أن هناك مبادرات مطروحة منذ سنوات طويلة رفضتها إسرائيل، مثل إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

لقد سعت دولة الكويت إلى تعزيز الأمن الإقليمي، سواء عبر العمل على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١ أو عبر التوسط في حل خلافات دول المنطقة منذ سنوات استقلالنا الأولى وحتى اليوم. وكذلك مؤخرا عبر السعي لفتح قنوات حوار إقليمي مع جمهورية إيران الإسلامية، حوار يُبنى على الاحترام المتبادل، ومبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة جميع الدول، واعتماد تدابير لبناء الثقة، والابتعاد عن أية إجراءات أو تدابير أحادية من شأنها أن تزيد من التوتر في مياه الخليج وتمس سلامة الممرات المائية وتقوض أمن الطاقة في العالم مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

بالنسبة للجانب الإنساني، فقد احتفلنا يوم أمس باليوم العالمي للعمل الإنساني، ونذكر اليوم بأن عملنا يجب أن يكون الإنسان محوره والقانون مصدره، وأن نسعى لحياة كريمة لشعوب المنطقة والعالم في السلم والحرب. ولقد انضممنا مع فرنسا ومجموعة من الدول في الدفاع عن المدنيين والمنشآت المدنية من مستشفيات ومدارس من الاستهداف خلال الحروب. ولقد ذقنا الأمرين خلال احتلال الكويت الذي شهد العديد من انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ونأخذ على عاتقنا، وباهتمام مضاعف ضمان احترام الجميع للقانون الإنساني الدولي.

إن عدد اللاجئين والنازحين في الدول العربية ارتفع إلى ٢٤ مليوناً، من أصل ٧٠ مليون لاجىء ونازح وطالب لجوء في العالم، أي أكثر من ثلثهم عالمياً. ولكم أن تتصوروا حجم الخسارة فيما ضاع منهم من أرواح وممتلكات وذكريات وفرص، والكم الهائل من العقول التي هجرت دولها العربية سعياً لحياة أفضل. ولذلك فإن الحلول السياسية لمشاكل المنطقة تظل أولويتنا، وأن إنهاء الاحتلال هو أول تلك الحلول. ونتمنى أن نرى دوراً أكبر للأمم المتحدة، وخاصة لمجلس الأمن، في السعي نحو ضمان تنفيذ قراراته.

ثالثاً، التعليم والثقافة. لقد خلفت النزاعات والحروب تهجيراً ونزوحاً نتعامل مع الآثار الاجتماعية والإنسانية الناجمة عنها. ولكن يمكننا أن نستثمر في المستقبل ونقي اللاجئين والمهاجرين والنازحين معاناة جديدة ونمنحهم سبل الحياة الكريمة عبر الاستثمار في التعليم أولاً. وهذا من أبرز مجالات مساعدات الكويت للأشقاء والأصدقاء، سواء عبر المساعدات الرسمية أو عبر قطاعنا الأهلي، وبذلك نبني جيلاً يبني السلام، وأن استثمارنا في مستقبلنا لا ينسينا ماضينا.

نحن ننتمي إلى منطقة نشأت فيها حضارات سحيقة وشهدت تعايشاً مشتركاً لأقوام من ديانات وثقافات مختلفة لمئات السنين. ولا يمكن لرأي واحد أو رواية واحدة أن تمسح الغير وتنفي وجوده. ولا يمكن أبداً تبرير جرائم تدمير الموروث الثقافي الذي يعتبر عهدتنا وأمانة للبشرية جمعاء. لقد نجم عن نزاعات تجارة بآثار حضارات الشرق الأوسط تُضاف إلى جرائم الإرهابيين مثل داعش وغيرهم في تدمير المعالم والآثار الحضارية. ووطأة الحروب التي دمرت الأحياء والمدن ليمحو كل ذلك ذاكرة حية حافظت عليها أجيالنا السابقة. كما لا ننسى الممارسات المستمرة لسلطات الاحتلال في طمس الهوية الثقافية للقدس الشرقية والفلسطينيين في عموم أراضي فلسطين المحتلة.

ختاما، نجدد شكرنا لجمهورية بولندا على اختيار موضوع اليوم الذي حاولنا تقديم رؤيتنا له، على تشعباته وتفاصيله الكثيرة، والتي تُلخص في أمرين: احترام الإنسان والقانون الدولي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أنا أيضا أن أشكر رئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقد استمعنا بعناية إلى البيانات التي أدلى بها زملاؤنا. بالإضافة إليكم، سيدي الرئيس، نود أن نرحب بحضور وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد مايكل بومبيو، ووزير الدولة في وزارة الخارجية الفيدرالية في ألمانيا، السيد أندرياس ميكايليس.

ليس سراً أن الشرق الأوسط يعاني حالياً من أزمات خطيرة ذات طابع وجودي لعدد من الدول. ومن أجل محاولة التوصل إلى حلول لهذه الأزمات، من المهم أن ننظر ليس إلى الأمام فحسب ولكن أيضا إلى الوراء، وذلك من أجل فهم الأخطاء التي ارتُكبت ومحاولة تجنب ارتكابها في المستقبل.

في رأينا، الاستنتاج الأكثر أهمية الذي يجب أن نستخلصه من تجربة العقدين الماضيين هو على النحو التالي.

لا يمكن لأي عمل أحادي من أي نوع أن يقربنا أكثر إلى حل المشاكل المطولة أو الجديدة التي ابتُليت بها المنطقة. ويزداد الوضع دماراً عندما تحاول بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نزع الشرعية عن دول أعضاء أخرى. إن السياسات الناتجة عن ذلك، والتي تهدف إلى زعزعة استقرار أنظمة تعتبرها عواصم معينة غير مرغوب فيها والإطاحة بها، لم تخفق في أن تؤدي إلى تسوية المشاكل في المنطقة فحسب بل وخلقت أيضًا مشاكل جديدة بالغة الخطورة على المنطقة، مما أدى إلى مزيد من سفك الدماء. من الواضح لنا، كما هو الحال بالنسبة لمعظم شركائنا، أن الطريقة الوحيدة لإخراج أنفسنا من هذه الحالة هي في ضمان قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بدور رئيسي في تنسيق الجهود الدولية والإقليمية في هذا الصدد. وفي الواقع، إنه في هذه القاعة بالتحديد يتعين علينا أن نعيد التأكيد على أن هذه الفرضية يجب أن تكون نقطة الانطلاق لجميع الجهود والمبادرات ذات الصلة

أدت التلاعبات الجيوسياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وفرض حلول عسكرية إلى انهيار دول بأكملها وحالات مأساوية ومقتل مئات الآلاف من الأشخاص في المنطقة. ولن يكون من المبالغة القول إن العديد من البلدان قد أضحت رهينة للأهداف الانتهازية للأطراف الفاعلة الخارجية وأجبرت على شن حروب بالوكالة ثبت بأنها تضر بمصالحها الوطنية.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي ألقاه السيد بومبيو، حتى أنني طلبت من زملائي تحليله كلمة كلمة، لأنه تتوقف عليه الكثير من الأمور. وكما اتضح فإنه قد استخدم العديد من الكلمات ذات الدلالات السلبية بما في ذلك ”التحديات“ و ”الردع“ و ”النزاع“ و ”النظام“ و ”القيود“ و ”الرد المضاد“ و ”التهديد“. واستخدم مرة واحدة فقط كلمة ”تعاون“، وكان ذلك في سياق بناء تحالف ضد إيران. لكنه لم يستخدم كلمة ”حوار“ ولو مرة واحدة. وفي رأينا، يجب أن يدعم المصطلحان الأخيران كل الجهود الدبلوماسية.

ولاحظنا أيضًا أنه تحدث بإسهاب وبعبارات مشحونة عن الخليج الفارسي. ونحن أيضًا قلقون للغاية بشأن الحالة في المنطقة. والفرق الوحيد هو أن هدفه منذ البداية هو بناء تحالف ضد إيران وتصوير ذلك البلد على أنه المصدر الرئيسي والوحيد للمشاكل، أي أنه بمثابة إمبراطورية شر. ونعتقد أن التوترات الأخيرة في الخليج الفارسي قد جرى تأجيجها وإذكاؤها بشكل كبير. وعلى خلفية التبادل المستمر للاتهامات، فإننا نشهد زيادة في الوجود العسكري، بما في ذلك من جانب دول خارج المنطقة الإقليمية، مما يزيد من خطر نشوب نزاع مسلح. ويمكن لأي حادث أن يتسبب في نشوب نزاع تترتب عنه عواقب مدمرة.

إننا نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والعمل على وقف التصعيد وتسوية المشاكل بالطرق السياسية والدبلوماسية. أولاً وقبل كل شيء، من خلال الامتناع عن توجيه الإنذارات أو الجزاءات أو التهديدات. ونظرًا لضرورة تطوير آلية أمنية جماعية مستقرة في المنطقة تستند إلى حوار منصف، إقترح الاتحاد الروسي وقدم ضمن أمور أخرى داخل الأمم المتحدة خطة تتعلق بالأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي تهدف إلى التوصل إلى حل لحالات النزاع واتخاذ تدابير لبناء الثقة والرقابة.

و نعتقد أن النظام الأمني في الخليج الفارسي يجب أن يكون شاملاً وعاما وشموليا. وينبغي أن تنخرط فيه جميع دول المنطقة على قدم المساواة وينبغي إنشاء الهياكل التنظيمية المناسبة له. وسيكون هذا النظام بمثابة مقدمة لإرساء بنية مشتركة لفترة ما بعد الأزمة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. واستبعاد أي طرف أمر غير مقبول. وكما أظهرت التجربة، يكون للمواقف التي تنطوي على إنشاء ائتلافات مؤقتة مرتجلة بناءً على المصالح المتبادلة عواقب مؤسفة فقط.

وتشمل هذه المبادرات الانفرادية المؤتمر الوزاري الذي عقد في وارسو في شهر شباط/فبراير. لقد أشرنا مرارًا وتكرارًا إلى موقفنا تجاه هذا الحدث خلال مرحلة التحضير له. ولاحظنا أن القرارات المتعلقة بشكل المؤتمر وجدول أعماله قد اتخذت على عجل وفي السر، في غياب مشاورات جادة مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويين الإقليمي والخارجي. وأشرنا إلى أن هذا النهج يتعارض مع الهدف المعلن المتمثل في وضع استراتيجية جماعية للشرق الأوسط. لقد ذكرنا صراحة أننا اعتبرنا ذلك محاولة أخرى لفرض حل انفرادي على المجتمع الدولي بهدف الدفع قدما بجداول أعمال جيوسياسية ضيقة. وقد بررت نتيجة هذا الحدث بالكامل تلك التقييمات. وبصراحة فإننا لا نرى أي قيمة مضافة في الجهود المبذولة في اجتماع وارسو.

ونعتقد أن المقترحات الروسية يمكن ويجب أن تستكمل وتنفذ. ويجب أن تُعتبر دعوة لإجراء حوار بناء بشأن سبل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في منطقة الخليج الفارسي. ونحن على استعداد للمشاركة بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة من خلال القنوات الرسمية والدوائر الاجتماعية والسياسية ودوائر الخبراء. وأود الإشارة بوجه خاص إلى أنه من أجل تعزيز حوار الخبراء بشأن هذه المسألة، نُظمت مائدة مستديرة دولية للخبراء يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر في موسكو في معهد الدراسات الشرقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم.

لقد اعتقدنا على الدوام اعتقادا راسخا أن المفاوضات ممكنة في كل حالة شريطة أن تكون الأطراف المعنية على استعداد للشروع فيها بروح من الاحترام المتبادل على أساس مبادئ القانون الدولي والممارسات الدبلوماسية والرقي الأخلاقي. لذلك لا يمكننا على غرار الغالبية العظمى من دول المنطقة قبول حالة تتخلل فيها دعوات إيران إلى طاولة المفاوضات استفزازات مباشرة وجزاءات قاسية. وبالنظر إلى هذا النهج، لا يمكن للمرء أن يتوقع أن يستجيب الجانب الإيراني.

ونحن بصراحة لا نرى أي منطق في دعوة زملائنا من الولايات المتحدة، الذين ينتهكون القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، إيران إلى الشروع الآن في مفاوضات بدون أي شروط مسبقة. ولا يمكننا أن نقبل حقيقة أن ٨٠ في المائة من التجارة الإيرانية خاضعة لجزاءات انفرادية غير قانونية تفرضها الولايات المتحدة، وهي علاوة على ذلك ذات طبيعة تتجاوز الحدود الإقليمية وتهدف إلى إجبار جميع الأطراف على الرضوخ لإرادة واشنطن العاصمة.

وفي هذا الصدد، من المناسب التذكير هنا بأن الولايات المتحدة تحاول بشكل أساسي معاقبة تلك الدول التي تمتثل بنية حسنة لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) عن طريق الدوس على قواعد القانون الدولي. ومع ذلك أؤكد للمجلس أنه حتى في ظل

هذه الظروف الصعبة، سنواصل السعي لإقناع كل من زملائنا الإيرانيين والأمريكيين بالابتعاد عن حافة هذه الهاوية والبدء في حل خلافاتهم من خلال الحوار الحضاري الذي يستلزم إنهاء السياسات القائمة على الإنذارات والجزاءات والابتزاز.

وكما كان الحال بالفعل منذ عدة عقود، فإن تسوية قضية الشرق الأوسط تكمن في صلب مشاكل المنطقة. ولا تزال حالة عملية السلام في الشرق الأوسط غير مرضية. كما أن الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية لا تتحسن. ففي القدس الشرقية، تواصل إسرائيل أنشطتها الاستيطانية وهدم المباني الفلسطينية. وهذه الأعمال ليست غير قانونية بموجب القانون الدولي فحسب، بل إنها تشكل أيضًا إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، تُبذل محاولات مستمرة لفرض خطط تسوية بديلة من جانب واحد تقوض المعايير الطويلة الأمد والمعترف بها دولياً لحل المشكلة الفلسطينية. ونعتقد بأن نية إخفاء مهمة إيجاد حل دائم وشامل لهذه المسألة ستأتي بنتائج عكسية. وفي غياب آفاق سياسية مشجعة، لا يمكن لأي بديل اقتصادي تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. ويظل المبدأ الأساسي لحل الدولتين يشكل حجر الزاوية لمستقبل مستقر وسلمي للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

ونحث جميع الأطراف على ألا تسترشد بالمصالح السياسية الضيقة فحسب وإنما بالإطار القانوني المعترف به عالمياً للتسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. ونحن ملتزمون من جانبنا بتنسيق الإجراءات التي نتخذها مع شركائنا الفلسطينيين والإسرائيليين والدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأعضاء المجموعة الرباعية للشرق الأوسط للوسطاء الدوليين.

وإلى جانب المسألة الفلسطينية يوجد جيل جديد من الأزمات الإقليمية، إن جاز التعبير. وأفضت عملية مكافحة الإرهاب التي قامت بها القوات الجوية الروسية في سورية إلى إحراز تقدم في مكافحة الإرهاب. ويصب القضاء على معاقل الإرهاب في سورية لا في مصلحة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب بل في مصلحة أوروبا أيضا، لأنه سيقلل من التهديد الإرهابي في تلك المنطقة وتدفق المهاجرين منها. وأود أن أشدد على أننا لم نوافق أبدا على إمكانية بقاء الإرهابيين في سورية أو أن يكون البلد مرتعا لهم. لذا فإننا ندعو إلى بذل جهود جماعية والتخلي عن المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب. وسأكون صريحا: فما زلنا ندعو إلى جبهة واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب.

ونحن مستمرون في السعي للتوصل إلى تسوية سياسية في سورية بالتعاون مع الأمم المتحدة بموجب صيغة أستانا.

وندعو إلى توحيد الجهود الإقليمية. ومن المهم أن نتناول الآن دون شروط مسبقة المسائل ذات الصلة بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي للجمهورية العربية السورية والمسائل التي يواجهها اللاجئون والتخلي عن ممارسة احتجازهم القسري في بلدان ثالثة.

كما يجب أن نركز اهتمامنا على الحالة في ليبيا. ونرى أن السبيل الوحيد لمساعدة الليبيين على الخروج من الأزمة هو توحيد مواقف الجهات الفاعلة الدولية. فالتطورات توضح عواقب التدخلات العسكرية الأجنبية. وأدى ذلك التدخل أدى في ليبيا إلى انهيار الدولة بشكل كامل. وندعو جميع أصحاب المصلحة الليبيين عإلى التعاون مع الأمم المتحدة والامتناع عن تنفيذ خطط أحادية الجانب. وذلك النهج ضروري أيضا في اليمن، حيث يجب على جميع الأطراف التصرف وفقا لأساس موحد تضعه الأمم المتحدة لاستعادة الدولة ودحر الإرهاب والانتقال إلى إقامة علاقات حسن الجوار.

وأود في الختام أن أشدد على أنها ليست مبالغة إن قلت إن الاتجاهات المقلقة التي وصفتها للتو أوجدت أسفرت عن حالة جمود في الشرق الأوسط تفاقمت من خلال حرب دعائية تذكرنا بالفصل الأشد قتامة في الحرب الباردة. إن عدد تقارير الأخبار الزائفة التي عممتها مختلف المنظمات غير الحكومية والتي تتلقى تمويلًا من عدد من العواصم الغربية كبير للغاية. ومن المؤسف أن قرارات أحادية الجانب قد اُتخذت على أساس هذه المعلومات المغلوطة والمثيرة للجدل الشديد، الأمر الذي لا يقوض الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات فحسب بل يؤدي إلى إضعاف نظام العلاقات الدولية برمته. وتستخدم تلك القرارات ذرائع لتحديد الأعداء. وفي الوقت نفسه يجري تجاهل التهديدات الحقيقية التي تتطلب جهودا جماعية. وذلك نهج لن يقودنا يفضي بنا إلى تحقيق أي تقدم يذكر. وكلما أسرع شركاؤنا الغربيون في تفهم ذلك المفهوم، تمكنا بشكل نهائي من معالجة المشاكل التي تعاني منها المنطقة – المشاكل الجديدة والمعلقة على السواء – بناء على تطلعات شعوبها المنطقة. وأؤكد للمجلس أننا على استعداد للقيام بذلك في إطار أي شكل من أشكال التعاون المتعدد الأطراف أو الثنائي أو الحوار تحت رعاية مجلس الأمن على أساس خطط إيجابية بدون وخالية من أي معايير مزدوجة أو أهداف خفية، وبالطبع مع الاحترام غير المشروط لسيادة دول الشرق الأوسط وحقوق شعوبها وتطلعاتها.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، معالي الوزير، لترأسكم مجددا مداولات المجلس. ونشكر الوفد البولندي على عقد مناقشة اليوم بشأن التحديات التي تعترض السلام والأمن في الشرق الأوسط. ويقدر وفد بلدي أيضا الإحاطة الثاقبة التي قدمتها السيدة فيوتي رئيسة مكتب الأمين العام.

ونرحب أيضا بمعالي وزير خارجية الولايات المتحدة ووزير الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيافي ألمانيا في المجلس ونشكرهما على بيانيهما.

وترحب جنوب أفريقيا بالمناقشة بشأن التهديدات والتحديات التي تعترض السلام والأمن في الشرق الأوسط، ونود أن نشدد على أن ما من حل واحد يناسب كل تلك التحديات بالنظر إلى تنوع التحديات التي تواجه كل بلد في المنطقة. إن تدمير الممتلكات والهياكل الأساسية الناجم عن عمليات القصف في الشرق الأوسط غير مسبوق ومأساوي. وتُظهر صور الأقمار الصناعية للمنطقة دمارا يشبه الأنقاض التي خلفتها الحرب العالمية الثانية قبل ٧٤ عامًا. ويجب وضع حد للمعاناة الإنسانية غير المسبوقة وتدمير الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية.

لقد لقي الملايين من النساء والأطفال حتفهم وشُوّهوا بشكل دائم. وشُرّد الملايين داخليا وبات آخرون لاجئين في أراض نائية – بعضهم لم يعرف منذ طفولتهم. لم يعرفوا السلام أبدا ولم يعيشوه. إن الزيادة في نزعة التطرف لدى الشباب والمجموعات المتمردة المرتبطة بالإرهاب التي تتسبب في الفوضى والدمار في المنطقة وخارجها تشكل مصدر قلق بالغ لجنوب أفريقيا.

وتؤمن جنوب إفريقيا إيمانا راسخا بأن قضية فلسطين وإسرائيل تظل القضية الأساسية وأن سيكون لحلها تأثير إيجابي على المنطقة برمتها لأجيال عديدة مقبلة. ويساور جنوب أفريقيا بالغ القلق إزاء التكلفة الإنسانية لمختلف النزاعات في الشرق الأوسط، التي لا تزال الأخطر من أي منطقة أخرى كما يمكن أن يتضح من المعاناة المطولة والمستمرة للاجئين والمشردين داخليا والعالقين في خضم النزاعات المسلحة في سورية والعراق واليمن وفي أماكن أخرى.

وندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام مماثل لليمن، الذي ما زال يشكل أسوأ أزمة إنسانية في العالم وندعو أطراف النزاع اليمني إلى احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاق ستوكهولم.

وتأسف جنوب أفريقيا لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. وما زلنا نحث الأصدقاء في الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في موقفهم في ذلك الصدد. فخطة العمل الشاملة المشتركة هذه تُعدُّ أهم إنجاز دبلوماسي في مجال عدم الانتشار النووي يتحقق منذ فترة طويلة جدا. وتمثل نجاحا مهما لتعدد الأطراف يسهم في صون السلم والأمن الدوليين. كما نحث إيران على مواصلة التقيد بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتعتقد جنوب أفريقيا أنه من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتحديات السلام والأمن في الشرق الأوسط، يحتاج فلا مناص اللمجلس إلى إظهارمن إبداء الإرادة السياسية اللازمة والنوايا الحسنة لتسوية النزاعات الطويلة الأمد والمتواترة مثل قضية فلسطين التي شكلت ظلت مصدرا للتوتر في المنطقة لعدة عقود.

وتؤمن جنوب أفريقيا بأن وحده من شأن العمل المتعدد الأطراف والجماعي والالتزام المستمر بالدبلوماسية الوقائية والحوار الشامل للجميع، بدلا من المواجهة والنزاع، سيفضي هي وحدها التي ستفضي إلى الحد من تلك التوترات وسيفضي وتؤدي إلى إلى منطقة أكثر سلما ورخاء وثراء ثرية بالتنوع والثقافة والحضارة.

وفي الختام، نود أيضا التأكيد على أهمية تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والهدف المتمثل في التوصل إلى شرق أوسط خال من الأسلحة النووية.

وفي سورية ينبغي تنفيذ اتفاق جنيف. وفي اليمن ينبغي تنفيذ اتفاق ستوكهولم. وينبغي إحياء عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. ويمكن الاستفادة من منطقة السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي التي تتمتع بها بلدان الخليج لتحفيز إيجاد بيئة يسودها السلام في الشرق الأوسط، وربما البدء في مناقشة كبرى بشأن مستقبل الشرق الأوسط.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، ووفد بولندا على تنظيم هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن التي تركز على السلام في الشرق الأوسط.

كما أود الانضمام إلى الآخرين في الترحيب بمعالي السيد مايك بومبيو وزير خارجية الولايات المتحدة، والسيد أندرياس ميكياليس وكيل وزارة الخارجية الاتحادية بألمانيا. وأود أيضا أن أشكر رئيسة ديوان الأمين العام، صديقتي القديمة سعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، على إحاطتها التي تضمنت إيضاحات بشأن ما يحدث في الشرق الأوسط.

وأود أن أدلي بالنقاط التالية: أولا، ينبغي أن نسترشد بمبدأ تعددية الأطراف لإحلال السلام والأمن في المنطقة.

فأي جهد يحيد عن هذا المسار أو، الأسوأ من ذلك، يتناقض معه، لن يؤدي إلا إلى تعقيد التزامنا المشترك بالتوصل إلى حل دائم. وعليه فإننا بحاجة إلى إعادة تنشيط روح تعددية الأطراف على أساس سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن تكفل جميع الأطراف، بما فيها تلك التي تحاول التوسط في النزاع، احترام القانون الدولي ومبدأ تعددية الأطراف. وهو سلوك لا يخص أحدا بالنفع أو الضرر. وهذا أمر ذو أهمية محورية بالنسبة لإندونيسيا لأنه بغض النظر عن مدى شمولية أي اقتراح، ستذهب الجهود سدى ما لم تسترشد بالتزامنا بتعددية الأطراف والقانون الدولي.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى أهمية الاستثمار من أجل تحقيق السلام في المنطقة. إن السلام ليس أمرا مسلما به؛ بل هو أمر علينا الاستثمار فيه. ويتجاوز مفهومنا للسلام مجرد غياب الحرب. وينبغي أن تشمل الصورة تمكين المجتمعات المحلية، والتنمية، والتعليم، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، فضلا عن التصدي لخطر الإرهاب. كما ينبغي أن تعالج المشاكل الإنسانية الضخمة التي يواجهها الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا، الذين هم في حاجة إلى العناية العاجلة والملائمة.

وينبغي أن يكون إنقاذ أرواح البشر هو محور تركيز عملنا في مجلس الأمن. ويسرني أننا اتفقنا على البيان الرئاسي (S/PRST/2019/8) بشأن القانون الدولي الإنساني واعتمدناه تحت رئاستكم.

كما أن الاستثمار في السلام يعني تعزيز قدرات المجتمعات المحلية المتضررة لتتعامل مع أوضاعها. وينبغي أيضا أن يظهر الاستثمار من أجل السلام في المنطقة، في إطار مجلس الأمن، من خلال إجراءاتنا الجماعية عند معالجة مختلف الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه المنطقة. غير أن ذلك هدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان أعضاء المجلس مستعدين لتنحية خلافاتهم جانبا، أو على الأقل تضييق هوة الخلاف. وستواصل إندونيسيا المشاركة بنشاط في هذا المسعى المتمثل في سد الثغرات وإيجاد الحلول.

ثالثا، تكمن القضية الفلسطينية هي لب المشكلة. فعلى الرغم من كثرة النزاعات في الشرق الأوسط، علينا ألا ننسى أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو المسألة الأساسية التي تتشابك فيها جميع النزاعات، مع ما يترتب على ذلك من آثار على المسائل الأخرى خارج المنطقة. ومع أننا أبدينا استجابات للأوضاع على مدى عدة سنوات في أماكن مثل اليمن وليبيا وسورية والعراق ولبنان، فإن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني له تداعيات هائلة على دورات العنف وعدم الثقة في تلك السيناريوهات الأخرى. إنه نزاع طويل الأمد يؤدي إلى عدم استقرار طويل الأمد. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد إندونيسيا مجددا أنه يجب علينا أن نعود إلى الأسباب الجذرية للشبكة المعقدة من المسائل.

وفي رأينا، لا تزال تهيئة بيئة للسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة شبه مستحيلة أو بعيدة المنال حتى يحصل الفلسطينيون على حقهم في الاستقلال، استنادا إلى خطوط ما قبل عام ١٩٦٧. وموقفنا من هذه المسألة واضح للغاية، وقد أعربنا عنه في العديد من المناسبات أمام مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن الأوضاع الإنسانية المتسمة بالعنف والوحشية في مناطق النزاع هذه تتوقف على قدرة مجلس الأمن على العمل واستعداده. هذا هو التحدي السياسي والالتزام الأخلاقي الذي نواجهه. فدعونا نتجنب الإغراء المتمثل في تجاهل دماء أطفال الآخرين. دعونا نتجنب أن نصنف كمؤسسة لا ترغب إلا في إصدار إعلانات وبيانات رئاسية وقرارات لمجرد كونها مواتية.

إن التحدي المتمثل في تحقيق السلام في كل مكان على الأرض في متناول أيدينا. وينطبق هذا بصفة خاصة على مناطق مثل الشرق الأوسط، حيث غالبا ما تؤدي النزاعات إلى مزيد من سفك الدماء وتتمخض عن مزيد من النزاعات.

وكلما تأخرنا في اتخاذ إجراءات لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كلما ازدادت الحالة تعقيدا وهشاشة وخطورة. وسنغرق في مأزق النزاع لنجد أنفسنا يوما ما وقد ضاق علينا الخناق.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أرحب بوجودكم بيننا مرة أخرى، سيدي الرئيس، وأن أعرب لكم عن إعجابنا، وأن أثني على مشاركتكم المتفانية في الأعمال التي يضطلع بها بلدكم في رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أتقدم بالشكر لبولندا، من خلالكم، على إدراج هذه المناقشة الهامة في برنامج عمل شهر آب/أغسطس، وهي فترة حرجة بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الفريق الذي تمثله رئيسة ديوان الأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، على الإحاطة المفصلة للغاية التي قدمتها لنا للتو. كما نرحب بمعالي السيد مايك بومبيو وزير خارجية الولايات المتحدة، والسيد أندرياس ميكيليس وكيل وزارة الخارجية الاتحادية بألمانيا في جلسة اليوم.

وتتيح جلسة اليوم فرصة ممتازة لمجلس الأمن لتناول الأخطار التي تهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط بصورة

متعمقة وشاملة وموضوعية. فلم نشهد مستوى مقبولا من الهدوء فيها منذ القرن الماضي، ويصدق ذلك بصفة خاصة على الوقت الحاضر، نظرا لأن زيادة التوترات العرقية والثقافية والدينية والاقتصادية والإيديولوجية تؤجج نشوب نزاعات عسكرية مفتوحة وأنشطة إرهابية أكثر تواترا.

أما الطبيعة الطويلة الأمد والمؤدية إلى التدهور لهذه النزاعات الداخلية، إلى جانب العنف الطائفي، فتسبب الاستقطاب في البلدان في جميع أنحاء المنطقة. ونلاحظ بوجه عام ترابط العديد من هذه النزاعات وتفشي المخاطر في جميع أنحاء المنطقة، مع وجود عواقب تؤثر على مناطق أخرى من خلال الأزمات الإنسانية، والتدفقات غير المسبوقة من المهاجرين واللاجئين، وتهريب الأشخاص والاتجار بهم، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتهديدات غير المتناظرة التي تقوض الأمن.

وعلاوة على ذلك، إن لم تكن الحالة مثيرة للقلق بما فيه الكفاية، ساور القلق غينيا الاستوائية بشكل خاص إزاء بعض البيانات والقرارات المتصلة بالتطورات الأخيرة غير المتوقعة في الخليج الفارسي والمنطقة المجاورة التي تنطوي على إمكانات كبيرة لإثارة اضطرابات شديدة الخطورة وعدم اليقين، وزيادة تأجيج التوترات في الشرق الأوسط. وهذا يعرض البلايين من المبالغ التجارية للخطر في منطقة ما برحت تسهم منذ عدة سنوات، ليس فقط في تحقيق التنمية لسكانها الساحليين، بل وفي إحراز التقدم في أجزاء عديدة أخرى من العالم.

وفي مواجهة كل هذه الشواغل، يود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، التشديد على الحاجة الماسة إلى وجود استراتيجية شاملة مشتركة تهدف بشكل رئيسي إلى تهيئة مناخ تسوده الثقة بين مختلف شعوب المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية يجب أن يتحلى الساسة الوطنيون بالقيادة ويشجعوا سياسات التماسك الوطنية التي تحقق تناغم وتطبيع التعايش بين تلك الطوائف والثقافات، مع مراعاة أن الأسر العرقية والدينية نفسها تتعايش في بلدان عديدة في الشرق الأوسط. وسيؤدي تحقيق ذلك الهدف إلى تيسير التعايش بين مختلف شعوب الشرق الأوسط، بل ومن شأنه أيضا تحسين العلاقات بين الدول في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في أي عملية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، سواء من خلال مجلس الأمن أو عبر المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام. وللمجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي الموكل بتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، دور رئيسي في تيسير ودعم الجهود المخلصة والواسعة النطاق لمنع أعمال العنف والتصدي لها، فضلا عن اتخاذ وتعهد المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

وفي ذلك الصدد، فإن الوحدة بين أعضاء المجلس بشأن جميع المسائل الرئيسية تكتسي أهمية بالغة. ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نظرا لقربها من تلك البيئات ودرايتها بها، أن تدعم أيضا جهود الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء الثقة.

وفيما يتعلق باستمرار النزاعات والحروب، ندرك أن التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة لا يزال يمثل أولوية قصوى وشرطا ضروريا لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وفي سياق هذا النزاع، لطالما أكدنا ضرورة التعاون المنصف والصادق بين البلدان المؤثرة في المنطقة.

ولقد شهدنا جميعا كيف دمرت الحروب في سورية واليمن وأماكن أخرى حياة السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وأصبح الملايين من الأشخاص الآن لاجئين، وشكل ذلك عبئا ثقيلا على بلدان المقصد التي نشيد بها على كرم ضيافتها. وما تفتقده هذه النزاعات والحروب هي الحلول السياسية لإنهاء المعاناة البشرية وإتاحة العودة الكريمة للمشردين إلى بلدانهم الأصلية. ولذلك نؤكد أهمية احترام القانون الدولي، ولا سيما

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في النزاعات الجارية، وكذلك مكافحة الإرهاب الذي يستشري بسبب زعزعة استقرار مؤسسات الدولة.

وأختتم بياني بالإعراب عن قلقنا إزاء سياسات تغيير الأنظمة ونزعة التشويش والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتي استخدمت في بعض الحالات كأساليب سياسية أدت إلى تغيير الأنظمة وأضعفت المؤسسات، وهو ما أسفر بدوره عن هشاشة ضوابط مراقبة الحدود وظهور الفوضى في بعض الدول، كما نرى اليوم في ليبيا – وهي سياسات رأينا آثارها الجلية في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة بشأن التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، ونرحب بمشاركتكم، سيدي الرئيس، في هذه المناقشة. ونشكر السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي رئيسة مكتب الأمين العام على إحاطتها. كما نرحب في جلسة اليوم بالسيد مايكل بومبيو وزير خارجية الولايات المتحدة، والسيد أندرياس ميكايليس، وكيل وزارة الخارجية الاتحادية بألمانيا.

ولطالما حظيت تحديات السلام والأمن التي تواجه بلدان الشرق الأوسط باهتمام المجلس. ويشكل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والأزمات في سورية واليمن والمسألة النووية الإيرانية جزءا كبيرا من أعمالنا. ويتطلب تعقد هذه المسائل والتهديدات المتعددة الأوجه التي تشكلها السعي لإيجاد حلول مبتكرة من خلال العمل المتضافر للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذلك تعزيز أوجه التعاون الإقليمي.

ويبين استعراض الحالة في الشرق الأوسط انعدام آفاق التسوية السياسية وغياب الحكم الديمقراطي وتعثر عمليات السلام وارتفاعا في حدة التوترات الجغرافية – السياسية والدينية واشتداد المآسي الإنسانية. وذلك السيناريو القاتم، على أفضل تقدير، يفاقمه التهديد الخطير للأمن والاستقرار الذي يشكله ظهور جهات هامشية من غير الدول، بما فيها الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفي ضوء وضع يبدو وكأنه ميؤوس منه في الشرق الأوسط، تدعو كوت ديفوار إلى الحوار باعتباره أفضل السبل لتعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة اللازمة لتحقيق التسوية الشاملة لهذه الأزمات. ولذلك فإننا نحث جميع الجهات المعنية في نزاعات الشرق الأوسط على الالتزام على نحو حاسم بإجراء مفاوضات بناءة بدعم الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف، بغية إرساء أسس السلام الدائم.

ولدينا مثل مؤداه أن الحرب لن تبلغ أبدا درجة من الغنى تكفي لشراء السلام، والحوار هو سلاح القوي لا الضعيف. ولإنجاح المفاوضات يجب أن تكون شاملة للجميع وأن تأخذ في الحسبان جميع المسائل الإقليمية المهمة – الحوار بين الثقافات والأديان والحوار الذي يضمن حقوق الأقليات ومشاركة المرأة والشباب في عمليات السلام والتنمية.

و بخصوص المسألة النووية الإيرانية، تشدد كوت ديفوار على أن خطة العمل الشاملة المشتركة التي اعتمدت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ ضمان قوي لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك لتحقيق السلام والأمن الإقليميين والعالميين. ولذا يدعو بلدي جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز الحوار في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي السياق نفسه، لا يزال بلدي مقتنعا بأن الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا في مضيق هرمز لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار الشامل بنوايا حسنة.

و فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ،تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف إلى نبذ العنف وتجنب الإجراءات الأحادية الجانب بهدف تشجيع حل الدولتين اللتين تعيشان معا في سلام

وأمن في إطار حدود ما قبل ١٩٦٧ وعاصمتهما القدس، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبخصوص النزاع السوري، يود وفد بلدي أن يجدد دعمه للجهود التي يبذلها السيد غير بيدرسن المبعوث الخاص للأمين العام، ويدعو جميع الأطراف إلى تعزيز الحوار السياسي والعمل لإنشاء اللجنة الدستورية، تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وختاما، فيما يتعلق بالحالة في اليمن، تحث كوت ديفوار الأطراف على تنفيذ اتفاقات ستوكهولم المبرمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لوقف الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سياسية حازمة يدعمها السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على نحو ما ناقشناه في المجلس هذا الصباح (انظر S/PV.8598).

ويود وفد بلدي أن يشير مع الأسف إلى غياب الوحدة في المجلس بشأن هذه المسائل، الأمر الذي يقوض فعالية أعماله، بينما يواصل المدنيون المعاناة من الأزمات الإنسانية، وأصبحت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واقعا يوميا في المنطقة. ولذلك تدعو كوت ديفوار إلى إقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية، من أجل منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية في الشرق الأوسط.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية أتقدم بالشكر لمعاليكم ولوفد بولندا على عقد هذه الجلسة الهامة حول التهديدات التي تواجه السلم والأمن في الشرق الأوسط. كما أرحب بمعالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد مايك بومبيو وأشكره على كلمته، كما أرحب بوزير الدولة لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وأود أن أشكر السيدة ماريا لويزا فيوتي رئيسة ديوان مكتب معالي الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطتها الإعلامية.

لقد أكد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين أن الأمن والاستقرار في العالم يعتمد على التدفق الحر للتجارة، وأن أمنه في نهاية المطاف يعتمد على ما يحصل في هذه المنطقة الهامة. إن التحديات التي تواجه المنطقة اليوم ذات أبعاد عميقة ومعقدة وتمتلك القدرة على تغيير المنطقة لعقود مقبلة؛ مما يستوجب منا كمجتمع دولي أن تتضافر الجهود لضمان استقرار المنطقة والتزام جميع الدول بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تفاديا لخطر زعزعة الاستقرار لفترة طويلة في هذه المنطقة من العالم.

وتؤمن مملكة البحرين بأن تحقيق أمن دائم وسلام مستقر وتنمية مستدامة لدول المنطقة هو مسؤولية جماعية تستوجب العمل لإيجاد آليات مشتركة تضمن الأمن الجماعي في الشرق الأوسط، وذلك بالتعاون مع الدول الحليفة بما يضمن صون أمن وسلامة الدول وشعوبها، وردع كل من تسول له نفسه المساس باستقرار هذه المنطقة الاستراتيجية التي تواجه تهديدات مختلفة وفي مقدمتها الإرهاب.

إن أحد أبرز التحديات التي تتعرض لها منطقتنا هي الأخطار الجسيمة والأضرار الفادحة الناجمة عن الإرهاب. إن هذا الوباء مدمر وقد أسفر ويسفر عن حصد للأرواح وتدمير البنية التحتية وأمن واستقرار الدول، ونجدد موقفنا الثابت في إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأيا كان مكانه ومرتكبوه

ودوافعه، مع التأكيد على أهمية تكاتف الجهود لمكافحة الفكر المتطرف والتنظيمات الإرهابية وتجفيف منابعها الفكرية والمالية.

وأود في هذا السياق أن أشير إلى الاجتماع الحادي عشر للمجموعة المعنية بمكافحة تمويل تنظيم داعش والذي استضافته مملكة البحرين في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، حيث نوقشت الجهود الدولية الدؤوبة لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي، والتي أدت إلى تدهور التنظيم بشكل كبير في عدة دول. كما تقلصت قدرة التنظيم على تمويل وتنفيذ الهجمات. إلا أنه في المقابل يتطلب هذا التقدم مواصلة الجهود لضمان هزيمة داعش والمنظمات الإرهابية المماثلة بشكل نهائي؛ ووضع حد لتدفق الموارد المالية إليها، حيث أن تحويل الأموال إلى الجماعات الإرهابية خارج النظام المالي الحديث يشكل أحد أهم التحديات في ظل اعتماد تنظيم داعش وحزب الله، الإرهابي والقاعدة، وغيرها من المنظمات الإرهابية على استخدام الأموال وتحويلها وتخزينها بصورة غير شرعية.

وتجدد مملكة البحرين موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، ووفقا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وإيمانا من مملكة البحرين بأهمية تحقيق مستقبل اقتصادي مشرق ومتمسك بالسلام لصالح الشعب الفلسطيني استضافت بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ورشة السلام من أجل الازدهار في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، حيث تم تبادل الرؤى وأطر العمل القابلة للتنفيذ من أجل مستقبل مزدهر للشعب الفلسطيني الشقيق.

تواصل المليشيات الانقلابية المدعومة من إيران ممارساتها وأعمالها العدائية ضد الحكومة الشرعية في اليمن إضافة إلى تهديدها لأمن وسلامة المملكة العربية السعودية الشقيقة. وفي هذا السياق نستنكر الاعتداء الإرهابي الذي تعرضت له إحدى وحدات معامل الغاز في حقل ومصفاة الشيبة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة من قبل مليشيات الحوثي في عمل إرهابي جبان يهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار، ويشكل خطرا جسيما على إمدادات الطاقة للعالم أجمع. ونؤكد موقفنا الراسخ والداعم دائما لجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة فيما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها وحماية مصالحها.

وفي إطار مساعي مملكة البحرين الدؤوبة وسياساتها الثابتة والمرتكزة على المشاركة الفعالة من أجل توفير كل سبل الأمن والسلام من خلال العمل الجماعي والتعاون المشترك مع الأشقاء والحلفاء والشركاء الدوليين استضافت مملكة البحرين في ٣١ تموز/يوليه اجتماعا عسكريا دوليا هاما حول الأوضاع الراهنة في المنطقة وسبل تعزيز التعاون الدولي والتنسيق والتشاور للتصدي للاعتداءات المتكررة والممارسات المرفوضة والتي تستهدف أمن الملاحة البحرية الدولية في مياه الخليج العربي، ومضيق هرمز، وتهدد استقرار المنطقة والعالم ككل.

كما ستستضيف مملكة البحرين اجتماعا يُعنى بأمن الملاحة البحرية والجوية هذا العام وذلك بشراكة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا. ونؤكد أن هذه المبادرة تأتي في إطار الدور الذي تضطلع به مملكة البحرين للمساهمة في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة، وإدراكا منها للمخاطر التي تهدد المنطقة في ظل ممارسات إيران التي تشكل خطرا كبيرا على الملاحة البحرية والجوية.

وختاما، نؤكد أن تحقيق السلام والأمن الدوليين أمر يستوجب منا جميعا توحيد الصف والعمل على تطوير آليات مبتكرة لمواجهة التحديات. وسنواصل العمل وبذل الجهود مع الأسرة الدولية من أجل تسوية النزاعات بالطرق السلمية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، أتوجه إليك بداية بالتهنئة على تولي بلادك رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري.

لقد اطلع وفد بلادي على الورقة المفاهيمية (S/2019/643، المرفق)، التي قمتم بتعميمها تمهيدا لهذه الجلسة التي نشكركم على المبادرة لعقدها. وكالعادة، وعلى غرار ما شهدناه في جلسات كثيرة سابقة، فإن بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس قد تعمدت حرف النقاش عن هدفه المرتجى ألا وهو تشخيص ومعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، أي عرقلة استقراء تلك الأسباب الناجمة عن الاحتلال وأعمال العدوان والتدخلات الخارجية الهدامة في شؤون دول المنطقة بكافة أشكالها، بما فيها تلك الرامية لقلب أنظمة الحكم بالقوة والاستثمار في الإرهاب بدلا من الاستثمار في السلام، كما قال عن حق، صديقي المندوب الدائم لأندونيسيا؛ وافتعال الأزمات، وإطالة أمدها، وجر المنطقة إلى حروب دموية مصطنعة تبدد ثرواتها، وتقوض رفاه وأمن شعوبها.

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن أهوالا ومآس جراء تغليب بعض الدول الاستعمارية لمصالحها الضيقة وأطماعها على حساب قيم القانون والعدالة والأخلاق والسلام. وبالتالي، فإن النجاح في التعامل مع التحديات التي تعيشها هذه المنطقة يستلزم إعلاء مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق والتي تمثل القاسم المشترك فيما بيننا، والكف عن محاولات تشويه الميثاق والتلاعب بأحكامه،.

فالتحديات التي يشهدها الشرق الأوسط تشغل حيزا واسعا من أجندة مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام منذ تأسيسها وحتى الآن. وهي تحديات إقليمية إلا أنها مالئة الدنيا وشاغلة الناس. وبالتالي، فإن معالجتها بشكل جدي ووفقا للقانون لا تمثل مصلحة إقليمية فحسب، بل تصب في مصلحة العالم بأسره. وفي هذا السياق، يشدد وفد بلادي على ما يلي.

أولا، إن أي نظرة موضوعية لأسباب التوترات في الشرق الأوسط يجب أن تنبع من الإقرار بأن السبب الرئيس لهذه النزاعات ولتعذر تحقيق السلام والاستقرار كان ولا يزال هو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل. وليس أي عوامل عرقية أو دينية أو مذهبية مصطنعة يروج لها البعض بهدف تفتيت دول المنطقة وإعادة رسم حدودها وإضعاف مناعة شعوبنا أمام التسلط الإسرائيلي.

لقد أدى غياب الآليات اللازمة لفرض تنفيذ قرارات مجلسكم هذا الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي إلى استمرار الاحتلال وتمكينه من مواصلة جرائمه بحق أهلنا في الأراضي العربية المحتلة. وشجع الإدارة الأمريكية على محاولة التنصل من التزاماتها بموجب قرارات مجلسكم، وهو ما تجلى في قيام الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وبما أسماه السيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، ومحاولة تمرير صفقة مشبوهة، هي بمثابة جريمة العصر.

كما شجع ذلك المنسق الخاص للشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، على الإخلال بواجبات ولايته، كما أوضحنا ذلك مرارا وتكرارا. إن كل من يشكك في وجود ترابط عضوي بين ما جرى ويجري في منطقتنا وبين السعي لتكريس واستدامة احتلال إسرائيل للأراضي العربية والجولان السوري، وأهمٌ أو مُضللٌ أو ساذجٌ.

ثانيا، لقد تأسست الأمم المتحدة على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وكذلك عدم استخدام القوةاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. إن احترام هذه المبادئ السامية يستوجب، من جملة أمور، إلزام الولايات المتحدة وحلفائها، بمن فيهم قوات الاحتلال التركي بإنهاء وجودهم العسكري اللا شرعي على أراضي بلادي،

ووقف ممارساتهم العدوانية الداعمة للإرهاب وجرائمهم بحق السوريين والمنشآت المدنية والبنى التحتية.

وقد شهدتم قيام نظام أردوغان بإدخال مرتزقة وإرهابيين من الأوزبيك والطاجيك والقوقازيين والإيغور والأتراك وغيرهم من أوروبيين وعرب عبر الحدود التركيةالحدود التركية مع سورية إلى إدلب، وذلك دعما لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي والكيانات الإرهابية الأخرى المرتبطة به. وكذلك إدخاله آليات محملة بالأسلحة والذخائر لدعمها. وقد وصلت حالة التواطؤ بالبعض إلى تسمية أولئك الإرهابيين الأجانب بالمعارضة السورية المعتدلة المسلحة.

ثالثا، الرفع الفوري واللا مشروط للتدابير القسرية الأحادية الجانب التي أكدت الأمم المتحدة مرارا عدم شرعيتها والتي تُلحق آثارا كارثية بشعوب المنطقة وبالمنجزات التنموية لدولها وتدفع بأبنائها لمغادرة أوطانها إلى دول أخرى لاجئين ومُهجّرين. إن هذه التدابير القسرية هي إرهاب اقتصادي مكملٌ لإرهاب التنظيمات الإرهابية، وتعبير عن النفاق القائم على تجويع الناس وحرمانهم من أبسط احتياجاتهم المعيشية الأساسية وادعاء الحرص على مصلحة الشعبمصلحة الشعب السوري وعلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعدم تخلف أحد عن الركب كما يُقال.

رابعا، التصدي بشكل حازم للتهديد الذي تمثله ترسانة إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل على أمن وسلامة شعوب منطقتنا، وإلزام إسرائيل بالانضمام كطرف غير حائز للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها ذات الصلة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلسكم ٤٨٧ (١٩٨١). وفي هذا السياق، نجدد المطالبة باعتماد المبادرة السورية الرامية لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهي مبادرة لا يزال مشروع القرار S/2003/1208 الخاص بها والذي تقدمت به بلادي خلال عضويتها في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣ حبيسا في أدراج هذا المجلس.

وفيما يتعلق بالوضع في منطقة الخليج، تدين بلادي السياسات الرامية لافتعال الأزمات وإشعال حروب جديدة في المنطقة بهدف إشغال أبنائها عن قضيتهم الأساسية المتمثلة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي لمحاولات الهيمنة ونهب مقدرات المنطقة وثرواتها. إن الإخفاق فيالإخفاق في الحيلولة دون ذلك سيؤدي إلى نشوب حروب جديدة يكون أبناء منطقتنا وقودا لها. ولن تقتصر آثارها الكارثية بأي حال على منطقة الشرق الأوسط فحسب.

وختاما، لقد آن الأوان لشعوب منطقتنا أن تعيش كباقي شعوب العالمشعوب العالم في أمان ورفاه واستقرار، وأن تستعيد دورها في إثراء الحضارة الإنسانية التي كان مهدها في الشرق الأوسط، وإرساء قيم السلام والتآلُف بين الشعوب والثقافات. وهو الأمر الذي يستلزم انتهاج مجلسكم مقاربة جدية وفعالة لمعالجة مسببات عدم الاستقرار التي أشرت إليها في بياني بعيدا عن الانتقائية والازدواجية الصارخة في المعايير التيالمعايير التي طغت على تعامل مجلس الأمن مع قضايا منطقتنا التي تُسمى خطأ منطقة الشرقمنطقة الشرق الأوسط.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين.

وعلى مدى قرون، عاشت شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معا في سلام ووئام، بغض النظر عن العرق أو الدين أو

اللغة أو المذهب أو الأصل الإثني. وقد فعلت ذلك وازدهرت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا، بشعور من المصير المشترك، محتضنة في الوقت نفسه الفوارق بينهم كمصدر من مصادر الإثراء.

ويختلف الواقع اليوم اختلافا كبيرا عن تلك الخلفية التاريخية، وتواجه المنطقة تحديات معقدة ومتزايدة. إن السياسات الطائفية والمثيرة للشقاق والقمع الوحشي للمطالب المشروعة للديمقراطية والنزاعات المسلحة بلا حل مما أدى إلى التشريد الجماعي، إلى جانب الشعور بالاستياء بسبب تزايد التمييز، هيأت أرضا خصبة للانتكاس إلى العنف.

ولا يزال التحدي الرئيسي في المنطقة هو إبقاء الحفاظ على وجود آفاق حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني حية. ومن المؤسف أن رؤية حل الدولتين، التي هي السبيل الوحيد الممكن لحل هذه القضية التي طال أمدها، قد أُضعفت عمدا بسبب الممارسات غير القانونية والأحادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي لأي خطة سلام من أجل ترمي إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني أن تؤيد وجود دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة الأراضي وتملك وتتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ولا يوجد بديل للسلام القابل للتحقيق سواها.

وفيما يتعلق بسورية، بالإضافة إلى الجرائم البشعة التي يرتكبها نظام الأسد الوحشي في شكل الغارات الجوية العشوائية والبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية والقصف المدفعي، وكما شهدنا في الآونة الأخيرة مرة أخرى في إدلب، الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية، هناك تهديدات أخرى يواجهها السكان المدنيون في سورية، مثل الجرائم الموثقة توثيقا جيدا للمنظمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المرتبطة بهما، فضلا عن حزب العمال الكردي وفرعه السوري – حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية. وعلينا ألا ننسى أنه لا يمكن إنهاء الحرب الأهلية السورية إلا عن طريق حل سياسي يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأود أن أشير في ذلك السياق أيضا إلى ملاحظات ممثل النظام السوري الواهمة عن بلدي. وأكرر القول أنه ليس نِدًّا شرعيا لي. ففي حضوره هنا إهانة لملايين من السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي النظام الذي يمثله. ولذلك، فإنني لن أشرف اتهاماته الوهمية بالرد عليها.

ونشعر بالقلق من تدهور الوضع في اليمن. وندعو جميع الأطراف في اليمن إلى الامتناع عن زيادة تعميق الأزمة السياسية والإنسانية في البلد. فليس ثمة حل عسكري في اليمن. ولا سبيل لإحلال السلام والأمن في البلد إلا عن طريق الحوار السياسي الشامل. وستواصل تركيا دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في اليمن، فضلا عن حماية وحدة البلد وسلامته.

ونرى أيضا أنه ليس هناك حل عسكري في ليبيا. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا إلا بواسطة الحوار السياسي والتسوية الودية. وإن للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية دورا حاسما تؤديه لإنهاء النزاع وتمهيد الطريق المؤدي إلى السلام والاستقرار في ليبيا. وبسبب الانقسامات بين المجتمع الدولي يستحيل على المجلس النهوض بدوره الذي تمس الحاجة إليه. وهناك حاجة ملحة إلى استئناف العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

وختاما، يجب على المجتمع الدولي – وعلى رأسه المجلس – بدور أكثر إيجابية وحزما في حل النزاعات في الشرق الأوسط. وهذا يتطلب، أولا وقبل كل شيء، احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعلاقات حسن الجوار.

ثانيا، يجب على أعضاء المجتمع الدولي احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بالأمن والاستقرار في المنطقة، بما فيها المتعلقة بفلسطين. وذلك أمر لا غنى عنه بوصفه أساسا للتفاهم المتبادل.

ثالثا، من الضروري أن يتجنب المجتمع الدولي تناول النزاعات في الشرق الأوسط من منظور صفري. ولا جدال أن السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط مصلحة مشتركة لنا. وقد تضررنا جميعا من النزاعات المسلحة والحروب والأزمات في الشرق الأوسط، وكذلك من بث الريبة والعزلة ونزعة التطرف. ولئن كان للسلام أن يسود، فإن علينا أن نهيئ أساسا متينا لتحسين الحوار والتفاهم، فضلا عن التعاون والتآزر مع المنطقة وداخلها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا والبوسنة والهرسك وليختنشتاين.

إن تسوية النزاعات في الشرق الأوسط لكي تليها إدارة ما بعد الأزمة لا تزال من أصعب المهام التي تواجهها الدبلوماسية الدولية حاليا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة تأييدا تاما، لا سيما مجلس الأمن بوصفه عنصرا رئيسيا فاعلا في تعزيز احترام القانون الدولي والامتثال له مثل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة بالحالة في الشرق الأوسط. ولا سبيل إلى توطيد السلام إلا بامتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما فيها الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن. وإلا سيظل السلام المستدام مهددا.

ويعتبر الإرهاب الذي تذكيه نزعة التطرف والتطرف العنيف أحد التحديات الرئيسية للسلام والأمن في الشرق الأوسط. وإن كان تنظيم داعش قد دُحر إقليميا في سوريا والعراق فهو لا يزال يشكل تهديدا خطيرا. وتوجد التهديدات الإرهابية في أماكن أخرى أيضا، بما في ذلك اليمن وغزة. وفي حين تتركز تلك الأنشطة في منطقة الشرق الأوسط، فإن بوسع الإرهاب أن يحدث في جميع أنحاء العالم.

وانعدام الثقة بين الأطراف الرئيسية وكذلك انعدام الأفق السياسي لكثير من المواطنين من العناصر التي يتعين النظر فيها أيضا. وتشهد كثير من البلدان في الشرق الأوسط تآكل العقد الاجتماعي الذي يلحق ضررا بالغا بالتلاحم الاجتماعي والسلامة الإقليمية. وقد أدى ذلك إلى تفتيت المجتمع وتعدد وجود القوات المسلحة على الصعيد دون الوطني علاوة على وجود قوات مسلحة ذات مصالح ضيقة. ولا مجال لنجاح أي حل سياسي بدون توفير الثقة وإشراك الجميع.

وأود أن أوضح كيف نُظر إلى جميع هذه العوامل في ارتباطها بالحالة في الشرق الأوسط.

ويشعر الاتحاد الأوروبي ببالغ القلق إزاء التدابير التي اتخذتها إيران منذ بداية شهر تموز/يوليه والتي لا تتسق مع التزاماتها ذات الصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو إيران إلى وقف تلك الخطوات على الفور والامتناع عن اتخاذ مزيد من الخطوات التي قد تؤدي إلى التصعيد، فضلا عن العودة إلى الامتثال لالتزاماتها. وننوه إلى التزامنا الراسخ بالتعهدات المنصوص عليها في الاتفاق، بما فيها المتعلقة برفع الجزاءات لصالح الشعب الإيراني. ونأسف في ذلك الصدد لإعادة فرض الجزاءات من جانب الولايات المتحدة بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويقترن تأييدنا لخطة العمل الشاملة المشتركة التي أيدها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع بجهودنا الرامية إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة. ولا نزال ملتزمين بالحفاظ على خطة العمل وتنفيذها بصورة كاملة بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر

نظام عدم الانتشار النووي العالمي بما فيه من مصلحة أمنية للجميع. ونحن عازمون على العمل مع المجتمع الدولي لأجل تحقيق تلك الأهداف. ونشعر بالقلق أيضا إزاء أنشطة إيران للقذائف التسيارية ونقل القذائف والتكنولوجيات ذات الصلة إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة. وندعو إيران إلى الامتناع عن أي نشاط لا يتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي اتّباع نهج متوازن وشامل إزاء إيران، بما في ذلك الحوار، بهدف معالجة جميع المسائل، وأن يكون نقديا في حالات التنافر وتعاونيا متى كانت هناك مصالح مشتركة. ونحن عازمون على مواصلة بذل الجهود لتمكين استمرار التجارة المشروعة مع إيران، بما في ذلك من خلال المبادرة التي اتخذتها فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لتحقيق الغرض الخاص لآلية (INSTEX) المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وإيران المسجلة بوصفها كيانا تابعا للقطاع الخاص. وسنواصل أيضا دعم الجهات الفاعلة الاقتصادية الأوروبية المشاركة في التجارة المشروعة مع إيران وفقا لقانون الاتحاد الأوروبي والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأصبحت حرية الملاحة البحرية وأمنها في منطقة الخليج على المحك حاليا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي دائما حرية الملاحة بوصفها عنصرا أساسيا لجميع اقتصاداتنا. ويجب على الجميع احترام القانون الدولي تماما، وعلى وجه الخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعترف بها على نطاق واسع بحق بوصفها دستور المحيطات وتتضمن القانون الدولي العرفي. ودعا الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف الفاعلة في منطقة الخليج إلى ممارسة ضبط النفس. ومن الضروري وقف التصعيد فورا للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر سوء التقدير التي لا تزال مرتفعة.

وفيما يخص إيران أيضا فإن للتهدئة وضبط النفس أهمية حاسمة. وشددنا في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا في إيران والكويت وبلدان أخرى في المنطقة على شواغلنا إزاء الوضع السائد. وأعرب شركاؤنا بالمثل عن عزمهم على العمل لزيادة الهدوء والاستقرار.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي متمسكا بضرورة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن. ويشمل ذلك احترام أرواح المدنيين وحمايتها، فضلا عن احترام جهود العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على وقف العنف والمشاركة في الحوار فورا، لا سيما عن طريق الوفاء بالالتزامات العملية التي تقودها الأمم المتحدة في إطار عملية سياسية شاملة ومستدامة.

ولا مناص من قول الشيء نفسه عن النزاع السوري وطول أمد القمع العنيف للسكان المدنيين في سوريا والذي ما فتئ يزهق الأرواح لأكثر من ثماني سنوات. وأُنتهكت هناك اتفاقات وقف إطلاق النار المتعاقبة. وأعرب الاتحاد مرارا وتكرارا عن قلقه العميق إزاء تصاعد العنف في إدلب الذي سببه في الأساس النظام السوري وروسيا، وما زال يهدد سلامة ٣ ملايين شخص وأمنهم. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى ضمان وقف دائم لإطلاق النار وفقا لأحكام مذكرة التفاهم المتفق عليها في سوتشي، فضلا عن كفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة ودون عوائق.

ويصر الاتحاد الأوروبي على عدم وجود أي حل عسكري وأن بوسع الحل السياسي وحده وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أن يحقق السلام والاستقرار المستدامين. يدعم الاتحاد الأوروبي تماما عمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة، بما في ذلك الجهود المبذولة لدعم إنشاء لجنة دستورية متوازنة وشاملة تتيح تحقيق تقدم في المحادثات بين السوريين في جنيف، من أجل التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه ومملوك للسوريين يتسم بالمصداقية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أنه من أجل التوصل إلى حلول مستدامة، من المهم أيضًا تمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ودعم المجتمع المدني السوري، بمن في ذلك النساء ومشاركتهن العادلة والمنصفة في العملية السياسية، وتحديد تدابير لبناء الثقة بين أطراف النزاع بما في ذلك بشأن قضية المحتجزين والمفقودين.

ولن يكون الاتحاد الأوروبي مستعدًا للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا بعد عملية انتقالية سياسية شاملة وحقيقية، تتفاوض بشأنها الأطراف السورية في النزاع على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2013/523، المرفق) ويجري تنفيذها بجد.

يعتبر الاتحاد الأوروبي المساءلة والعدالة شرطين أساسيين لتحقيق السلام المستدام في المنطقة، ونظراً لعدم وجود اختصاص للمحكمة الجنائية الدولية، سيواصل دعم عمل الآلية الدولية والمحايدة والمستقلة المعنية بسورية ولجنة التحقيق المستقلة. وسنواصل تقديم التمويل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تحديد ومحاسبة مرتكبي الهجمات الكيميائية في سورية. ويعد تعزيز المساءلة والعدالة عنصرا أساسيا من عناصر المصالحة في إدارة ما بعد الأزمة ليس فقط في سورية ولكن أيضًا في العراق حيث ندعم عمل جمع الأدلة الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، إسمحوا لي أن أبدأ بإعادة التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل الدولتين واتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ ويضع حدا لجميع المطالبات ويحقق تطلعات الطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة الدولة والسيادة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً. لقد تم توضيح موقف الاتحاد الأوروبي الثابت والموحد بشأن تلك القرارات والمعايير بالتفصيل في مناسبات عديدة. ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل مع الطرفين ومع شركائنا في المنطقة والمجتمع الدولي من أجل استئناف مفاوضات حقيقية لحل جميع قضايا الوضع النهائي وتحقيق سلام عادل ودائم.

إن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كبيرة أمام السلام على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتهدد سياسة الاستيطان الإسرائيلية المستمرة آفاق حل الدولتين.

وتذكرنا أعمال العنف الأخيرة والمتنامية في غزة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل وأعمال العنف في الضفة الغربية، بأن استعادة الأفق السياسي للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر أساسي للحد من العنف واحتواء التطرف في المنطقة. وفي ضوء التوترات الأخيرة التي تهدد بتفاقم الخطر على المنطقة بأسرها، يذكّر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للأماكن المقدسة في القدس ويدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن الذي يعود إلى عام ١٩٦٧ لجبل الهيكل/الحرم الشريف تمشيا مع التفاهمات السابقة ومع احترام الدور الخاص للأردن.

وفيما يتعلق بلبنان، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية إحراز التقدم بشأن التزامات الإصلاح الهيكلي والاقتصادي التي تم التعهد بها في مؤتمر التنمية الاقتصادية والإصلاح من خلال الشركات في باريس، وكذلك الإصلاحات المتعلقة بقطاع الأمن على النحو الذي تم التعهد به في اجتماع روما الذي عقد في ٢ آذار/مارس ٢٠١٨. علاوة على ذلك، إن الاتحاد الأوروبي مؤيد قوي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ويكرر تأكيد دورها الحاسم في الحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب لبنان وفي المنطقة. وعلى هذا النحو، يؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية قدرة قوة

الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على تنفيذ ولايتها بالكامل. كما يصر الاتحاد الأوروبي على احترام وتنفيذ جميع الأطراف بشكل تام للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) بما في ذلك الدعوة إلى نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، يواصل الاتحاد الأوروبي التزامه الراسخ بالمساعدة والعمل بشكل وثيق مع شركائنا في المنطقة. وإلى جانب تنظيم داعش، لا تزال عودة تنظيم القاعدة إلى المنطقة توفر أرضاً خصبة للتطرف المصحوب بالعنف والتشدد المؤدي إلى الإرهاب كما تفعل المنظمات الإرهابية الأخرى الخاضعة لجزاءات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني.

وتتيح الحوارات المنتظمة المتعلقة بمكافحة الإرهاب مع شركائنا الإقليميين، بما في ذلك إسرائيل ومصر والأردن، إطاراً لجهود مشتركة معززة تهدف إلى تقليص الدعاية الإرهابية على شبكة الإنترنت ووقف تمويل موارد الإرهاب وضمان المساءلة الواجبة عن الفظائع الإرهابية التي تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويسعدنا سعي التحالف العالمي ضد تنظيم داعش لتحقيق هذه الأهداف.

والتحدي الرئيسي الآخر لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط هو انعدام الثقة والحاجة إلى تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام بين الشعوب. ويعد تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية استراتيجية أساسية لبناء الثقة بين المجموعات المختلفة في المجتمعات وبين الحكومة ومواطنيها. ومن المهم العمل ضد أي شكل من أشكال التحريض على الكراهية والعنف، بما في ذلك عن طريق استخدام نظام التعليم لتعزيز التسامح المتبادل والتعايش السلمي.

ويؤدي هذا التحليل إلى استنتاج مفاده أنه لا يمكن إيجاد حلول مستدامة للنزاعات في الشرق الأوسط إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف: عن طريق السياسات والإجراءات التي ينسقها المجتمع الدولي والتي يُترجم بعضها إلى قانون دولي أو بعبارة أخرى عن طريق نظام دولي قائم على القواعد تلتزم به الأطراف على أرض الواقع والأطراف الفاعلة الدولية.

أود التأكيد على أن القانون الدولي يشمل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وقد احتفلنا قبل بضعة أيام فقط بمرور ٧٠ عامًا على إبرام اتفاقيات جنيف. ويعتبر دعم الاتحاد الأوروبي للقانون الدولي أحد الركائز الأساسية لسياسة الاتحاد الخارجية والأمنية المشتركة. إن سياستنا الواضحة تؤيد التنفيذ الكامل للقانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات وفي كل مكان، أي في سورية واليمن وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة على حد سواء.

إن التزامنا بمكافحة الإرهاب وعملنا مع الشركاء الميدانيين من أجل بناء الثقة يجسد التزامنا بالنهج المتعدد الأطراف. لقد تم الاتفاق على العديد من الإجراءات على المستويين الدولي أو المتعدد الأطراف ذكرت العديد منها. ويتم معظمها تحت قيادة الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي من جانبه دعم السلام والأمن في الشرق الأوسط بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة.

ويمثل عدم تنفيذ السياسات المتفق عليها وإنفاذ القانون الدولي التحدي الحقيقي لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. لقد أصبح من المألوف تقريبًا بكل بساطة عدم الاتفاق على مسار العمل أو متابعة الاتفاقيات. وغالبًا ما تسود المصالح الضيقة على الحاجة الدولية إلى حل وسط وتحقيق مكاسب متبادلة. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يبحث عن وسائل لجعل السياسات المتفق عليها قابلة للتنفيذ ولضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أوضح أن بلادي تؤيد البيان الذي ستلقيه دولة الإمارات العربية المتحدة بالنيابة عن المجموعة العربية. وأود أن أشكركم على مبادرتكم القيمة لعقد هذه الجلسة حول موضوع صون السلام والأمن الدوليين: التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2019/643، المرفق) التي أعدها وفد بلادكم حول الموضوع ولقد أثارت هذه الورقة عددا من التساؤلات والأفكار القيمة التي تستوجب الدراسة والتأمل، وتتساءل الورقة عن الأسباب الجذرية للصراعات في الشرق الأوسط، ويجادل البعض بأن لهذه الصراعات جذورا عرقية ودينية تمتد لمئات السنين وآلافها، وحقيقة الأمر أن هذا الادعاء بعيد عن الصحة خاصة فيما يتعلق بالكيانين الأساسيين المسؤولين عن تعريض الأمن والسلم في المنطقة للخطر وهما إسرائيل وإيران.

والصراع الفلسطيني الإسرائيلي لم يكن يوما ما صراعا ذا جذور عرقية أو دينية فلقد عاش العرب المسلمون مع مواطنيهم اليهود والمسحيين في أمن وسلام طوال الحكم العربي الإسلامي في فلسطين. ولم يتغير حال هذا التعايش إلا بعد أن بدأت الحركة الصهيونية وهي حركة عنصرية استعمارية، في الاستيلاء على الأراضي والمنازل في فلسطين مع مطلع القرن العشرين ثم قامت العصابات الصهيونية مثل الأرجون وغيرها بعمليات تطهير عرقي استهدفت الفلسطينيين وحولتهم إلى لاجئين وحرمتهم من حقهم في الحياة وحقهم في الكرامة وفي تقرير المصير.

إذاً ليس بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين ثارات تاريخية بل هي مسألة مبادئ أساسية أقرها القانون الدولي وأقرتها قرارات الأمم المتحدة بدءا من قرار التقسيم الجائر القرار ١٨١ (١٩٤٧) الذي أكد على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة، وانتهاء بالقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٩٧ (١٩٨١)، ٦٧٢ (١٩٩٠)، ٦٩٤ (١٩٩١)، ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وكلها أكدت على قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

وفي حين أن العالم بأسره قد أقر بحتمية حل الدولتين، فإن إسرائيل ما زالت تماطل في تنفيذ هذه القرارات وتمتنع عن الاعتراف بالحقوق التاريخية الوطنية لشعب فلسطين على أرضه، بل إنها لم تنفك عن الاستفزازات المستمرة التي كان آخرها اقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على حرمته في يوم عيد الأضحى المبارك، وهو اعتداء ندينه ونندد به بأشد العبارات.

ومن جهة أخرى يتحدث البعض عن صراع تاريخي عمره مئات السنين بين الشيعة والسنة ويعتبرون الخلاف مع إيران تجسيدا لهذا الصراع. ولا شيء في الواقع أبعد عن الحقيقة من مثل هذا الادعاء. فمع أن المذهب الشيعي قد نشأ في بعض المناطق العربية قبل حوالي ١ ٢٠٠ عام إلا أنه لم ينتشر في إيران إلا في القرن السادس عشر على أيدي حكام الصفوية الذين نجحوا في تشييع غالبية إيران ولكنهم لم ينجحوا في نشر المذهب الشيعي خارجها. ولذلك فإن الحديث عن صراع مذهبي تاريخي يكتنف المنطقة بأسرها منذ ألف عام ويزيد هو ببساطة ضرب من الخيال.

فالشيعة في الوطن العربي عاشوا وتعايشوا مع أشقائهم من أبناء المذاهب السنية المختلفة بأمن وسلام وتعاون. والخلاف مع إيران لم يظهر إلا بعد الثورة الإيرانية التي اعتنقت المذهب الشيعي وأولته الصدارة بل حتى الحصرية في بعض المجالات. ولم تكتف الثورة الإيرانية بذلك بل إنها دعت إلى تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي حيث ينص الدستور الإيراني على ما يلي: ”يمهد الدستور الطريق لمواصلة هذه الثورة في الداخل والخارج“. انتهى الاقتباس.

إن الاعتراف والإقرار بهذه الحقائق التاريخية هو نقطة الانطلاق نحو تحقيق الأمن والسلم الدوليين في الشرق الأوسط،

حيث ينبغي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. كما يجب الاعتراف برفض العنف والاحتلال وتشريد الأسر وتدمير المنازل والالتزام بحق كل دول المنطقة في العيش بسلام وأمان بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبعيدا عن تصدير الثورة عبر المليشيات والاتباع مثل الحوثيين وحزب الله وتحريضهم على أبناء أوطانهم.

إن على مجلس الأمن أن يعيد التأكيد بكل الوسائل على المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية وأن يرفض الاحتلال والعنف والاضطهاد والتحريض وإثارة الفتن التي تمارسها كل من إسرائيل وإيران وتثير بها القلاقل في الشرق الأوسط.

إن الإقرار بهذه المبادئ الأساسية سوف يمكن المنطقة من العمل على تسخير طاقاتها البشرية والفكرية وثرواتها الطبيعية لأهداف التعاون والتنمية ومحاربة الإرهاب ومعالجة الأسباب المساعدة على انتشاره مثل الاحتلال الأجنبي والتهميش والظلم الاجتماعي والتفرقة العرقية والطائفية بين أبناء الوطن الواحد.

إن بلادي تؤكد دوما على التزامها بمبادئ القانون الدولي وهي تدعم كل ما يمكن أن يساعد على استتباب الأمن والاستقرار والسلم لدول المنطقة. وتعمل دائما على تشجيع التنمية في المنطقة إيمانا منها بأن التنمية الشاملة في الشرق الأوسط هي السبيل نحو استقرا ر المنطقة والقضاء على الإرهاب وتخفيف حدة النزاعات.

كما أن بلادي تسعى دائما إلى مد يد التعاون وإلى الالتزام بالحوار سبيلا إلى حل المشكلات بالطرق السلمية. إلا أننا في الوقت نفسه لا بد أن نؤكد على أن دعوات الحوار ينبغي أن تكون منسجمة مع وقف التهديدات والتدخل في الشؤون الداخلية والأعمال العدائية مثل الاعتداء على البعثات الدبلوماسية ومحاولات اغتيال الدبلوماسيين والهجمات السيبرانية على البنى التحتية والحملات الدعائية وتأجيج الفتن الطائفية ودعم المليشيات والتنظيمات الإرهابية ورعايتها، وأنه بدون وقف عملي لهذه الممارسات، فإن أي دعوة للحوار لا تعدو كونها مجرد ذر للرماد في العيون وأداة لتحقيق أهداف التوسع والهيمنة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): في البداية، نود أن نهنئ جمهورية بولندا على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، ونشكرها على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى المهمة، متمنين لها النجاح.

تواجه المنطقة انقسامات عميقة ومحاولات لتمزيق نسيجها الإثني والعرقي والثقافي المتنوع، ونزاعات استمرت عقودا من الزمن فضلا عن النزاعات الجديدة وظهور الإرهاب، وأشكالا جديدة من التطرف العنيف الذي أدى إلى تقويض السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، مهددا سلامة الدول ووجودها، إضافة إلى تعريض الملايين من الأشخاص للتشريد القسري من ديارهم وامتداد آثار عدم الاستقرار إلى البلدان الأخرى.

وهنا علينا أن ندرك أن السبب الرئيس للصراعات والنزاعات التي أخذت طابعا طائفيات أو عقائديا أو عرقيا كان نتيجة لوجود إشكاليات سياسية واقتصادية واجتماعية، ووجود خطاب متنام داع للكراهية والذي يعتبر الشرارة التي توقد فتيل النزاعات والصراعات التي ذهب ضحيتها الملايين من الأبرياء.

إن المنطقة بحاجة إلى الاستقرار مبني على منظومة للأمن المشترك، يعتمد على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ العنف والتطرف. فأمننا مشترك ومتلازم على صعيد المنطقة.

ويمكن للعراق ذي الأهمية الجيوسياسية وما يتملكه من إمكانيات وما يتمتع به من تنوع ثقافي أن يكون محورا لبناء

تفاهمات تعزز الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة. كما نرى أن أي تصادم في منطقتنا سيعرض أمن العراق للتهديد. ولهذا نقترح إجراء حوارات بناءة بين الدول المعنية للتهدئة وتجاوز الخلافات بين جميع الأطراف تفاديا للتصعيد المتزايد ومنعا لنشوب حرب أخرى في المنطقة تعم شرورها على الجميع.

وتؤكد حكومة أن الاحتلال الإسرائيلي هو أساس التوتر في المنطقة، ولا يمكن تصور الأمن والاستقرار فيها دون حل ينصف الشعب الفلسطيني ويلبي حقوقه المشروعة في الحرية وإقامة دولته المستقلة القابلة للحياة. كما نؤكد على ضرورة تكثيف التشاور من أجل التوصل إلى أفق سياسي يحول دون تجذُّر اليأس وتفجُّر أعمال العنف في المنطقة وما حولها.

كما ينبغي علينا جميعا العمل على تهيئة المناخ الملائم لتحقيق السلام، آخذين بنظر الاعتبار حساسية مدينة القدس الشريف التي تعتبر من القضايا الواجب حسمها في إطار حل شامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، سبيلا وحيدا لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام.

إن ركائز الأمن والسلم المستدام في المنطقة لا تقتصر على اتفاقات أمنية وسياسية، بل تتطلب مكافحة الفساد، وتعزيز دور المرأة، ودعم شريحة الشباب، والعمل على تحقيق تطلعاتهم، ومعالجة تحديات التغيرات المناخية إذ إن الفساد أحد الأسباب الجذرية للأزمات السياسية والانشقاق المجتمعي في الدول، وإنه أحد أهم العوامل المؤدية إلى نشوب النزاعات، ويرتبط أيضا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والتطرف العنيف. وهنا يجب على الدول تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد واتباع سياسات صحيحة وفعالة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن دعم المرأة في تسنم مكانتها القيادية اللائقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية يمثل حاجة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لبلداننا في إطار دولة مدنية حديثة تضمن حقوق الجميع وكرامتهم. وإضافة إلى ذلك فإن عدم تلبية تطلعات الشباب في مستقبل أفضل سوف يفسح المجال لانحرافهم وتبني الأفكار المتطرفة والانضمام إلى الجماعات المسلحة، الأمر الذي يتطلب إدماج الشباب في مجتمعاتهم بشكل فاعل، والنهوض بمستوى التعليم والعمل الذي يلبي احتياجاتهم لجعل الشباب كوادر بناء وليس معاول هدم في المجتمعات.

وأخيرا، فإن أحد تهديدات السلم والأمن هو الاستخدام غير المنصف للموارد المائية، وتوسع مشكلة التصحر التي تؤثر على البيئة سلبا وتسبب نزوحا واسعا داخل الحدود الوطنية وخارجها، الأمر الذي يتطلب وضع أطر إقليمية واضحة تنظم الاستخدام المنصف والمعقول للمياه.

ختاما، نحن في العراق نؤكد أن أفضل طريقة لصون أمننا الإقليمي هو السلام والتكاتف بين دول المنطقة في مواجهة الإرهاب والتطرف بوصفه سبيلا لتحقيق الأمن المشترك الذي يحترم سيادة الدول ويرفض التدخل في الشأن الداخلي لها، ويطور وشائج الصداقة، ويعمق التكامل الاقتصادي والثقافي. فالسلام والوئام كفيلان بإطلاق مسيرة التنمية المستدامة المطلوبة في بلداننا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. والشكر موصول لرئيسة ديوان الأمين العام على مداخلتها.

إن أطول النزاعات وأهمها في الشرق الأوسط هي قضية فلسطين. وطالما أنها لا تزال دون حل، لا يمكن استعادة السلام والأمن في الشرق الأوسط. ويشكل الاحتلال غير المشروع

لفلسطين السبب الرئيسي لذلك؛ ومن ثم لا يمكن أن ينتهي إلا بإنهاء الاحتلال. فما من حل سحري. وقد تجاهلت جميع المبادرات حتى الآن هذا المبدأ وباءت بالفشل. وما يسمى بصفقة القرن محكوم عليها بالفشل لنفس السبب. فأرض فلسطين ليست للبيع، ولا يمكن شراء تطلعات أمة بأكملها وشرفها وكرامتها وحقوقها غير القابلة للتصرف.

وقد كانت الولايات المتحدة هي المسؤولة عن إطالة أمد النزاع من خلال دعم الاحتلال. وهذا هو الحال فيما يتعلق بجميع النزاعات الأخرى تقريبا في المنطقة. ويمكن للمرء بسهولة أن يتتبع تورط الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وسورية واليمن، حيث تدعم بعض الجماعات الإرهابية والعديد من الأعمال غير المشروعة، بما فيها الهجمات السيبرانية في الشرق الأوسط.

وقد صادف يوم أمس الذكرى السنوية السادسة والستين للانقلاب الذي دبرته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في إيران. وبعد الثورة الإسلامية، شملت حالات تدخل الولايات المتحدة في إيران دعم صدام حسين في عدوانه على إيران؛ وإسقاط طائرة ركاب إيرانية، مما أسفر عن مقتل جميع من كانوا على متنها والبالغ عددهم ٢٩٠ راكبا، بمن في ذلك ٦٦ طفلا؛ ودعم عدة محاولات انقلاب؛ وممارسة الإرهاب الاقتصادي الذي يستهدف الإيرانيين العاديين والضعفاء، كالمرضى، من خلال استخدام الغذاء والدواء كسلاح ضدهم.

إن أهم أسباب عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقتنا الحساسة هو الوجود العسكري للولايات المتحدة، التي تنشر أكثر من ٧٠ ٠٠٠ جندي في جميع أنحاء الشرق الأوسط وتحافظ على وجود عسكري نشط في جميع الدول الشاطئية للخليج الفارسي، باستثناء إيران. وقد ازداد عدد المنشآت العسكرية الأجنبية في الشرق الأوسط من أربعة منشآت عام ١٩٩٠ إلى ١٤ منشأة عام ٢٠١٨، كلها تقريبا تابعة للولايات المتحدة، وهو أعلى تركيز لمنشآت عسكرية أجنبية في العالم.

وبالإضافة إلى انسحاب الولايات المتحدة غير المشروع من خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن التدفق الجامح للأسلحة الأمريكية إلى المنطقة، التي تحولت إلى برميل بارود، عامل آخر من عوامل زعزعة الاستقرار. ومما يؤسف له أن بعض البلدان في منطقتنا، مثل المملكة العربية السعودية، تتلقى تلك الأسلحة الفتاكة، متوهمة أن بإمكانها شراء الأمن بالاعتماد على الولايات المتحدة. والواقع أن المستفيد الوحيد من تراكم الأسلحة في المنطقة هي الصناعات الدفاعية للبلدان المصدرة.

وبالمثل، ينبغي ألا نغفل عن الطبيعة والأثر المزعزعين للاستقرار لاستراتيجية فرق تسد التي تتبعها الولايات المتحدة، التي دأبت من خلالها على بث الفرقة بين بلدان المنطقة. كما تعمل البيانات المعادية لإيران التي يدلي بها مسؤولو الولايات المتحدة على خدمة نفس الغرض. فهي تنشر افتراءات ضد إيران لتبرير سياستها في المنطقة، وذلك بهدف استبعاد إيران من الاضطلاع بدورها في المنطقة. إن إيران موجودة في هذه المنطقة منذ آلاف السنين وستظل هناك لآلاف قادمة من السنين. وبالتالي فأي محاولة لاستبعاد إيران أو تنحيتها من المنطقة وهم ومحكوم عليها بالفشل.

ورغم أننا لا نسعى إلى المواجهة، لا يمكننا ولن نظل غير مبالين إزاء انتهاك سيادتنا. ولذلك فسنمارس حقنا الطبيعي في الدفاع عن النفس بقوة من أجل تأمين حدودنا ومصالحنا. وبوصف إيران بلدا لديه أطول السواحل في الخليج الفارسي وبحر عمان، فإنها عازمة على مواصلة كفالة سلامة الملاحة البحرية وأمنها في المنطقة، وخاصة مضيق هرمز. ويؤدي تدخل القوات الأجنبية في هذا الممر المائي الاستراتيجي، تحت أي ذريعة، إلى زعزعة الاستقرار، ولذلك فهو أمر غير مقبول. وأي

محاولة لتأسيس تحالف مصطنع لحماية الملاحة في المنطقة ستبوء بالفشل.

ونحن نؤمن بأن الدول الشاطئية مسؤولة عن أمن الخليج الفارسي. وهذا هو أساس مبادرتنا الرامية إلى إنشاء منتدى للحوار الإقليمي، الأمر الذي يتمشى مع الفقرة ٨ من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧). وسنواصل المشاورات مع أشقائنا في المنطقة لتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أحمد (مصر): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى وفد بولندا على الدعوة لعقد هذه الجلسة لمناقشة التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، وعلى دعوة دول المنطقة للمشاركة في هذا النقاش الهام.

تعاني منطقة الشرق الأوسط من الكثير من التحديات التي حالت على مدى عقود دون تحقيق تطلعات شعوب المنطقة في السلام والأمن والاستقرار. وقد تعددت هذه التحديات ما بين تحديات سياسية وأمنية واقتصادية، بالإضافة إلى ما شهدته المنطقة من العديد من الحروب منذ منتصف القرن الماضي، التي أدت إلى استنزاف طاقات شعوبها ومواردها.

ويعد النزاع العربي الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية، من أقدم وأبرز الأزمات التي شهدتها المنطقة على مدار القرن الماضي. وهي أزمة توارثتها الأجيال في المنطقة وحالت دون أن تنعم شعوبنا بالأمن والاستقرار. وذلك على الرغم من الحق الثابت للشعب الفلسطيني بموجب قرارات الشرعية الدولية في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

إن إزدواجية المعايير وغياب العدالة التي عانت وتعاني منها القضية الفلسطينية حتى يومنا هذا تعد أحد أهم أسباب غياب الأمن والاستقرار في المنطقة، في ظل ما يؤدي إليه استمرار معاناة الشعب الفلسطيني من استغلال البعض له والمتاجرة به لتحقيق مآرب أخرى ومصالح ضيقة. بالإضافة إلى المساهمة في نشر الفكر المتطرف والإرهاب. وعلى الرغم من تعدد المبادرات وجولات المفاوضات من أجل تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة، إلا أننا نعتقد أنه من الواجب إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية وما تضمنته من مبادئ وأسس لتحقيق السلام في المنطقة بصورة تراعي حقوق كافة الأطراف وتضمن معالجة شواغلها من أجل غد أفضل للأجيال القادمة.

عانت منطقة الشرق الأوسط كذلك خلال السنوات الماضية من أنماط ناشئة من التحديات أدت إلى تهديد مفهوم الدولة الوطنية ومحاولة البعض الترويج للنزعات والمرجعيات الطائفية سواء على أسس دينية أو عرقية وهدم مبدأ المواطنة والدولة الوطنية ذات السيادة. بل ما يمثله ذلك من مبادئ راسخة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهي توجهات هدامة زادت من معاناة شعوب المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة وأدت إلى تزايد النزاعات المسلحة وانتشار الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير المشروعة.

وأود الإشارة في هذا السياق إلى وجود سمات وجذور مشتركة للأزمات والنزاعات التي يمر بها عدد من دول المنطقة على الرغم من خصوصية كل حالة. وفي إطار التزامنا بضرورة تلبية المطالب المشروعة لشعوب هذه الدول لتحقيق حياة كريمة والأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية. فإننا نؤكد مجددا أن المدخل لتحقيق ذلك يتعين أن يكون من خلال إصلاح الدولة الوطنية والحفاظ عليها، وليس هدمها ونشر الفوضى تحت أي ذرائع.

إن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن يتأتى إلا بالالتزام الأمين بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وضمان أمن دول المنطقة ووقف التدخلات الخارجية واحترام مبادئ

حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالإضافة إلى التوقف عن إثارة أي توترات طائفية تسهم في المزيد من التوتر والاضطراب في وقت تعد المنطقة فيه في أمس الحاجة إلى تحقيق الأمن والاستقرار.

كما لا يفوتني كذلك عند التطرق إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة أن أؤكد ضرورة اتخاذ وقفة جادة مع الدول التي اتخذت من تمويل الإرهاب وتوفير التدريب والملاذ الآمن لأفراده أداة من أدوات التدخل في دول المنطقة وسبيلا لتحقيق مآربها الإقليمية، مما أدى إلى مزيد من المعاناة وإراقة دماء الأبرياء. وتهديد الأمن بصورة تتعارض مع كافة المواثيق والأعراف الدولية. حيث يصعب تصور نجاح أي جهود دولية لمكافحة الإرهاب دون وقفة جادة مع هذه الدول.

ومن المؤكد كذلك إن إحدى دعائم تحقيق الاستقرار في المنطقة المعالجة الجادة لموضوع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ وقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١). وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى دعم جميع الأطراف المعنية لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي تعقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية. ونحث الدول المدعوة إلى المؤتمر على المشاركة بنية صادقة حيث يمثل المؤتمر فرصة متميزة للبدء في صياغة منظومة أمنية مستقرة تكفل معالجة جميع الشواغل الأمنية لجميع دول الشرق الأوسط دون تمييز، بما يحقق الأمن المشترك للجميع.

تتطلع مصر إلى العمل الجاد نحو تمكين مجلس الأمن والأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتهما إزاء تحقيق الأمن والسلام المستدامين في منطقة الشرق الأوسط، والتوصل إلى تسويات سياسية للأزمات الخطيرة المزمنة والمستجدة التي تعاني منها منطقتنا وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ الميثاق والقانون الدولي. وتؤكد مصر استعدادها التام للاستمرار في بذل كافة الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بولندا على المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة.

أود قبل أن أبدأ أن آخذ دقيقة لأشير إلى الهجمات الإرهابية التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع والتي ترمز إلى الأخطار الحقيقية التي تهدد السلام والأمن في المنطقة. يوم الخميس، أشهر صبيان فلسطينيان سكينا فجأة وطعنا ضباط شرطة في القدس. ويمكن للمرء البحث في موقع يوتوب على شبكة الإنترنت لرؤية الصور المروعة للصبيين يعتديان ويهاجمان أفراد الشرطة. ويوم الجمعة، دهس فلسطيني بسيارته شابين إسرائيليين كانا ينتظران عند محطة للحافلات. ومساء يوم السبت، أوقفت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاثة إرهابيين مسلحين ومنعتهم من اختراق السياج الأمني في غزة والهجوم على المجتمعات المدنية المجاورة. حدث كل ذلك في غضون بضعة أيام.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل حماس – وهي منظمة إرهابية معترف بها دولياً – احتجاز مدنيين إسرائيليين رهائن وكذلك رفات جنديين إسرائيليين مقتولين وترفض إعادتهم إلى ديارهم. وترفض حماس أيضا السماح بزيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو تقديم أي معلومات عن مصيرهما أو ظروف احتجازهما. تستحق أسر الملازم هدار غولدن والرقيب أورون شاؤول وأبرا منغيستو وهشام السيد جمع شملها مع ذويهم. ولا يمكن أن يستمر المجتمع الدولي في الوقوف موقف المتفرج بينما تتواصل تلك الحيل البغيضة. إن دولة إسرائيل لن تهدأ حتى يتم إعادة جميع مواطنيها إلى أرضنا.

إننا نعيش عصرا تاريخيا. فقبل سبعين عاما، شهد العالم أعظم القصص على مر الأجيال – أي إعادة إقامة الدولة اليهودية على أرض إسرائيل. ولم تبدأ عملية إعادة إحياء الدولة قصة جديدة. بل كانت أحدث فصل في الملحمة المستمرة للشعب اليهودي في الشرق الأوسط. منذ أربعين عامًا، صنعنا التاريخ مرة أخرى عندما أثبتت مصافحة الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء مناحيم بيغين للعالم أن مصر اعترفت بشرعية الدولة اليهودية في الشرق الأوسط وأثبتت للعالم العربي بأسره كيف يمكننا التعايش معا في سلام وأمن.

وتجتاح المنطقة اليوم موجة غير مسبوقة من التطبيع حيث تواصل إسرائيل تطوير وتحسين العلاقات مع جيرانها العرب. فقد أعلن وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في حزيران/يونيه،

”إن إسرائيل جزء من تراث هذه المنطقة بأسرها من الناحية التاريخية. وللشعب اليهودي مكان بيننا“.

هذا بيان استثنائي. لقد أكد كلمات وزير الخارجية الأمر البديهي – أي أن اليهود جزء من ماضي المنطقة وحاضرها ومستقبلها وأن لدينا الحق في السيادة. وذلك ما يحدد الأساس لازدهار العلاقات.

لكن وبينما أجلس هنا اليوم، لم تعترف القيادة الفلسطينية بذلك الحق التاريخي. بل على العكس من ذلك، فإنها تواصل إنكار الصلة التاريخية لليهود بأرض إسرائيل وحقنا في السيادة. من الواضح أن القيادة الفلسطينية تحاول منع تطبيع العلاقات داخل منطقة الشرق الأوسط، وهو ما قد يطلق الإمكانات الهائلة للمنطقة ويحققها. وأوجه ملاحظاتي بعد ظهر اليوم للفلسطينيين وجميع الشعوب العربية في جميع أنحاء المنطقة. إليكم رسالتي: إسرائيل ليست هي العدو.

لقد شهدنا تزايد احتمالات تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين في التسعينيات. وفي مناخ استئناف المفاوضات، توصلت إسرائيل والأردن إلى اتفاق سلام تاريخي آخر. والآن، وبعد حوالي ثلاثة عقود نجد أنفسنا، إسرائيل وجيراننا العرب، في وضع مماثل. إننا على علاقات جيدة جدا مع كثير من البلدان في منطقتنا. والأكثر من ذلك، أن إسرائيل وجيراننا العرب نتشاطر الفهم المتبادل للتهديدات والفرص في المنطقة. ونشارك بشكل عميق في مواجهة التطرف والإرهاب في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

بيد أن مناخ بناء العلاقات اليوم يختلف من ناحية واحدة كبيرة. فتخيم علينا سحابة قاتمة من التهديد الذي تشكله جمهورية إيران الإسلامية. وينبغي أن يوضح سعي جمهورية إيران الإسلامية الصارخ لحيازة الأسلحة النووية للأغراض القتالية، في انتهاك لخطة العمل الشاملة المشتركة، لجميع من في هذه القاعة أن النظام لا يريد الطاقة النووية للأغراض السلمية. فهي تريد أكبر ترسانة للقذائف التسيارية في الشرق الأوسط، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. وفي الشهر الماضي فقط، أجرت جمهورية إيران الإسلامية تجربة لإطلاق قذيفة متوسطة المدى يزيد مداها على ١ ٠٠٠ كيلومتر. وينبغي للأعضاء أن ينظروا إلى خريطة وأن يفكروا بشأن المكان الذي يمكن أن تصله مثل هذه القذيفة. لقد زينت القذائف التي أطلقت من قبل بعبارة ”يجب محو إسرائيل“ بحروف داكنة باللغة العبرية على الجانبين.

كما أن دعم النظام للإرهاب بلغ نطاقا عالميا، وهو موثق على نطاق واسع. وتسهم إيران بأكثر من ٧ بلايين دولار سنويا للجماعات الإرهابية. ومنذ أسبوعين فقط، أعلنت جمهورية إيران الإسلامية أنها ستزيد الدعم المالي لحماس من ٦ ملايين إلى ٣٠ مليون دولار شهريا. وأسهم دعمها لحزب الله في زعزعة الاستقرار في لبنان. وأدى انخراطها في سورية إلى مواصلة تأجيج الحرب الأهلية المروعة هناك، التي أسفرت عن مئات الآلاف من الضحايا. ولا يخدم هذا السلوك الخبيث سوى غرض واحد – هو تصدير الثورة الإيرانية.

بيد أن طهران تنجح فقط في أمر واحد – هو تقريب إسرائيل أكثر إلى جيرانها العرب. وقد أثبت مؤتمر قمة وارسو في شباط/فبراير أنه يمكن لإسرائيل والبلدان العربية أن تجتمع سويا لأغراض التعاون الإقليمي. وفي البيانات التي أدلى بها وزراء الخارجية العرب وقفوا إلى جانب إسرائيل ضد النظام الذي اختطف إيران وأكدوا حقنا في الدفاع عن أنفسنا. وخلف الأبواب المغلقة، حتى هنا في هذا المبنى، يُقر كثيرون من قادة المنطقة بحرية، بأن الخطر الرئيسي الذي يهدد الشرق الأوسط هو إيران. ومعظم ما يعم المنطقة من عنف وإرهاب وفوضى يرجع إلى مكان واحد – هو طهران. ويفهم جيراننا العرب أن إسرائيل هي القوة الرائدة في مكافحة التطرف والإرهاب. وثمة عدد متزايد من البلدان العربية تقيم روابط جديدة مع إسرائيل. وتتطلب التحديات المشتركة أن يقول القادة العرب لجماهيرهم ما يعلمون الآن أنه حق: وهو أن إسرائيل يمكن أن تغدو شريكا.

ونحن نرى التطرف داخل القيادة الفلسطينية. وبينما تدعو طهران علنا إلى تدمير اسرائيل تستخدم رام الله وسائل أخرى للقضاء على حق الدولة اليهودية في الوجود. وقد تبين هذا كأوضح ما يكون في الأسبوع الماضي فقط ردا على تقرير عن العنصرية والتمييز داخل السلطة الفلسطينية، فبدلا من الإقرار بالوقائع – لم نكن نحن، بل المبعوث الخاص للأمم المتحدة هو الذي أقر بهذا – فماذا فعل ممثل السلطة الفلسطينية؟ لقد اقتبس من قرار الأمم المتحدة المعادي للسامية الذي جرى إلغاؤه، والذي كان ينص على أن الصهيونية هي عنصرية.

وتكشف هذه اللغة الخسيسة عن معاداة السامية لدى السلطة الفلسطينية وهي تواصل تحريض شعبها على كراهية اليهود والدولة اليهودية. ويتناقض هذا التطرف المتزايد في طهران ورام الله مع الشعور المتنامي بين العرب بأن إسرائيل جزء وستظل جزءا من المنطقة. وعلى الرغم من هذه الحالة، ما انفكت إسرائيل مهتمة بإجراء حوار من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة. وحتى الآن، ترفض القيادة الفلسطينية هذا المسار. وبعض التحديات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ليست ثنائية فقط؛ بل إقليمية. وتتطلب المشاكل الإقليمية حلولا إقليمية. ولذلك، فإنني أهيب بالأطراف الفاعلة الإقليمية التي لم تعد ترى إسرائيل عدوا بأن تشارك في إيجاد حل، كما تعهدت في قمة البحرين. ويجب إن يفهم الشعب العربي أن إسرائيل ليست المشكلة. فالواقع أن إسرائيل جزء من الحل. ويمكننا أن نغدو شركاء في تهيئة مستقبل أفضل للمنطقة. ولهذه الغاية، أود أن أوجه كلمتي التالية إلى الشعوب العربية. سأتكلم إليهم الآن مباشرة.

(تكلم بالعربية)

أقول إلى الشعب العربي في جميع أنحاء المنطقة ما هو معروف بالفعل في مصر والأردن. إسرائيل ليست العدو.

(تكلم بالإنكليزية)

التطبيع هو من مصلحتنا المتبادلة. وأود أن أشدد على أنه لا يأتي على حساب النهوض بالحوار مع الشعب الفلسطيني. نحن مستعدون للدخول في مفاوضات مباشرة. ومع ذلك، لا بد لي أن أسأل، هل سيأتي الفلسطينيون أيضا للجلوس إلى طاولة المفاوضات؟ لقد قال الرئيس السادات في كلمته الرائدة في الكنيست الإسرائيلي، برلماننا،

> ”هناك لحظات في حياة الأمم والشعوب يتعين فيها على من يتصفون بالحكمة ووضوح الرؤية التغاضي عن الماضي بكل تعقيداته وذكرياته الثقيلة، في مسعى جرئ نحو آفاق جديدة“.

لقد كانت كلمات الرئيس السادات صائبة آنذاك بقدر ما هي صائبة اليوم. وتنتظر إسرائيل بشغف الوقت الذي يظهر فيه سادات فلسطيني لينضم إلينا في مسعى جرئ نحو المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشمسي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، يسرني في البداية باسم المجموعة العربية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكم على عقدكم هذه الجلسة الهامة، وأن أهنئكم على ترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتشرف بإلقاء البيان التالي باسم المجموعة العربية عدا العراق، يتلوه بيان بصفتنا الوطنية.

قررت المجموعة العربية المشاركة في هذه المناقشة الهامة نظرا إلى ارتباط القضايا التي ستتطرق لها بشكل وثيق بالشأن العربي وحرصنا على عكس مواقفنا تجاه هذه القضايا التي تهدد أمن واستقرار المنطقة العربية. فاليوم، تعاني منطقتنا من تحديات جدية تتمثل في وجود العديد من الأزمات والصراعات وانتشار التطرف والإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية، وتحويلها إلى ساحات للصراعات الدولية والإقليمية والنزاعات المذهبية والطائفية، وملاذات للتنظيمات الإرهابية، مما دعا القادة العرب إلى الاجتماع في قمة طارئة في مكة المكرمة نهاية شهر أيار/مايو الماضي للتباحث في هذه المسائل.

لقد أكد إعلان القمة العربية العادية الثلاثين المنعقدة في تونس في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩ على تكريس الجهود العربية لمعالجة الآوضاع الأمنية والاقتصادية والتنموية في المنطقة لحماية مجتمعاتنا وشعوبنا ومصالحنا المشتركة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشير إلى خمس خطوات دعا إليها قادة الدول العربية من أجل تحقيق الأمن وتوطيد مقومات الاستقرار في المنطقة.

أولا، ضرورة تكثيف الجهود لإنهاء كافة أشكال التوترات والصراعات، ومواصلة الجهود المشتركة وفق رؤية موحدة من أجل تمتين أواصر التضامن العربي، بما يحفظ للدول والشعوب العربية الأمن والاستقرار ويعزز من قدراتها على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. ويتطلب ذلك أخذ زمام المبادرة في تسريع مسارات تحقيق التسوية السياسية الشاملة للأزمات القائمة. ونشدد على أن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يرتكز بالأساس على التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، ولمجمل الصراع العربي الإسرائيلي. ويتطلب تحقيق ذلك، انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيه ١٩٦٧، واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه، بالإضافة إلى وقف كافة أشكال التطرف الديني من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الحرم الشريف، ووقف محاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فها، حيث تساهم مثل هذه الإجراءات في زيادة التوتر في المنطقة.

وفي هذا الاتجاه، تؤكد المجموعة العربية على مركزية القضية الفلسطينية في العمل العربي المشترك، وعزمها على مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفعالة ضمن جدول زمني محدد، بحيث تعالج المفاوضات كافة قضايا الوضع النهائي، بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما ستواصل المجموعة العربية العمل من أجل إنهاء الأزمات والتحديات التي تواجه كل من ليبيا وسورية واليمن والسودان والصومال، إلى جانب دعم جهود إعادة إعمار العراق. ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة الالتزام بالقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلسكم ذات الصلة، فهي الأساس لتحقيق آفاق السلام في المنطقة. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة حول الجولان السوري المحتل. ونرفض أي إجراء يستهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للجولان.

ثانيا، تحصين المنطقة ضد التدخلات الخارجية واحترام جميع الدول في المنطقة لمبادئ حسن الجوار والامتناع عن استخدام القوة أو انتهاك سيادة الدول. وتؤكد المجموعة العربية هنا رفضها وإدانتها استهداف أراضي المملكة العربية السعودية

ومدها بالصواريخ الباليستية. كما نشدد على أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية العربية الإسلامية الإيرانية، قائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، وفقا لقواعد القانون الدولي. والامتناع أيضا عن الممارسات والأعمال التي من شأنها تقويض بناء الثقة وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وعليه، تدين المجموعة العربية سياسة الحكومة الإيرانية وتدخلاتها المستمرة في الشؤون العربية التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية. ونؤكد هنا على ضرورة امتناع إيران عن دعم الجماعات التي تؤجج هذه النزاعات، وبالذات في دول الخليج العربية. ونطالبها بإيقاف دعم وتمويل الميليشيات والأحزاب المسلحة في الدول العربية، وخصوصا تدخلاتها في الشأن اليمني. كما نطالبها بوقف دعمها للميليشيات الموالية لها والمناهضة لحكومة اليمن الشرعية ومدها بالأسلحة، وتحويلها إلى منصة لإطلاق الصواريخ على جيران اليمن، وتهديد الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر. وهو ما ينعكس سلبا على أمن واستقرار اليمن والمنطقة بشكل عام، ويعتبر خرقا واضحا أيضا، لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

ثالثا، تطوير التنسيق الأمني وتكثيف الجهود الدولية لمحاربة التطرف والإرهاب بجميع أشكاله، واجتثاثه من جذوره، والقضاء على مصادر تمويله. وعليه، ستواصل المجموعة العربية العمل على تعزيز قيم التسامح والاعتدال وحقوق الإنسان، ومقاومة كافة مظاهر الطائفية والإقصاء والتهميش، والتي تستغلها الجماعات الإرهابية والأطراف الداعمة لها، لنشر أفكارها. علاوة على ذلك، فإننا نجدد دعمنا لتعزيز الحوار بين الأديان باعتباره عاملا أساسيا في نشر قيم التسامح والتضامن الإنساني وتقبل الآخر.

رابعا، اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والعمل على دعم المؤتمر العام الذي تعقده الأمم المتحدة حول هذا الشأن، حيث ستعقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية. ونحث هنا كافة الأطراف المعنية على المشاركة فيه بحسن نية، للعمل على إرساء منظومة أمنية مستقرة تحقق الأمن المشترك لدول المنطقة دون تمييز.

خامسا، التركيز على تحقيق تنمية شاملة للنهوض بأوضاع المنطقة من خلال مضاعفة الجهود المشتركة من أجل دفع التعاون الاقتصادي وتفعيله، ومن خلال الاستثمار في الموارد الطبيعية والمالية والطاقات البشرية المتوفرة في البلدان العربية. كما نجدد تأكيدنا على تكثيف الجهود من أجل رفع حجم التبادل التجاري وإقامة المشاريع الاستثمارية، بما يمكن من بناء تكتل اقتصادي عربي.

ونؤكد في ختام بيان المجموعة العربية أن جامعة الدول العربية، باعتبارها حاضنة للعمل العربي المشترك، مؤهلة أكثر من غيرها، للإسهام في تحقيق التسويات والمصالحة المنشودة للأزمات في المنطقة. وعليه، ندعو مجلس الأمن، وهذه المنظمة، إلى تعزيز المشاورات واللقاءات مع المجموعة العربية، خاصة عند مناقشة القضايا العربية لإيجاد حلول وتسويات مناسبة لمختلف الأزمات والصراعات. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة العربية عن عميق شكرها وتقديرها للجهود الحثيثة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثوه لتسوية هذه الأزمات، وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

السيدة الرئيسة، اسمحي لي بأن أتحدث الآن بصفتي الوطنية، وأن أتطرق إلى عدد من النقاط يتوجب الرد عليها، وتوضيح الحقائق حولها، إيمانا منا بأهمية ذلك نحو تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الجلسة.

يؤسفنا سماعنا اليوم عن مزاعم وادعاءات موجهة ضد بلادي حول التطورات في عدن. وهي مزاعم نرفضها رفضا قاطعا جملة وتفصيلا، حيث من الجدير بالذكر أن بلادي أعربت

في تصريح رسمي عن قلقها البالغ إزاء المواجهات المسلحة في عدن بين الحكومة اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي. ودعت إلى التهدئة وعدم التصعيد، والحفاظ على أمن وسلامة المواطنين اليمنيين. وهو الموقف ذاته الذي اتخذته كشريك رئيسي في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية الشقيقة.

كما أن دولة الإمارات، وبصفتها شريكا في التحالف، ستبذل قصارى جهدها لخفض التصعيد في جنوب اليمن، حيث كانت جزءا من الفريق المشترك مع المملكة العربية السعودية، الذي سعى إلى الحفاظ على المؤسسات الوطنية في عدن، إبان حداث المجلس الانتقالي الجنوبي، وحيث سعى الفريق إلى تنسيق الحوار وتحقيق التهدئة والاستقرار بين الأطراف، وهذا هو الدور المتوقع من الدول التي تضع أمن وسلم المنطقة، موضوع نقاش اليوم، نصب أعينها.

ومع رفضنا الشديد للمزاعم التي ظهرت اليوم، نود أن نذكر بأن دولة الإمارات، وبناء على طلب رسمي من الحكومة الشرعية في اليمن، وبصفتها عضوا في تحالف دعم الشرعية الذي تقوده المملكة العربية السعودية، قد اتخذت إجراءات حاسمة ضد اعتداءات الحوثيين من أجل دعم الحكومة الشرعية نفسها. وقدمت التضحيات الكبيرة في سبيل تحقيق ذلك، مما يدحض المزاعم التي تم للأسف، الترويج لها اليوم في سياق الخلافات والانقسامات، والتي لا ترى دولة الإمارات نفسها طرفا فيها.

ولا ننسى الدور الهام الذي قامت به بلادي في تحرير عدن ومعظم الأراضي التي احتلها الانقلاب الحوثي، ومنعت، بدورها، الجماعات الإرهابية من استغلال الفراغ الأمني خلال هذه المراحل الحساسة والصعبة، واستطاعت دولة الإمارات تأدية دور في الجهود الكبيرة لإعادة إعمار المناطق المحررة، وعوضت في أحيان كثيرة ضُعف الأداء والإدارة التي ميزت الحكومة وبشهادة المتابعين. كما قامت بلادي في سبيل ذلك كله بتقديم الدعم المادي والتقني السخي، وأيضا تحييد التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في شبة الجزيرة العربية، ودعمت كافة جهود التحالف لحماية حرية الملاحة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

قمنا بكل ذلك بالرغم من عجز الحكومة الشرعية في اليمن عن إدارة شؤونها الداخلية وضعف أدائها، وبالرغم من أجواء الانقسام الداخلي السياسي والمناطقي المستشري، الذي لم تستطع الحكومة إدارته بالحوار البناء، والتواصل مع كافة المكونات اليمنية. ونعيد ونكرر هنا دعواتنا التي أطلقناها مرارا وتكرارا لكافة الأطراف

وهو النهج الذي يتفق عليه كافة المشاركين في اجتماع اليوم لتحقيق الأمن والسلم في اليمن والمنطقة. وعليه، لا نرى أنه من اللائق أن تعلق الحكومة اليمنية الشرعية شماعة فشلها السياسي والإداري على دولة الإمارات، وهو الهروب إلى الأمام، والذي تجلى في البيان السلبي اليوم .

وختاماً، تحث دول الإمارات مجدداً جميع الأطراف على التركيز على الأهداف المشتركة في اليمن وتؤكد على دعمها لجهود المبعوث الخاص إلى اليمن السيد مارتن غريفيث.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيدة العرجا فليتي: السيدة الرئيسة، بادىء ذي بدء، اسمحوا لي بالأصالة عن نفسي ونيابة عن معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبالنيابة أيضاً عن السيد السفير ماجد عبد الفتاح عبد العزيز المندوب والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، أن أهنئكم على رئاستكم الحكيمة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

كما أتقدم إلى وفدكم الدائم الموقر بخالص الشكر والتقدير على عقدكم لهذه الجلسة الوزارية النقاشية الهامة التي تتناول قضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط من منظور ورؤية شمولية.

ونؤكد لكم في ذات الوقت على استمرار التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بجميع قطاعاتها وبين الأمم المتحدة وكافة أجهزتها ذات الصلة، بما في ذلك مجلسكم الموقر، وبما يخدم ويعزز أمن واستقرار وسلامة منطقتنا.

تعاني منطقتنا العربية جملةً من الأزمات والتحديات التي كانت ولا تزال لها تبعاتها الأمنية والاقتصادية والإنسانية الخطيرة على أعداد كبيرة من سكانها. بل وقد امتدت آثارها إلى خارج المنطقة في بعض الحالات. لا شك أن الدول العربية تدرك أهمية العمل على مواجهة مثل هذه الأزمات بروح من التضامن الجماعي والمسؤولية المشتركة وعبر إيجاد حلول طويلة الأمد تضمن معالجة الظروف التي أدت إلى انفجارها من الأصل. وكذا الإسراع بطرح حلول بديلة عاجلة تساعد على تخفيف الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعانيها المدنيون، وبخاصة النساء والأطفال منهم، جراء الاضطرابات الأهلية وحالات الاحتراب المفتعلة وهجمات الإرهاب المنظمة.

وقد استمرت في منطقتنا، وللأسف، ولعدة سنوات بعض هذه الأزمات وهذه التحديات والقضايا في الوقت الذي نجد فيه أطرافاً تمد يد العون والمساعدة بصورة مختلفة، فإن أطرافاً إقليمية بعينها وجدت في مثل هذه الأزمات فرصةً للتمدد والتوسع عبر تأليب النعرات الطائفية وتمويل الميليشيات المسلحة وإذكاء نيران العنف والتطرف. وقد كان من شأن هذه التدخلات إحداث حالة من زعزعة الاستقرار الإقليمي امتدت تأثيراتها مؤخراً إلى أمن الممرات البحرية وطرق التجارة العالمية.

مما لا شك فيه أن التدخلات الإيرانية في شؤون المنطقة زادت من حدة الأزمات في المنطقة، بل وأطالت من أمدها وخلقت مزيداً من الاحتقان والتطرف في مواقف أطرافها. وإن مثل هذه التدخلات، وللأسف، هي تصرفات غير حميدة وينبغي أن تتوقف باعتبارها تشكل خرقاً مباشراً لمبدأ أساسي من ميثاق هذه المنظمة الأممية العريقة، ألا وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فيها. تماماً كما أكدت على ذلك قرارات وبيانات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها بيان مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة في مكة المكرمة في آيار/مايو ٢٠١٩.

وقد عملت الدول العربية، وعبر منظمتها الإقليمية التي تنطوي تحتها أي جامعة الدول العربية، ولا تزال تعمل جاهدة على تسوية الصراعات القائمة من خلال خلق مزيد من فرص الحوار بين أطرافها واستيعاب آثارها الإنسانية الخطيرة من منطلق أن شعوب منطقتنا مشهود لها تاريخياً بأنها شعوب مسالمة، شعوب تحب السلام. ولا شك أننا جميعًا نحتاج لكل جهد بناء من قبل الأسرة الدولية، لا سيما مجلسكم الموقر، لأجل تجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخنا المعاصر.

تظل القضية الفلسطينية هماً مركزياً لدى العرب جميعاً. وفي هذا السياق لا يُغفل على أحد منا أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية تزداد تدهوراً يوماً بعد يوم. فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية مؤخرًا عن إقامة ٣ ٠٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وقبل ذلك قامت بهدم مائة وحدة سكنية يقطنها الفلسطينيون المدنيون في صور باهر بالقدس الشرقية.

وإذ أن هذه المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية وتشكل انتهاكًا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والذي يدين الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية، فإنه ومما لا شك فيه أن مواصلة بناء هذه المستوطنات على هذا النحو السرطاني المنفلت وخارج أطر الشرعية الدولية تقوض، وبشكل صارخ، إمكانية تحقيق حل الدولتين على الأرض ويحد من مساعي عملية السلام في المنطقة برمتها.

وعليه، فإن مجلسكم الموقر يتحمل المسؤولية الكاملة إزاء حماية مصداقيته وإزاء صيانة دوره في الحفاظ على مكانة الشرعية الدولية والقانون الدولي، وذلك من خلال التأكيد على تحميله إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال كافة مسؤولياتها ومحاسبتها على

انتهاكاتها المستمرة لقراراته ذات الصلة، فضلاً عن انتهاكها للقانون الإنساني الدولي الذي يحظر نقل السكان إلى داخل الأراضي المحتلة.

إن الإجماع الدولي في شأن القضية الفلسطينية واضح بصورة لا تقبل الشك أو اللبس حول صيغة حل الدولتين باعتبارها السبيل الوحيد والممكن لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وإن أي محاولات للبحث عن حلول لهذا الصراع بمعزل عن الشرعية الدولية أو بالمخالفة للمبادئ القانونية أو بتهميش الإجماع الأممي الدولي المستقر والثابت لن يُكتب لها النجاح لأنها تنطلق من أساس خاطئ يؤمن بأن القوة العسكرية وحدها ما تؤسس الحقوق، في حين أن مجلسكم الموقر لا يقر سوى بسيادة منطق الحق والقانون كأساس لأي تسوية مستدامة وعادلة للقضية برمتها.

وقد أعاد مؤتمر القمة العربية المنعقد في تونس في آذار/مارس الماضي التأكيد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط كخيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي لا تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمتها قضية اللاجئين. كما أكد السادة القادة والملوك العرب في مؤتمر القمة ذاته وفي بيانهم الختامي أيضاً على الرفض القاطع للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقرارهم القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين العربية، محذرين من اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الصفة القانونية والسياسية الراهنة لمدينة القدس لما ينطوي عليه ذلك من تداعيات مؤثرة وخطيرة على أمن وسلام واستقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وختاماً، السيدة الرئيسة، نجدد لكم الشكر الجزيل على عقدكم لهذه الجلسة الهامة. ولا يفوتني في هكذا مقام أن أتوجه باسم الجامعة العربية وأمينها العام بالتقدير الكبير للسيد أنطونيو غوتتيريش الأمين العام للأمم المتحدة وطاقم مكتبه ومبعوثيه في منطقتنا العربية على الجهود المستمرة والمخلصة التي يبذلونها من أجل تسوية نهائية لجميع الأزمات فيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن ونشكر وزير الخارجية على عقد هذه المناقشة الهامة.

يشرفني أن أمثل دولة فلسطين وأن أنضم إلى بلدان الشرق الأوسط الأخرى لمخاطبة مجلس الأمن بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن في الشرق الأوسط. وهذه المسألة ملحة لأن شعوب الشرق الأوسط تعاني من أزمات متكررة ونزاعات عنيفة تتسبب في معاناة إنسانية هائلة تهدد السلام والأمن الدوليين. وتكمن في جوهر هذه الحالة القضية الفلسطينية، أطول قضية مطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة، وتوجد في صلب النزاع العربي – الإسرائيلي.

ومن المستحيل دراسة الأسباب الجذرية للحالة في الشرق الأوسط وفهمها وعلاجها بدون معالجة قضية فلسطين. وتعد محاولات التغاضي أو التقليل من الأثر المدمر لاجتثات الشعب الفلسطيني من وطنه قبل أكثر من ٧٠ عامًا وأكثر من نصف قرن من الاحتلال العسكري الإسرائيلي والإنكار والانتهاك المستمرين لحقوق الشعب الفلسطيني، مضللة ولا تخدم هدف تحقيق السلم والأمن في المنطقة. وفي غياب السلام الفلسطيني الإسرائيلي، سيظل هذا الهدف بعيد المنال.

علاوة على ذلك، تتجاهل هذه المحاولات عمق انعدام الثقة والغضب واليأس التي زرعها هذا الظلم في جميع أنحاء المنطقة وهزت الثقة في القانون الدولي ونزاهة النظام الدولي

واستمرت في تأجيج الخطاب المحرض بدعوى المعايير المزدوجة بما في ذلك بين الشباب الذين يشكلون غالبية السكان في العالمين العربي والإسلامي.

وعلى الرغم من الآمال والتوقعات المستمرة تتراجع الثقة في مجلس الأمن حيث يتم مرارا وتكرارا عرقلة جهوده الرامية إلى وقف أعمال العنف ودعم القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين وحل النزاعات بالطرق السلمية، مع تحدي إسرائيل الصارخ للمجلس منذ أمد طويل والذي يشكل المثال الأكثر وضوحا.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن إطالة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بشكل رئيسي جراء الفشل المنهجي في مساءلة إسرائيل ووقف انتهاكاتها الجسيمة في فلسطين المحتلة، قد أرسى ثقافة مدمرة للإفلات من العقاب. وقد أدى ذلك بدوره إلى تهيئة مناخ ناضج لانتشار النزاع في المنطقة مما أدى إلى حدوث تأثير سياسي واجتماعي واقتصادي وأمني واسع النطاق وفي العديد من الحالات تهيئة ظروف ملائمة لانتشار التطرف والإرهاب فضلاً عن النزاع الديني وبالتالي تقويض إمكانات الدين كقوة لتحقيق فوائد اجتماعية ونشر التسامح والتعايش.

وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نحذر مرة أخرى من إثارة النزاع الديني في فلسطين. وقد تشكل الاستفزازات الإسرائيلية المتهورة في القدس الشرقية المحتلة بما في ذلك الانتهاكات اليومية وتحريض قوات الاحتلال الإسرائيلية والمسؤولين والمتطرفين الدينيين على الحرم الشريف، في ظل عدم احترام الوضع القانوني التاريخي الراهن والحساسيات الدينية في ذلك المكان المقدس، خطراً لاندلاع نزاع ديني يتعين تجنبه.

وفي هذا الصدد، نتذكر برعب وألم الحوادث التي وقعت قبل ٥٠ سنة اليوم، والتي شهدت محاولات مستوطنين متطرفين إسرائيليين حرق المسجد الأقصى والحرم الشريف، مما أدى في جملة أمور إلى تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي. لذلك لا ننسى هذه الحوادث الإرهابية المروعة التي ترتكبها سلطة الاحتلال الإسرائيلية.

ومن المأساوي أن التكلفة الإنسانية ل هذا الإفلات من العقاب كانت كبيرة أيضاً، حيث انتشرت الكوارث الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة بما في ذلك نتيجة للنزوح القسري لملايين المدنيين بمن فيهم ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني. وأعتقد أن سفير الكويت ذكر أن ثلث اللاجئين الحاليين البالغ عددهم ٧٠ مليون لاجئ موجودون في المنطقة العربية وأن من بين الـ ٢٤ مليون لاجئ من المنطقة العربية ٥,٥ مليون فلسطيني لاجئون منذ أكثر من ٧٠ عامًا. ولن يؤدي عدم الاستقرار الإنساني هذا والفقر والبؤس في حال عدم التصدي لهم، إلا إلى استمرار زعزعة الاستقرار في المنطقة والتسبب في تدفق الأشخاص اليائسين الذين يسعون إلى البقاء على قيد الحياة، وتحقيق حياة أفضل لأسرهم كما شهدنا في الاضطرابات التي حدثت خلال العقد الماضي.

وفي حين أن النزاعات في منطقتنا كثيرة وهناك حاجة ماسة إلى بذل جهود سياسية جماعية لحلها، فإننا على يقين من أن تحقيق مستقبل آمن وسلمي في الشرق الأوسط يتطلب في جوهره حلاً عادلاً لقضية فلسطين بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما أشار إلى ذلك العديد من المتكلمين قبلي.

والمسار معروف جيدًا كما حدده المجلس منذ فترة طويلة في قراراته بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي دعا بوضوح إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية الرامية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ وإحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط بناءً على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وهذه ليست عبارات أو شعارات جوفاء. بل إنها تشكل الأساس المعتمد دوليا للتوصل إلى حل سلمي. وليست المشكلة أن قرارات المجلس غير واقعية أو غامضة أو غير قابلة للتنفيذ، كما يدعي البعض. إنها واقعية بالكامل وتمت صياغتها بوضوح مع المراعاة الواجبة لتوافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين الذي يستند إلى حل وسط وليس إلى حلول مطلقة، والاحترام الواجب للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. إن بعض الذين يأتون إلى المجلس هم في كثير من الأحيان مصابون بالصمم ولا يريدون سماع ما يوضحه الجميع هنا طوال الوقت، بأننا نعرف جميعًا ما هو الحل أي إنهاء الاحتلال وحل الدولتين داخل حدود عام ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لبلدنا والحل العادل لمشكلة اللاجئين. وغالبًا ما يكرر ذلك جميع أعضاء المجلس والأوروبيون والوزراء. لكن بعض السفراء الذين يجلسون هنا يعيشون في عالم خيالي ويرفضون الإصغاء. إما أنهم مصابون بالصمم ويجب عليهم الذهاب إلى الطبيب ليعالجهم، أو أنهم غير قادرين على قبول ما يشرحه كل الأشخاص الآخرين بشأن ماهية الحل. وهناك توافق آراء قائم على ذلك.

والمشكلة هي أن تلك الحلول لم تُمنح أبدًا فرصة مناسبة للتنفيذ. وبدلاً من ذلك، قوبلت سلطة المجلس بازدراء صارخ من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تواصل ترسيخ الاحتلال غير الشرعي بحملتها الاستيطانية وقمع الشعب الفلسطيني بأكثر الطرق قسوة ولا إنسانية وعرقلة كل مبادرة سلام موثوق بها. وقد أدى استخدام عضو دائم لحق النقض إلى تقويض عمل المجلس وتفاقم الحالة، ومنع أي محاولة لإيقاف جرائم الاحتلال وحل النزاع سلميا.

وهذه هي المعضلة التي لا يزال المجتمع الدولي يواجهها في المنطقة. إن التغلب على العديد من التحديات الخطيرة التي نجابهها يتطلب معالجة هذه القضية المركزية. ولا يوجد حل عسكري لهذا النزاع أو أي نزاع آخر في منطقتنا. وبالمثل، فإن فرض حلول غير عادلة مثل ''صفقة الصفقات'' أو ''صفقة القرن''، لا يصنع السلام وسيفشل، مع زيادة التكاليف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية الهائلة. وما يلزم هو الحشد الفوري للإرادة السياسية من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وما زلنا ملتزمين بمسار السلام والمفاوضات، على أساس القرارات ذات الصلة التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق سلام يحل جميع مسائل الوضع النهائي، وإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والعيش في حرية وكرامة في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، استنادا إلى خطوط عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين استنادا إلى القرار ١٩٤ (د – ٣) ومبادرة السلام العربية.

ونكرر دعوتنا إلى إطلاق عملية سياسية متعددة الأطراف تستند إلى المعايير القائمة منذ أمد بعيد ضمن إطار زمني محدد، ونؤكد مرة أخرى استعدادنا للمشاركة في تلك العلمية، بما في ذلك المشاركة في مؤتمر دولي للسلام. ونحث مجلس الأمن على التصرف، كما ندعو أعضاء المجموعة الرباعية، إلى بذل جهود جادة لتحقيق هذه الغاية، بالتعاون مع جميع الشركاء الإقليميين المعنيين، وجامعة الدول العربية، وجميع الدول المحبة للسلام، بما يتماشى مع الولاية التي أضفاها عليها المجلس. ولا يمكننا إيجاد حل عادل لقضية فلسطين، وإرساء السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، والإسهام حقا في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، وهو أمر أساسي من أجل عالم أكثر عدلا واستقرارا وسلاما، إلا من خلال هذا المسعى الجماعي للسلام.

واسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أتوقف لحظة للرد على الادعاءات الزائفة من أحد المتكلمين الذي أخذ الكلمة منذ

وقت ليس ببعيد جدا. وقد اشتُهر ذلك المتكلم بأنه كذاب كبير في إسرائيل وفقا لوسائط الإعلام الإسرائيلية، قبل أن يأتي إلى الأمم المتحدة. واليوم، وفي مناسبات عديدة سابقة، أثبت أنه جدير حقا بهذه السمعة وبوصف وسائط الإعلام الإسرائيلية له. وعلى الرغم من عدم نجاحه، فإنه يحاول أن يقول للمجلس أننا لم نقدم الحل التوفيقي التاريخي بالموافقة على قيام الدولة فلسطينية على ٢٢ في المائة من أرض فلسطين التاريخية، أي على أقل مما هو متاح لنا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د – ٢). ومن الكذب أننا لا نريد السلام والحل القائم على وجود دولتين. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة التي يمثلها، وهي أكثر الحكومات تطرفا في تاريخ حكومات إسرائيل، تخلق واقع دولة الفصل العنصري الواحدة في فلسطين التاريخية. من إذن الذي يقضي على توافق الآراء العالمي لحل الدولتين؟ هل هي القيادة الفلسطينية التي يهاجمها كذبا بنشر الأكاذيب ضدها؟ أم أنها حكومة الاحتلال الإسرائيلية التي تقضي على أي أمل في السلام القائم على توافق الآراء العالمي الذي يتجلى في العديد من قرارات مجلس الأمن، التي وافق عليها جميع الأعضاء؟

وأود أيضا أن اتحدي ذلك الكاذب أن يقول إن كان يقبل تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن النزاع أم لا. إننا نقبل بذلك، شأننا شأن أعضاء المجلس. وكما قال السفير الألماني منذ وقت ليس ببعيد، إن قرارات مجلس الأمن جزء من القانون الدولي، ولا بد من تنفيذها. ويتحمل المجلس مسؤولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة لضمان تنفيذها. إن هذا الرجل الأصم لا يستمع إلى الرسالة التي ما انفك يكررها الأعضاء مرارا، بل يؤثر عدم الإصغاء إليها. إنه يعيش في عالم الخيال، معتقدا أنه يفتح أبواب التطبيع مع البلدان العربية – وتلك كذبة أخرى. فجميع ممثلي البلدان العربية الذين تكلموا، بمن فيهم ممثل جامعة الدول العربية، كرروا تأكيد التزامهم. ويشمل ذلك أيضا ممثل البحرين، بما أنه أشار إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية البحرين. وكلهم قالوا إنهم ملتزمون بقضية فلسطين العادلة وبمبادرة السلام العربية، وتنفيذها؛ يمكنه الاستماع إلى أي ضجيج في رأسه، لكنه يرفض الاستماع إلى أعضاء مجلس الأمن. ومع ذلك يأتي إلى هنا ليسيئ استعمال حق الاستماع إلى بياناته الذي خوله إياه المجلس. إننا مطالبون جميعا عندما نأتي هنا لنتكلم، بأن نحترم مجلس الأمن، وأن نعمل على تنفيذ قراراته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد المعاودة (قطر): السيدة الرئيسة اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع الذي يناقش التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، والسبل الكفيلة بتحقيق استقرارها، وبما يخدم السلم والأمن الدوليين.

يسلط اجتماع المجلس اليوم الضوء على التحديات المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط والأهمية البالغة لاستقرار هذه المنطقة الحيوية للعالم، وهو ما يستوجب تعاضد الجهود والتعاون وتغليب الحكمة ولغة الحوار لمنع أي انزلاق قد يؤدي إلى المزيد من التدهور الذي يمكن أن يهدد بأفدح العواقب السلم والأمن الدوليين.

تمثل التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية أمرا أساسيا في تحقيق السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يستلزم احترام كافة الأطراف لالتزاماتها بموجب قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي، والقبول بمبدأ حل الدولتين، والإقرار بحق فلسطين كدولة مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة والوقف الفوري والكامل للأنشطة الإستيطانية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وعودة اللاجئين واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن الترابط بين النزاعات والأزمات في الشرق الأوسط وآثارها المباشرة على استقراره يتطلب تحركا فاعلا وعاجلا لإحلال السلام في سورية وليبيا واليمن.

وعلى الرغم من الإمكانيات التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط، والحاجة إلى توظيفها بهدف تحقيق التنمية والازدهار لكافة شعوبها، فبدلا من التعاون لمعالجة الأزمات والنزاعات الراهنة، واستئصال جذور الإرهاب والتطرف، فإن هناك تحديات خطيرة أخرى تلقي بظلالها وتساهم في زعزعة منظومة الأمن الإقليمي المتمثلة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي كان له إسهامات إيجابية وفاعلة في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط يوجب التخلي عن سياسات التهديد وانتهاك سيادة الدول وافتعال الأزمات لتحقيق أهداف غير مشروعة. وفي ظل خطورة التوترات التي تشهدها المنطقة وما تشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين فإن فرض الحصار الجائر على دولة قطر الذي دخل عامه الثالث يساهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي، ويقوض من جهود مجلسكم الموقر لإرساء الأمن الدولي.

إن هذا الحصار غير القانوني لا تقتصر أضراره على دولة قطر وعلى دول المنطقة، وإنما يخلق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، ويمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ومبادئ العلاقات الودية بين الدول، ولميثاق الأمم المتحدة الذي يلزم الدول بالامتناع عن تأجيج النزاعات وحل الخلافات بالحوار والوسائل السلمية.

ونغتنم فرصة عقد هذه الجلسة للتأكيد على موقف دولة قطر الداعم للحوار في حل الخلافات والنزاعات، ونجدد دعمنا وتقديرنا للوساطة المخلصة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة.

يشكل الأمن السيبراني تحديا حقيقيا، يساهم سوء استغلاله في تحقيق أهداف خاصة لزعزعة العلاقات الدولية والأمن الدولي. وقد شهد العالم انتهاكات خطيرة للمنظومات الإلكترونية للدول ومنها دولة قطر. إن غياب وجود مؤسسات وتشريعات على الصعيد الدولي لتنظيم هذا المجال الخطير والحيوي يتطلب إجراءات صارمة بحق الجناة ومعاقبة ومساءلة مرتكبي الجرائم والقرصنة الإلكترونية وتحميلهم المسؤولية القانونية الكاملة عن هذه الجرائم.

إن دولة قطر تتابع بحذر آخر التطورات في مضيق هرمز، وما سبقها من أحداث تمس خطوط الملاحة البحرية الإقليمية والدولية. وقد أكدت دولة قطر على ضرورة احتواء هذه الأحداث بشكل عاجل، ومطالبة جميع الأطراف بضبط النفس والعمل على إيجاد مخرج سلمي لهذه الأحداث.

اتخذت دولة قطر العديد من الخطوات التي تعكس التزامها مع المجتمع الدولي حول تعزيز التفاهم والحوار والترويج لقيم التسامح والتعاون لمكافحة التطرف والإرهاب، حيث تُعد من أكبر المانحين لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما دعمت مؤسسات الدولة الجهود لتوفير التعليم لـ ١٠ ملايين طفل من المحرومين من المدارس في أكثر من ٥٠ دولة، ومنها المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة والفقر المدقع والكوارث الطبيعية، وذلك من خلال جهود مؤسسة ”التعليم فوق الجميع“ وبشراكة مع منظمة اليونيسيف ومنظمات أممية أخرى.

وختاما، تجدد دولة قطر التزامها بالعمل الجماعي والتعاون مع الشركاء في المنظومة الدولية لمواجهة التحديات المشتركة وبما يدعم ولاية مجلس الأمن حيال صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، والجميع حول الطاولة، على

ما أبديتموه من صبر في انتظارنا الإدلاء ببياننا. أعلم أننا نؤخر تناولكم العشاء، لكن سأبذل قصارى جهدي لأدلي بالبيان بسرعة. أود أيضا أن أشكر الزوار رفيعي المستوى، وزير الخارجية بومبيو، على إحاطته وحضوره في مجلس الأمن، فضلا عن وكيل وزارة الخارجية الاتحادية بألمانيا السيد ميكاليس، ورئيسة ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، السيدة فيوتي.

واليوم هو ٢٠ آب/أغسطس، في أواخر ما يُفترض أنه أهدأ شهر في السنة بالنسبة لمجلس الأمن، وقد عقد المجلس حتى الآن ما لا يقل عن ١١ جلسة بشأن مسائل الشرق الأوسط. وهذا يجسد العدد المتزايد من التحديات فضلا عن القلق من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في أجزاء كثيرة من المنطقة.

تنطوي الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على تحديات متعددة، أو بالأحرى حالات عجز: عجز سياسي، في شكل غياب الجهود الرامية إلى تحقيق سلام موثوق به، والتحدي المتمثل في إيجاد حل عادل؛ عجز اقتصادي، حيث إن الوضع المالي والاقتصادي للشعب الفلسطيني بائسٌ؛ وعجز إنساني، حيث إن احتياجات الفلسطينيين تحت الاحتلال واحتياجات اللاجئين في الخارج هائلة للغاية مما يجعل العجز الأمني بالنسبة للفلسطينيين في كل مكان هو نتيجة طبيعية؛ وعجز في احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. لكن أسوأ عجز يعانيه الفلسطينيون الآن هو عجز الأمل.

فالسياسة الإسرائيلية المتمثلة في مواصلة فرض وقائع جديدة على الأرض تحرم الشعب الفلسطيني من مستقبل مستقل وذي سيادة، ومن العيش بسلام وكرامة. ولعل أبرز الأمثلة على التحديات هي توسع المستوطنات الإسرائيلية المستمر، وتواصل المصادرة غير القانونية لمنازل الفلسطينيين وهدمها، بالإضافة إلى الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، ثالث أقدس مسجد في الإسلام. وتفاقم هذه الإجراءات التوتر في الأراضي المحتلة والمنطقة والعالم الإسلامي. ويجب احترام الأماكن المقدسة والحفاظ على قدسيتها. وتقع على عاتق المنظمة ومجلس الأمن مسؤولية كفالة احترام قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف والقانون الدولي في هذا الصدد.

وتعيش وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أزمةً وجودية. وبصفة لبنان دولة مضيفة رئيسية للاجئين، فإنه يشعر بقلق بالغ إزاء تداعيات هذه الأزمة على اللاجئين الفلسطينيين والمجتمعات المضيفة. ولئن كان لبنان يثني على البلدان التي تقدم التبرعات المالية التي تمس الحاجة إليها، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى إيجاد حل مستدام للمحنة المالية للأونروا.

ويتشاطر لبنان إيمان الأمين العام الراسخ بأنه لا توجد خطة بديلة للقضية الفلسطينية – الإسرائيلية. بل هناك طريقة واحدة للخروج من هذا النزاع المستعصي، وهي من خلال سلام عادل وشامل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة، والحق في تقرير المصير، والعودة لحدود ما قبل عام ١٩٦٧، ومبادرة السلام العربية، وحل الدولتين الذي يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية والقدس الشرقية عاصمة لها. وغياب مثل هذه التسوية يحكم على المنطقة بأسرها بنزاع مستمر وإراقة الدماء.

وعلى الرغم من هذه الأوقات العصيبة، نجح لبنان في تدعيم استقراره الداخلي ووضع نفسه على طريق الانتعاش الاقتصادي. وقبل بضعة أيام، جدد رئيس الوزراء سعد الحريري تأكيد التزام لبنان بالمضي قُدُما بالمبادرات الرئيسية في خطة الإصلاح الحكومية، مثل مؤتمر باريس الاقتصادي من أجل التنمية عبر الإصلاحات والمؤسسات وخطة استثمار رأس المال، التي تعتبر ضرورية لإنعاش الاقتصاد اللبناني وتعزيز الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة.

وفيما يتعلق بمسألة السلام والأمن، تبذل الحكومة قصارى جهدها للحفاظ على استقرار لبنان وأمنه، لا سيما على حدوده الجنوبية بمساعدة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وقد عبرت

الحكومة اللبنانية عن التزامها بالوضع الفوري لخطة تعزيز القدرات البحرية للقوات المسلحة اللبنانية وفقا للقرار ٢٤٣٣ (٢٠١٨). ولكن الوضع لا يزال هشا ما دامت إسرائيل مستمرة في احتلالها للأراضي اللبنانية في جنوب لبنان ومياهه الإقليمية.

ولبنان ملتزم بتسوية النزاعات والتمس المساعي الحميدة للولايات المتحدة في عملية تهدف لإيجاد مثل هذا الحل. وفي الأسبوع الماضي، أكد الرئيس الحريري لوزير الخارجية بومبيو التزام لبنان بمواصلة عملية المفاوضات المتعلقة بالحدود البرية والبحرية. ووصف العملية بأنها حيوية للبنان وقابلة للتحقيق. وتعهد رئيس الوزراء بمواصلة دعم الخطوة الدستورية التالية المؤدية إلى اتخاذ قرار نهائي في الأشهر المقبلة، ومن المؤمل أن يكون في أيلول/سبتمبر.

كما أكد رئيس الوزراء من جديد التزام لبنان بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واستعداده للانتقال من وقف الأعمال القتالية إلى وقف إطلاق النار بموجب آلية للأمم المتحدة. لكن لكي يحدث ذلك، أكد رئيس الوزراء أن على إسرائيل أن تنفذ الجزء الخاص بها من القرار.

وعلى النقيض من الالتزام اللبناني بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تواصل إسرائيل انتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية دون عقاب. واتخذت تلك الانتهاكات منعطفا خطيرا، لأن إسرائيل تواصل استخدام المجال الجوي اللبناني للقيام بعمليات عسكرية ضد سورية. ووقعت أحدث عملية من هذا القبيل من المجال الجوي اللبناني في ١ تموز/يوليه، عندما خرقت ٩ طائرات حربية إسرائيلية السيادة اللبنانية لشن هجوم صاروخي على سورية.

وخلال بضعة أيام، سيحلّ موعد تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفل). وأعرب وزير خارجية لبنان السيد جبران باسيل أعرب في رسالة موجهة إلى أعضاء المجلس عن "دعم لبنان لولاية يونيفيل الحالية والتزامه التام بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأكمله، بما في ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية المحتلة، وتلال كفرشوبا، ومزارع شبعا، والجزء الشمالي من قرية الغجر، دون المزيد من التأخير".

يشيد لبنان بتفاني وكفاءة حفظة السلام في قوة اليونيفيل وموظفيها وقيادتها، وبتعاونها المستمر مع القوات المسلحة اللبنانية. ولبنان ممتن للبلدان المساهمة بقوات على دعمها، ويقدر جهود هذه البلدان وتضحياتها تقديرا عاليا. تقوم اليونيفيل بعمل هائل في الحفاظ على الاستقرار في الجنوب، ونأمل أن يتم تجديد تكوينها وولايتها ودورها بروح من التفاهم للدور الهام لبعثة حفظ السلام هذه، وللتحديات الماثلة في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العموش (الأردن): أسمحوا لي في البداية أن أهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتقدم بالشكر كذلك على مبادرتكم لعقد هذه الجلسة الهامة حول التحديات التي يواجهها الأمن والسلم في الشرق الأوسط. والشكر الجزيل موصول كذلك للسيدة رئيسة مكتب الأمين العام على إحاطتها القيمة.

يواجه العالم اليوم تحديات عديدة تفرض على المجتمع الدولي حشد الجهود لمواجهتها جماعياً بصورة متكاملة ومستدامة تضمن معالجة جذرية للظروف والعوامل المسببة لهذه التحديات، والتي من أخطرها تهديد السلم والأمن الدوليين. وقد يتوافق العديد على أن منطقة الشرق الأوسط واقعة بامتياز رهينة لهذه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهي الأزمات التي زاد من حدتها الظلم السياسي والاجتماعي والصراع الطائفي لتصبح المزيج الذي مكن قوى الشر من إضرام نيران القتل والدمار والإرهاب.

نلتقي اليوم والأحداث في الشرق الأوسط تميل إلى مزيد من التوتر أكثر من ميلها إلى الاستقرار. القضية الفلسطينية، التي تعد محور استقرار المنطقة والقضية المركزية في الشرق الأوسط، ما زالت تراوح مكانها دون حل.

إن التحدي الأكبر الذي يواجهه إقليمنا خصوصاً، والأمر ينساق على السلم والاستقرار الدوليين بشكل عام، هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. ولقد قام الأردن بقيادته الهاشمية منذ نشأته، ولا يزال، بمسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية، التي تعد قضية االأردن المركزية، واتساقاً مع الرؤى التي تشارك فيها مع الأشقاء العرب والفلسطينيين. ودعم ولا يزال منحى الحل السلمي لتحقيق الحل المستدام والعادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، تكون نتيجته قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة، على أراضي خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، استنادًا إلى المرجعية الدولية ومبادرة السلام العربية، التي تعكس موقفاً عربياً وإسلامياً موحداً لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم، والذي يعد الضمانة الوحيدة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

في هذا الإطار، لا بد من التذكير بأن صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين قد حذر في أكثر من مناسبة من أن تعثر الجهود الدولية نحو تحقيق السلام سيضع المنطقة على مسارات صعبة وخطرة. وبالتالي لا بد من تحمل الجميع لمسؤولياتهم من أجل إيجاد حل عادل وشامل وسلام مستدام.

لقد كان الأردن دوماً داعياً متفانياً إلى نشر السلام والتآخي بين الشعوب، على اختلاف لغاتهم وثقافاتهم ودياناتهم، وكانت مدينة السلام، القدس، في مقدمة أولويات الأردن وقيادته الهاشمية انطلاقاً من مسؤولياتها الدينية والوصاية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة. وتأتي هذه المسؤولية كذلك في إطار الالتزامات المستحقة تجاه الأمتين العربية والإسلامية. وفي هذا السياق، لا يجد الأردن خياراً إلا أن يقف في مواجهة كافة الممارسات التي من شأنها أن تنعكس سلباً على مستقبل هذه المدينة وعلى كينونتها وهويتها، وكذلك على روح السلام ومستقبل الاستقرار. وعلى رأس هذه الممارسات استمرار الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف، وآخرها اعتداء القوات الإسرائيلية على المصلين وطواقم إدارة أوقاف القدس داخل الحرم.

ونعرب هنا عن رفض المملكة المطلق لهذه الممارسات العبثية ورفض كافة المحاولات الأحادية الجانب الرامية إلى إحداث أي تغيير على الوضع التاريخي والقانوني للمدينة. ونطالب المجتمع الدولي باتخاذ خطوات فاعلة للضغط على إسرائيل لوقف هذه الانتهاكات ودعوتها إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بما يقتضيه القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

لا بد من أن تبقى المدارس التي توفر التعليم للفلسطينيين والمراكز التي توفر لهم الخدمات الصحية والاجتماعية مفتوحة الأبواب. فعائلات اللاجئين والمجتمعات الفلسطينية تحتاج إلى الدعم التام والمستمر حتى زوال آثار وتبعات اللجوء من خلال الحل العادل لقضيتهم. ولذلك لا بد أن يستمر التمويل الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتتمكن من أداء ولايتها التي أناطتها بها الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما لا بد من التأكيد على أهمية الاستمرار في تقديم الدعم الدولي السياسي والمالي للأونروا، وذلك لتفادي إدراج الأونروا على لائحة ضحايا تعطل العمل الدولي المشترك في الدفع نحو تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

حرصت المملكة ومنذ اندلاع الأزمة السورية على العمل مع المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للأزمة يجنب سورية وشعبها الدمار والقتل والتهجير ومحاصرة التداعيات الإنسانية والحد من معاناة الشعب السوري الشقيق حسب قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). وما انفكت

المملكة تدعو إلى إيجاد حل سلمي للأزمة عبر مسار جنيف وعلى أساس قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، حل يقبل به الشعب السوري ويحفظ وحدة سورية وسيادتها.

لقد كان من المقدر للأردن بأن يكون من أوائل الدول التي تصدرت الدول المستقبلة والمستضيفة للاجئين في الشرق الأوسط نيابة عن المجتمع الدولي. وكان عليه تحمل تبعات موجات وأزمات لجوء متعددة جعلته في أمس الحاجة إلى الدعم الذي يذهب لتخفيف أعباء اللجوء، وبشكل أدعى ذلك المخصص لمواجهة الآثار الواقعة على القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للأردن كدولة مستقبلة، وعلى مجتمعاته المحلية المستضيفة. وهنا لا يفوتني إلا أن أثمن كافة الشراكات الإقليمية والدولية والأممية التي قد خففت من حدة تبعات اللجوء على الأردن.

لقد أشارت منظمة اليونيسكو مؤخرًا إلى وجود ١٥ مليون طفل خارج المدرسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعرضهم للغرق في براثن الجهل والأمية التي يغيب فيها الأمل وفرص التنمية وينتشر فيها اليأس والإحباط مما يجعلهم بيئة خصبة للتطرف والتجنيد الظلامي. إن هذه الحقيقة وحدها كفيلة بأن تدعونا إلى التفكير والتخطيط الجماعي للتخفيف من حدة هذه التحديات وضمان الوصول إلى المستقبل المزهر الذي ينشده الجميع.

إن من أهم ركائز العيش المشترك وتحقيق الاستقرار لشعوب العالم هو الاعتراف باستحقاقات خلق الآفاق ومنح الفرص والتمكين نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، ووضع خطط تحسين البنى التحتية والتعليم، وتمكين المرأة والشباب، وخلق فرص العمل والانتاج، وتحقيق أمن الطاقة، والتصدي لتحديات التغير المناخي، ودعم قطاعات الانتاج الصناعي والزراعي، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار والازدهار الاجتماعي والاقتصادي للشعوب.

ختاماً، فإنني أود التأكيد على أن الأردن سيواصل دوره السياسي والدبلوماسي على الساحتين الإقليمية والدولية، استناداً إلى مبادئ الاعتدال والوسطية والاحترام المتبادل. وسيبقى تحقيق السلام في الشرق الأوسط محور جهود الدبلوماسية الأردنية حتى عودة كامل الحقوق والأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. لقد آن الأوان لإحلال سلام شامل ودائم وعادل يفتح آفاق المستقبل أمام الأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع المشاركين على بقائهم حتى حوالي الساعة الثامنة مساءً ولإسهاماتهم القيمة في مناقشتنا اليوم.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.